

١٩٤٠

حاشية

الغنيمي

على

إيساغوجي

الغنيمي

١٦٠

ع ٢







كشف اللثام عن شرح شيخ الاسلام على ايساغوجي،

تأليف الغنيمي، أحمد بن محمد - ١٠٤٤ هـ. كتب  
سنة ١١٢٢ هـ.

٦٥ ق - مقلقة المسطرة ٥٢٢ × ٥٥ ر ٥ اسم

نسخة حسنة، خطها معتاد، الأقوال بالحمرة .

٥٩٤

الازهرية ٣ : ٤٢٤ - هدية العارفين ١ : ١٥٨

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - حاشية

على شرح شيخ الاسلام علي ايساغوجي د - حاشية الغنيمي

على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام ه - حاشية

على المطلع .



هذه حاشية شيخ الاسلام

وعلامة الانام القنيمي على شيخ

الاسلام على ابي عوي

عمر الله لهم

الحقاني

امين

امين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب حاشية القنيمي على شيخ الاسلام الرقم ٥٩٤

اسم المؤلف محمد بن محمد القنيمي الانصاري الخزرجي

تاريخ النسخ ١١٩٢ هـ

عدد الاوراق ٤٦٥ - القياس ١٦X٢٤

ملاحظات مخطوطة

١٦١



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي افاض من اجتهادهم خلاوة  
التحقيق وجعل لهم من الغناية خير رفيق وشرح صدورهم لسلك  
سبيل المصنوع والصدق والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
المرسل الى خير فريق وعلى آله واصحابه اجمعين يثبتهم الله  
بالنصيب العريق صلاوة وسلاما دائما من مثلنا زمان الى يوم الفرع  
والصدق **فما بعد** فيقول العبد الحقير الى بولاه العلي محمد  
ابن احمد بن علي البهوتي الحنبلي بصره الله بعبوب نفسه وجعل  
بوصفه خيرا من امثله **هذه** محرمات راتبعه وتحقيقات فاقه  
على شرح شيخ الاسلام ملك العلماء اعلام ذوي التصانيف  
البارعة الكثرة والتأليف النافعة الشهادة فاضى الوضاعة  
ابي يحيى زكريا الارضاري لكتاب الريح اثير الدين الاثيري  
الشهيد ياساغوجي جزءا من خط شيخنا واستاذنا علامة زمانه  
وفر يد عصره واوانه بقبية المحققين وبغية المدققين شهاب  
الملة والدين احمد بن محمد الغنيمي الارضاري تخرجه احواله الله بحل  
رضوانه واسكنه فرا ديس جنانه **واعلم** اني انقل ما رآه  
مسطورا بدمته ولم اخذ منه شيئا ولو استيفيت عن كتابته  
واذا كنت كتابا فانك على كل واحد اصدرا جداها بلفظ  
قوله والباقي بلفظ وكتب ايضا ما نصه بقوله عليه السلام  
فيما صنع بحواشي شيخه العلامة احمد بن قاسم البادي على شرح  
التلخيص وفي الله سبحانه استمد التوفيق واسأله الهداية الى

اقوم

في كتابه  
الذي هو  
الشرح  
لكتاب  
الشيخ  
الاحمد  
بن محمد  
الارضاري  
في كتاب  
الريح  
الدين  
الاهري  
الذي هو  
الشرح  
لكتاب  
الشيخ  
الاحمد  
بن محمد  
الارضاري  
في كتاب  
الريح  
الدين  
الاهري

اقوم طوقا **قال** رحمه الله سبحانه **قوله** ان الفتى اي المؤلف **قوله**  
بعد تلك الحجة **لأنه** لم يكن لها وجود في الخارج **قوله** ان الفتى يعني  
المؤلف **قوله** قبله لان الاشارة بعد استقرارها في الوجود **قوله**  
هذه الساعوجي اشارة الى ان الساعوجي خبر مستند محذوف  
تقدر بهذا في هذا باب بيان الساعوجي اي الكلمات الخمس  
وفي بعض الشروع الساعوجي مبتدأ خبره محذوف اي عما  
يجب استحضاره ايساغوجي وهو لفظ يوناني علم الكليات  
التي هي **قوله** وهو لفظ يوناني عبارة لبعض الشروع وهو  
لفظ علم لها منقول اليها من ابيهم مبدونها او قاربا الاول  
لكنه صار اليوم على هذه الرسالة ايضا ولما كان المنقسم  
اليها الذاتي والعرضي المنقسم الى الكلي القسمة للفرد القسمة  
للفرد الذاتي على معنى وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث  
دلالة على المعنى فوجب اولا تعريف الدلالة ثم تقسيمها الى  
ومعها قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الله الا ان سمي ذلك  
راجع الى معنى الكليات ورجوعه الى المدخل لا يحق بعده  
عند التأمل **قوله** الخمس الخمسة على النوع لان الخمس  
خير النوع وبعضهم عكس فظروا الى ان ما صدق عليها النوع  
قليل بالنسبة التي ما صدق عليها الجنس وما هو قليل ادنى  
بالقديم واخر الفضل عن عن النوع مع كونه جزءا له فكان  
ينبغي تقديمه لعين ما ذكر في الجنس لان النوع يقع في جواب  
ما هو والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولى بالتقديم





وأخر الخاصه والعرض العام لانها عارضان والمعرض مقدم  
على العارض وقدّم الخاصه على العرض العام لوقوعها في جواب  
اي شيء هو والعرض العام لا يقع في اجواب اصلا وان ما صدق  
عليه الخاصه قل تما صدق عليه العرض العام والقيل قبل الكثير  
وهذه مناسبات تذكر بعد الوقوع تشجيلا لذهاب الطلاب  
**قوله** اي مكان الدخول في المنطق هل المراد مكان الدخول في  
المنطق الكليات الخمس الموصلة الى القول السار فقط او في  
يعمل والقضايا الموصلة الى القياس **قوله** سمي ذلك به باسم الحكم  
انما عبارة بعضهم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات  
الخمس وسبب تسميته به ان حكمها من الحكم المتقدمين اوضح  
الكليات الخمس عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك  
الشخص ليحالج الكليات الخمس فما كان له قوة على ان يستخرج  
جميع ما فيها ثم جاء الحكم وقرأها ايساغوجي عليه فكان  
تخاطبه في ثناء درسه بيا ايساغوجي هكذا امراد واضار  
علما لها وقتل انه علم الحكم استخرج الكليات الخمس **قوله**  
الي ان قال والوجه المشهور في تسميته ان ايساغوجي والاصل  
اسم اللور الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه الكليات  
لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فتكون التسمية  
**ح** تسمية للشيء باسم مشبهة والله اعلم انتهى واقول على هذا  
الوجه الاخير ينبغي ان يحوز فيه المصنف وعدمه **قوله** الذي  
استخرجه واختلف في اول من وضع المنطق فقيل ارسطاطاليس  
وقيل ارسطو وهو المشهور انظر الى **قوله** باسم حكمة

نظم

فهم منه ان العلم هنا ليس هو الحكم المستخرج وكذلك بينهم من  
غير عبارة الشيخ رحمه الله تعالى **قوله** كان يتخاطبه نقله ارسطاطاليس  
بعض الشارحين بخاطبه اثناء درسه بيا ايساغوجي هكذا  
مراد اخصار علما لها وهذا الوجه منقول عن فخر الدين  
الرازي رحمه الله **قوله** ولما كانت انما قال بعضهم لما توقف  
اقادة المعاني واستغادتها على الالفاظ صار مباحث الالفاظ  
مناسبة للمقدم على مباحث الكليات وغيرها من الاماكن  
المنطقيه فقدم ولما كان توقف الاقادة والاستفادة على  
الالفاظ من حيث انها لا يدل المعاني قدّم بحث الدلالة على  
اقسام اللفظ المتقدم على المقصود الاصل انتهى وكتب  
ايضا ما نصه قوله ولما كانت تعرفه الكليات انما الظاهر  
انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي توقف  
على معرفة الدلالات واقسام اللفظ ولذا عدت مباحث  
الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما قال السيد رحمه الله  
والاولى ان يحمل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف  
استفادة العلم واقادته على معرفة احوال الالفاظ الا  
المع اوردتها في صدر المقالة الاولى انتهى كلامه وبهذا التفرع  
يسقط ما يقال لاسلم التوقف اذ يمكن الشخص المحصل لنفسه  
ان يتعقل المعاني موجودة عن الالفاظ وان كان كما قال السيد  
وغيره عسرا جدا لان النفس قد تقوّدت بملاحظ المعاني  
من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تتعقل المعاني تلاحظها  
بتحليل الالفاظ وتنقل عنها الى المعاني ولو ارادت ان تتعقل

نظم



المعاني صرح صاحب علمها ذلك صحوبة ما قد يشهد به الرجوع  
الى الوحيد ان انتهى كلام السيد **قوله** الكلليات الى السابقة فالت  
للمعنى **قوله** بدايبكنا لانها سابقة **قوله** بالوضع لا بغيره كما  
سابق **قوله** وهو ما الى لفظ والضمير المستتر في وضع يرجع  
الى ما الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع  
في المتن فانه عائد على اللفظ وليس عائد على ما والضمير في قوله  
هذه العايد على ما الواقعة على المعنى فقوله وضع له في  
المتن صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان حق المعنى ان  
يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره **قوله** يدك  
بتوسط الوضع اي اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز خالي  
فيه الاقسام الثلاثة اذ هو دال في الجملة بتوسط الوضع وان  
كان نوعيا كوضع المركب واسرار الله عليه الرحمة بقوله بتوسط  
الوضع الى دفع انتفاض حد ودالات كما قال الفري في قوله  
ان حد ودالات ينتقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا  
فرضنا ان الشمس وضوح للجرم والصود والمجموع فان دلالة على  
الوضوح مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمننا والترامنا فلا بد من  
قيده بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتفاض  
الى اخر ما ذكر الفري **قوله** على تمام ما وضع لم يقل على جميع ما  
وضع له لاشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخص  
تبيها على ان التمام لا يشع بالتركيب لان مقابلة النقص بخلاف  
الجميع فان مقابلة البعض انتهى دواني وكتب ايضا ما وضع له  
على تمام ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قبل الحاجة الى تمام

لان

لان اللفظ انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شي غير رعيه واجيب  
بانه احترز به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه بخواري فلا يفتل  
واجاب شيخنا العلامة احمد بن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالظاهر  
فهو داخل في قوله على ما وضع من غير ذلك تمام واتول هو يبي  
على ان دلالة اللفظ على نفسه وضيقه وهو احد طرفيها  
وقيل انه يدل والحالة ما ذكره العقل لا بالوضع عليه فلا ياتي  
اجواب **قوله** لمطابقة كانه متعلق ببذل بعد اعتبار متعلق بما  
المطابقة به فافهم **قوله** اي توافقته اي موافقة بالدال للدلول  
**قوله** وعلى جزية اي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام  
في الالتزام فافهم **قوله** اي جزما اي معنى وضع اي اللفظ له  
اي لما الواقعة على المعنى **قوله** وعلى ما اي معنى والضمير المستتر  
في لازم يرجع الى ما والضمير المصوب يرجع الى ما الواقعة  
في قول المتن ما وضع له والمعنى الموضوع له كما اشار اليه تمام  
وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قول الله ما وضع له  
تفسيره في لازمه وكتب ايضا ما وضع قوله وعلى ما  
بالأزم في الذهن وكتب ايضا بالالتزام لم يقل كسابقة ان  
كان له لازم لعله مراعاة لكلام الامام القائل بان المطابقة  
تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية تستلزم تصور  
انها ليست غيرها وان كانت تلك المقالة مردودة بان العبد  
انما هو البرزخ والدين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور  
اللزوم فقط في جزم العقل بالبرزخ **قوله** سواء لازم في  
الخارج كالانسان بالتبعية الى قول العلم **قوله** ام لا كالعنق بالتبعية  
الى البصر **قوله** فانه لفظ انسان به ليل يدل عليه **قوله**



على الحيوان الناطق اي على نعتي الحيوان الناطق **قوله** وعلى  
قابل صنعتي العلم والكتابة بالانترام وكذلك السقف  
تدل على الجدار **قوله** مطابقة اي دلالة مطابقة **قوله**  
لانه في قوة اي انما تكون كذا من حيث الحكم عليه اية  
اتساحيت لاحكم فلا قضايا فتأمل وافهم **قوله** فسقط يعني  
بقوله لانه في قوة قضايا اني لك تمنع ذلك بانه لا يلزم  
من كون الشيء في قوة شي اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول يحصل  
التردد على صاحب القيل لتسلم ان بعض الافراد ليس جزاء ولا  
خارجا وانما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف  
المطابقة الى ان دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالنقل  
او ما هو في قوة ذلك وهو محل تأمل وكتب ايضا ما مضى قوله  
فسقط ما قيل قائله القرائي وقد اجاب عنه عصبه الاله  
وكتب ايضا ما مضى قال الس في حاشيته جميع الجوامع فان  
قلت ان اريد بالصلوح اي في قولنا الماش في تعريف العام  
لفظ يستغرق الصالح له اي صلوح الكل لجزئياته خرج نحو  
المسلمين والرجال او صلوح الكل لاجزائه خرج نحو لاجل  
قلنا اريد الاعم منها فينا ولما وهنا بالنظر الى الحكم كما  
سما تمانتي كلامه بحدوده وقال شيخنا في الايات النبوية  
بعد ان نقل عن التلويح تعريف العام واستشكك به باسماء  
العدد واجاب عنه بما مضى لا نقول اراد بالصلوح صلوح  
اسم الكل لجزئياته او الكل لاجزائه فاعبر بالدلالة  
او بضمنا فلهذا الاعتبار صار صبيغ الجموع واسماوها

مثل الرجال والمسلمين والرهط والقوم بالنسبة الى الاحاد مستغف  
لما يصح له تدخل في الحد انتهى يعني كلام السعد وقضيه ان  
يشمول الجموع واسماها للاحاد من قبل صلوح الكل لاجزائه ثم  
يسمى المظهر في الاحاد جزئيات للجمع العام او اجزائه فان قيل  
جزئيات كان في غاية التبعد والاجزاء عين تفسير الصلاحية  
باعم من صلوح الكل لجزئياته او الكل لاجزائه وبطل لا تضار  
على الاول والخروج الجمع **ج** وينبغي ملاحظة ما سياتي اول بحث  
التخصيص نقلا عن المص ان سمي العام واحد وهو كل الافراد انتهى  
ما ادر كنا من كلام شيخنا اريد بقاسم **قوله** لا الكل اي المحكوم  
فيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل يحمل الصفة  
العلوية اي مجموعهم على وكتب ايضا ما مضى قوله لا الكل اي  
ولان باب الكل كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسره المحقق  
الحلي بقوله اي ولا يحكم فيه على الماهية من حيث هي هي اي من  
غير نظر الى الافراد نحو ارجل خير من المرأة اي حقيقة افضل  
من حقيقة وكثيرا ما يفضل بعض افرادها لبعض افرادها  
لان الخطر في العام الى الافراد انتهى كلامه واقول يوجد من  
كلامه ان دلالة هذا الكل اعني المراد به الماهية من حيث  
هي على بعض افراده ليست مطابقة قطعا ولا ضمنا لان الماهية  
من حيث هي لاجزائها وهل تدل عليه التام على تأمل  
وكتب على قوله في هذه الحاشية اي ولا من باب الكل لانه  
ما مضى وكان انه ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم  
بخلاف الكل فانه محل للتوهم في الجملة **قوله** والدلالة اي  
المطلقة سواء كانت لفظية او غيرها **قوله** كون الشيء الذي



هو انه ليس **قول** من العلم به تصورًا كان او تصديقًا يقينًا ولا  
**قول** بشي اخر الذي هو المدلول **قول** والدلالة أي السابقة  
تفتسم الى فعلية لم ار هذا التقسيم لاحد بل على ما خلاعي وهو  
بأي **قول** كدلالة الخط أي حاصدق لفظ الخط والدلالة التي  
الخط لفظية وصفية وكذا الكلام في قوله والإشارة وكذا الكلام  
في قوله والإشارة وكتب ايضا ما مضى قوله كدلالة الخط فانه  
يدل على اللفظ فالمراد به الكتاب وليس المراد به المعنى المصدر  
فان دلالته الاثر عقلية قائل **قول** والإشارة وكذا اللفظ  
والعقد وتسمى الدوال الأربع **قول** كدلالة اللفظ على اذنية  
والاثر على بويره فانه يدل عليه دلالة عقلية غير لفظية  
والعقلية فسمان لفظية وغيرها وكتب ايضا ما مضى قوله  
على لفظه لم يقل كغيره من وراء جواز لان هذا القيد ليس ضروري  
في تحقق الدلالة العقلية **قول** كدلالة الابن وكثرة التحمل  
لكنها غير لفظية **قول** ووضعية وهي الخ أي ان توقف الفهم  
على الوضع والاصطلاح سعد **قول** وهي الخ عرف هذه دون  
غيرها لانها المرادة وكتب ايضا ما مضى قوله وهي كون اللفظ  
الخ أقول ظاهره حصرا لوضعية في اللفظية وظاهره ايضا  
انها بهذا المعنى الذي مرها به نعم دلالة المطابقة والتفقت  
والا لتمام وظاهره ان تلك الاصنام متباينة فلا يجمع  
بعض مع بعض وفيه تطرنا مل **قول** بحيث متى اكلف فهم الخ قال  
السعد في شرح الشمسية والوضع أي الوضع المطلق لتعين  
الشي ليدل على شي اخر من غير قرينة والمقصود بالنظرها هنا  
الدلالة اللفظية الوضعية وعرفها بفهم المعنى من اللفظ

بالنسبة

بالنسبة التي من هو عالم بوضعه أي فيما توقف على العلم بالوضع  
تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة الخ على الجمع والعقلية كدلالة  
اللفظ على وجود اللائط انتهى قائل **قول** من غير قرينة فيخرج  
المجاز فانه يدل بالقرينة وقد صرح في ذلك الشرح نفسه بان  
المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذا المراد بالوضع  
في تعريف الدلالة اعم من المجري السفلي كما في المفردات والكلي  
النوعي كما في المركبات والالبقيت المركبات خارجة عن الاصنام  
والمجاز موضوع باراد معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في  
موضعه فدلالة عليه بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له  
بالنوع انتهى المقصود منه فتأمل فيه مع مراجعة ما في المطوك  
ومناقشة السعيد وغيره **قول** وهي المرادة هنا بقرينة  
حبل الدال وضع اللفظ وتعيينه بالوضع **قول** ولما كانت  
الدلالة أقول الظاهر انه ليس المراد بها الدلالة السابقة  
في قوله والدلالة كون الشيء الخ فان ذلك اعم من اللفظية كما  
لا يخفى **قول** يدل بينهما وبين السامع قد يقال لو كان الامر كذلك  
لتوقفت الدلالة على السامع لان النسبة تتوقف على طرفيها  
تأمل فابيض الدلالة السابقة المطلقة لا تشعر بتلك النسبة  
**قول** بذلك أي بالإضافة الى اللفظ كما قال فيما سبق وهي كون  
اللفظ بحيث الخ **قول** منه أي من اللفظ **قول** وهذه أي السامع **قول**  
البيد أي المعنى **قول** وأفهم قوله أي المص **قول** ان المطابقة مفعول  
افهم **قول** لا تستلزم التضمن أي لا يلزم من وجود المطابقة في  
كل مادة وجود التضمن فيقيد بوجوده ولا تضمن وقاعا تستلزم  
هو اللزوم **قول** وكذا الاستلزام أي المطابقة وهذه الصورة



لا تنه من المتن بل من افادة الم **قوله** واما المتن والالتزام  
فيسئل زمان المطابقة ضرورة يعني لا يوجد ان الالزام بينهما  
تابعان طهرا واما وكل تابع فهو من حيث انه تابع اي حال كونه  
تابع ويشرط كونه تابعا لا يوجد بدون المتن فيهما لا يوجد ان  
بدون المطابقة هذا ونفي الكلام بين المتن والالتزام **قال**  
السعد في شرح الشمسية ولما ذكرنا في عدم الالتزام المطابقة  
الالتزام قطعاً وبقينا الجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها  
اللزوم بين قيد اللفظ على جزئها تضمننا ولا الالتزام وانما ذكر  
المص في اجماع من ان المتن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية  
المركبة يستلزم تصور احدى مركباته جزئاً فيحقق الالتزام بالنظر  
فممنوع بل تصور الماهية المركبة لا يستلزم تصور احدى مركباتها  
فضلا عن البساطة والتركيب والا كانت المطابقة ايضا مستلزما  
للالتزام ثم قالوا الالتزام لا يستلزم المتن لجواز ان يكون  
لبسيط لازم مرتين وهذا مما اهلوه لوضوحه انتهى كلامه وبعبارة  
الذواني واقام عدم استلزام المتن في معلوم ان اعتبار اللزوم  
العرفي كما هو رأي المص واما اذا اشترط العقلي فلا يتوقف على  
بسيط له لازم عقلي وربما يتبع انتهى **قوله** فيستلزمان المطابقة  
فحيث ما وجد المتن او الالتزام وجدت المطابقة **قوله** لفظية  
اي وصفية **قوله** لانها محض اللفظ اي من غير انتقال الذهن من  
المعنى الى شئ اخر سوى المعنى الموضوع له كما يعلم ذلك من قوله عليه  
الرحمة لتوقفها على ما نال فلا يتبين ان العقل له مدخل في جميع  
الدلالات وكتب ايضا ما مضى قوله لانها محض اللفظ يعني بخلاف  
المتن والالتزام فانها ليسا محض اللفظ هذا معناه وقد

فمن عدم استلزام المتن الالتزام

الكل

يشكل ذلك على قول المص في اللب وشرحه والاولات اي دلالة  
المطابقة والتنصن لفظيتان لانها محض اللفظ ولا تنافي بينهما  
بالذات بل بالاعتبار اذ اللفظ فيهما واحد ان اعتبر بالصفة  
الي مجموع جري المركب سميت الدلالة مطابقة والى كل من  
الجريتين سميت تضمننا والآخره اي دلالة الالتزام عقلية  
لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه وقاوت  
التضمين به بما مر وبان مدلول المتن داخل فيها وضع له  
اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما علمه الاقرب وابن  
الحاجب وغيرهما من المحققين وجري عليه شيخنا الكمال  
ابن الهمام والاصل يتبع صاحب المصول وغيره في ان المطابقة  
لفظية والاخر بين عقليتان وتبعهم في شرح الباشاوي  
وما هنا اتعدوا اكثر المناطق على ان الثلاث لفظيات انتهى  
كلامه فانظر قوله لانها محض اللفظ مع ما هنا وحرر حكم  
رأيه في حاشية جمع الجوامع فتش المحض بذلك **قوله** والمخير ان  
عقليتان لان اللفظ لم يوضع لها وكان ظاهرا لا يقال لا  
لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعيتان ان يكون معنى  
قوله هنا عقليتان لا وضعيتان فتأمل وكتب ايضا ما مضى  
الظاهر ان المراد للعقل مدخلا بينهما بدليل قولهم دلالة اللفظ  
على ما وضع له الخ تأمل **قوله** من المعنى الى الموضوع له **قوله**  
وقيل وضعيتان وعليها اكثر المناطق اتوا **قوله** الذي  
يظرون ان خلف لفظي فان من قال بعقليتها قال ان الموضوع  
فيها مدخلا ومن قال بوضعيتها قال ان للعقل فيها مدخلا



ثم رآيت السيد ابي في خواشي المطول قال فان قلت لما اختص  
الوضع بالمطابقة عند اية البيان فلا وجه لقوله السانع  
تبعهم الوضع في تعريف الدلالة الوصفية قلت لا تراعى في ان  
المنقسم الى الاقسام الثلاثة هي الدلالة الوصفية العقلية  
والطبيعية فلا بد من تعريف على وجه تشارك بين الثلاثة  
ولا يتأني ذلك تخصيص المطابقة بالوصفية بحسب وضع اللفظ  
بأزا المعنى ولذلك لم يكن بين العريقتين نزاع عند تفسيره  
الوصفية ولما سمي المنطقون الآخرين وصفيين وللعقل  
مدخل منها اختص العقلية عندهم بالصفة **قوله** والوازم ثلاثة  
مبتدأ وخبر ذلك ايضا ما مضى قال في شرح التبيين للوازم  
تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون متبعا  
لزوما الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخلا فيه  
ولوازم الوجود الخارجي وهو ما يكون المتبعا فيه الوجود الخارجي  
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المتبعا فيه الوجود الذهني  
انتهى المقصود فنقله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم  
او لازم بين بالمعنى الخاص كما يعلم من شرح الحفيد على التمهيد  
وبغیره **قوله** لازم بدل **قوله** دفنا وخارجا ويقال له  
لازم الماهية **قوله** ولازم خارجا ويقال له لازم الوجود  
وهي على قسمين بين بالمعنى الخاص وبين بالمعنى الاعم وكما  
الاول على قسمين والواو في حوله ولازم خارجا للعطف على  
لازم الاول **قوله** ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين لازم  
بين بالمعنى الخاص ولازم بين بالمعنى الاعم **قوله** كالبصر

والكلية

والكلية للانسان فانها لازمة له بحسب الذهن فقط وكسب ايضا  
تأنيده قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للشيء قال الذواني ولا بد من  
اللزوم عقلا بان يتبع عقلا تصور اللزوم بدون تصور اللزوم  
كما بين المعنى والبصر فان المعنى موضوع لعدم المعنى بالبصر  
والبصر خارج عنه فان استاده الى البصر شايع بدون قرينة  
بجازية قال الله تعالى فانها لانعني الاضمار وتبين تعني القلوب التي  
في الصدور وقال تعالى عت اربارهم الى غير ذلك من التناظر  
الشاعية والامثلة الحقيقية على ان المناقشة في المثال غير  
مرضية انتهى **قوله** والمعتبر اجماع اهل ان اللزوم المعبر عنه  
في هذه المقام غير اللزوم البين بالمعنى الخاص وهو الذي يكفي  
فيه تصور اللزوم فقط في جزم العقل باللزوم كشال المعنى المذكور  
هنا واتما اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم منه من  
تصور اللازم والملزوم اجزم باللزوم بلا حاجة الى دليل وان  
احتج الى حدس او تجربة او غير ذلك فلم يعتبره المحققون ثم  
فكون الاول اخذ من الثاني اشكال يطلب من المطولات **قوله**  
لوجعل بلزوم وقوله شرط اي في دالة الالتزام وقوله كس  
يتحقق لازم يعني لكنها تحققت فاستثنى فقيض الثاني فينتج  
فقيض المقدم وهو عدم اشتراط **قوله** لا استناع بيان لللازمة  
**قوله** المشروطة الذي هو دالة الالتزام **قوله** بدون الشرط هو  
اللزوم الخارجي **قوله** واللازم وهو عدم تحقق دالة الالتزام بدون  
اللزوم الخارجي **قوله** فكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية  
شرطا في تحقق دالة الالتزام **قوله** لان العدم الى ما صدق عليه العدم



وهذا علة الملازمة **قوله** كالعنق تنسب به كون العنق حيا  
 رأي الفلاسفة ورأي المتكلمين انه معنى وجودي تضاد الادراك  
 وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالعنق اعلم ان تقابل  
 العدم والمالكة قد يكون مشهورا وهو ان يشترط فيه موضوع  
 قابل للوجود بحسب وقت يمكن حصوله فيه كعدم الحية  
 وقت من شأن الشخص الحية فيه وقد يكون حقيقيا وهو  
 ان يعتبر موضوع مستند للوجود بحسب شخصه او نوعه  
 او جنسه وتقابل العدم والمالكة الحقيقي اعلم من تقابل  
 العدم والمالكة المشهور مطلقا انتهى شرح التبريد  
 للاصفهاني قال السيد في الحاشية عليه قوله وهو ان  
 يعتبر موضوع مستند للوجود بحسب شخصه سواء كان  
 استعداده وقبوله للوجود في ذلك الوقت كعدم الحية  
 عن الاشارة في وقت اخر كعدم الحية عن الطفل اذ  
 بحسب نوعه كعدم الحية عن المرأة او بحسب جنسه على  
 مراتب كعدم الحية عن الفرس او النمر او المجد انتهى كلامه  
 وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهورا لان الاول  
 يعتبر عند ارباب العقل واللفظ والثاني عند اهل العرف  
 وكتب ايضا ما نصه قوله فان في شرح التبريد لاحقا  
 في ان التقابل بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر  
 انه تقابل المالكة والعدم لان التقابل الامر الوجودي  
 يصيران هما بعينه ما عدما ومالكة واستلكن ان جميع  
 الماهيات قابل للوجود اذ المراد به ما هو اعم من الخارج

ان اعتبر شيئا من الاشياء

فالمراد

فالمراد بالمالكة هنا يعني في قول المتن وينفقر الى الموضوع  
 فانفقار مالكة المصطلح انتهى كلامه **قوله** يدل على المالكة اي  
 يدل على مالكة بالالتزام اي كل عدم اصنف الى مالكة فان  
 اللفظ الدال عليه يدل على تلك المالكة بالالتزام فلفظ العنق  
 مثلا يدل على عدم مضاف الى البصر بالمطابقة لانه تمام ما وضع  
 له لا على العدم والبصر معا ويدل العنق على البصر بالالتزام  
 لان البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو العدم المقيد بالهم  
 لازمه لان تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف  
 اليه اذ تصور المضاف الى الشيء من حيث هو مضاف يدور  
 تصور الشيء محال واذا استلزم العدم تصور العدم المضاف  
 تصور البصر تحققت الملازمة الذهبية بينهما فاللفظ  
 الدال على المضاف من هو مضاف بالمطابقة دال على  
 المضاف اليه من حيث انه مضاف كانت معرفته  
 متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث  
 انه مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم  
 المدلول الالتزامي على المدلول المطابق في المعرفة فقلت  
 لا بعد في ذلك لان الالتزام في الالتزام كون تصور المدلول  
 الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى استماع  
 الانفكاك سواء قدم عليه في التحقيق او اخر عنه او كانت  
 معه **قوله** عما من شأنه اي شأن شخصه او نوعه او جنسه فالاول  
 كالشخص الذي صار احمى فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني  
 كماله فانه بحسب نوعه قابل للبصر والثالث كالعنق فانه  
 بحسب جنسه القريب وهو الحيوان قابل للبصر عما وفي



قوله القريب نظروا على ما نقلنا عن السيد في المباحث وكتب  
 في القياس قوله عما من شأنه فلا يتصف بالحجر والشجر  
 وكلاهما مما ليس من شأنه البهريه **قوله** ثم اللفظ الدال  
 لم يقل بالمطابق **قوله** بالحجر ومنه المترتب سمعنا قلت ايضا  
 ولو تقدير **قوله** بان لا يكون له جزء اوله جزء الا لمعناه كالتقسيم  
 اي ما صدق عليه النقطه لا يفرم النقطه فامل **قوله**  
 كن علما بخلاف انرا فانه يولد **قوله** لا يدل اي ذلك الجزء  
**قوله** اوله جزء اي او يكون له الجزء **قوله** ذو معنى صفيه  
 خير قوله كالحصوان الناطق علما لسان فالعوضهم في  
 حواشيه على الساعه وحيه شرحه **قوله** انه لا فرق بين  
 اكنوان الناطق علما وبين عبده الله علما من جهة ان الحيوان  
 في الحيوان الناطق علما يكون بازا الزاكي في زيد لا يقصد  
 به معنى وكذا الناطق في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما  
 ان العبد في عبده الله علما يكون بازا الزاكي في زيد لا يقصد  
 به معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان  
 الناطق علما مفهومين هما اصليان جزاء من مفهومهما  
 المنقول اليه وليس لعبده الله مفهومين هما اصليان جزاء من  
 مفهومهما المنقول اليه انتهى كلامه ويرجع حاصله الى ان الحيوان  
 الناطق من حيث الوضع العلمي لم يزل بازا المعنى العلمي لا يدل على المعنى  
 العلمي اصلا وانما يدل على الجزاء باعتبار الوضع الاصلي فاقدموا  
 تكن من الغافلين وكتاب الى تحرير وكتب ايضا ما نصه قوله اوله  
 جزء ذو معنى دال على معنى لكن انما قال في حاشيته على جمع انواع  
 قوله او دال على معنى غير جزاء معناه كعبده الله علما اي لان عبده  
 دال على العبودية وهي صفة للذات الشخصية وليس داحلة

في بل خارجة عنها وكذلك معنى لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا  
 كان عبده الله غير علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان  
 الناطق علما اذ كل من جزئيه دال على معنى غير جزاء معناه اذ معناه  
 الشخصيه ولا تصرفه للحيوانيه والناطقيه وان وجدنا فيه اسم كونه  
 فمما دل قوله دال على معنى غير جزاء معناه فانه بحسب ظاهره قد جازف  
 ما هنا **قوله** التحقيق ان التوحيق محلي حاصل ان شاء الله تعالى بفضل  
**قوله** لا يكون لذلك اي لم يثبت له ذلك السلب الكلي الذي في المفرد  
 لازال في قوله فيه بالجزء للاستغراق ودخل السلب عليه فهو محمول  
 سلب ونقيضه جزئيه **قوله** قال الفري وعند المنطقيين  
 لفظ موضوع لم يقصد دلالة جزئية على شيء من هو جزؤه والمراد خوا  
 لم يكن له جزء كقوله الاستنباط اوله جزء غير دال كراي زيد  
 او دال لم يقصد دلالة على جزء المراد اصلا كعبده الله وتابط  
 شراطين او حين هو جزؤه كالحصوان الناطق علما فان شيئا  
 من الجزئين لا يدل على جزء المراد حين هو جزؤه وان دل على  
 موضع اخر والا لم يكن في العلم دلالة على الشخص وقيل العسمان  
 الاختيار مثل زيد لا يدل الجزاء بينهما على شيء من ان الدلالة فهم  
 المراد بل هو فهم المعنى ولذا كان الكل كلمة فادل على جزئيه وضع  
 اخر مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفروا على الثاني  
 ونحوه غيبه او خطا او قسما وضارب ومخرج وسكران  
 ويصحب تحرير لكانته في ضبط المفرد والمركب لم اره في كلام احد  
 وهو ان يقال لا يخلوا احوال اما ان يكون اللفظ بسيطا او مركبا  
 وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه الارب صور فاللفظ ان  
 كان بسيطا فله صورتان الاولى ان يكون المعنى بسيطا ايضا كقوله  
 علما على النقطه مثلا والثانية ان يكون المعنى مركبا علما عجب



زيد واللفظ اذا كان مركبا والمعنى بسيط ففيه ست صور الاولى  
ان لا يدل جزؤه على شيء أصلا كالنقطة فان النون مثل لفتة  
لا تدل على شيء أصلا ولا لفظا مركبا كما تركب فيها بسيط  
الثانية ان يدل اللفظ بجزءه على معنى غير المعنى الموضوع له  
كخوف غلام زيد علما على النقطة الثالثة ان يدل كل من جزئي  
على المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة نحو النقطة والرسم  
الخط على أمثلة النقطة الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه  
على غير المعنى المقصود والجزء الاخر منه أمثالا ان لا يدل أصلا او يدل  
على المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة فالاولى كغلام زيد  
علما على النقطة فان احد الجزئين منه وهو النقطة دل على معناه  
ولكن دلالة غير مقصودة والجزء الاخر منه وهو زيدا لا دلالة  
له أصلا وهذه الصورة لم تكن مما سبق فلا تحفل بقي ما اذا كان  
كل من اللفظ والمعنى مركبا وفه ست صور ايضا الاولى ان لا يدل  
جزؤه على شيء أصلا كدبر فان جزؤه كان لا يدل على شيء الثامنة  
ان يدل جزؤه على غير المعنى الموضوع له بالكلية كغلام زيد علما على  
الإنسان الثانية ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له  
والجزء الاخر يدل على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل  
على جزء المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل على جزء المعنى  
الموضوع له لكن دلالة غير مقصودة نحو غلام الحيوان علما  
على إنسان فان غلام يدل على الإنسانية وليست شيئا من الموضوع  
له بالكلية والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الإنسان  
لان الحيوان بعض من مدلول الإنسان الرابعة ان يدل  
احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل  
على شيء أصلا نحو غلام زيد علما على إنسان فان غلام دال

على

قوله في  
الاولى  
والثانية

على غير الموضوع له ودير مهمل لا دلالة له على شيء أصلا الخامسة ان  
يدل كل من جزئيه على جزء المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة  
نحو حيوان النمل علما على زيد فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع  
لكن دلالة غير مقصودة كما هو مبني السادسة ان يدل جزؤه على  
جزء المعنى المقصود ولكن دلالة غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل  
على شيء أصلا نحو حيوان زيد علما على ثعلب الحيوان هكذا ظهر  
لهذا الفكر المشغول وان سكت عنه الفحول أمثالا لشيء له أمثاله  
واقبالا ما قالوه يعلم منه هذا بطريق المقايضة والجزء على سواه  
قاله وكسبه العبد الصغير احمد محمد القضيبي الارضاني حين قرأ هذا  
الكتاب مع جمع من الفضلاء الكرام بالجامع الازهر **قوله** لانه اي  
المفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فانه حينئذ مجرد والجزء  
مقدم على الكل طبقا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو مؤخر عن  
مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به في المطالع بقابل  
العدم والملكية والاعدام انما تعرف بمثل كليهما كما تقرر في العمى مع  
البصر فيكون تصور مفهوم المركب سابقا على تصور مفهوم المفرد  
لنوعية عليه ومن اجل هذا المعنى قد مر تعريف المركب على تعريف  
المفرد لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام  
فان القصد فيها انما هي الذات الماصدقات فانه دفع ما يقال  
ان القسم هو المفهوم فتأمل **قوله** مقدم طبقا قال الشارح  
في شرح المطالع المتقدم بالطبع والذات بمعنى ان المتقدم  
يوجد بدون المتأخر ولا يوجد المتأخر به وانه لا يلحق في وجوده  
وجود المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامة له انتهى فيقال  
لمثل هذا تقدم بالذات ايضا **قوله** والعدم تقدم ايم العقل



مراده عدم المطلق وليس الكلام فيه وكتب الضابط قوله والتعذر  
مقدم على الوجود وقال في متن التجريد والوجود ان اخذت  
مسبق بغيره او بعدمه فقد تم والافحاش وقد كلف عليه شأنا  
تدفع مراجعته **قوله** ومن اراد اي بالمولف ما اي معنى **قوله**  
فيه تكر ظاهري يعلم بالتأمل قال في المطالع واللفظ المركب  
**قوله** لا بدولفا ويرى بفرق بين المركب والمولف وتشتت القسمة  
فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء أصلا وهو المفرد  
يدل على شيء فاما ان يكون على جزء معناه وهو المولف او لا  
على جزؤه **قوله** ان يكون معناه وهو المركب هذا هو المنقول على  
بعض المتأخرين ونقل المصنوع صاحب الكشف انهم عرفوا المولف  
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزؤه لا على جزء المعنى وعلى  
هذا لا تكون القسمة حاضرة لخروج مثل الحيوان الناطق على  
اللام الا ان يرد في تعريف المركب او ينقص من تعريف المولف انتهى كلامه  
بحر و قد فتنايل قوله واما يفرق بينهما فانه احسن من قولهم رحمه  
الله تعالى فيما يظهر لا فاما ذكره الله تعالى من تعريف المركب  
والمولف لا يدل على الاختصاص التي ادعاها فتأمل **قوله** وهو الجزئ  
دلالة ان يخرج عنه الحيوان الناطق **قوله** وهو ما دل ان يدل  
فيه الحيوان الناطق علما فافهم وكتب ايضا وان لم تكن الدلالة  
مقصودة بقرينة المقابلة فتدخل فيه عبد الله **قوله** ثلاثة  
لك ان تقول بل هن اكثر من ثلاثة كالتجمع والكتب والاصناف  
وخوها ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى اراد التراكيب  
المشهوره بينهم في اوابل الكتب تأمل **قوله** ضم الاشياء لعل المراد  
من صفة التجمع ما فوق الواحد **قوله** مؤلفة ام لا مرتبة

الوضع

الوضع ام لا **قوله** فهو اي التام **قوله** واحض من التركيب  
بطلقة لا حاجة اليه مع قوله شافيا فهو اعم من الاخرين مطلقا الا  
زيادة الانضاج والمقابلة لقوله اعم فافهم **قوله** والمفرد قال بعض  
الشارحين تخصيص القسمة هنا بالمفرد لا ما يدل عليه فان من الكليات  
تأهية تركيب كالجسم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص  
ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي ذات  
كاسياتي **قوله** وينقسم المركب ايضا الى كلي وجزئي وكل يسمي  
المفرد في المركب من جزئي والكلي هل هو كلي او جزئي ولا كلي  
وكتب ايضا ما يفهم قوله والمفرد ان ظاهره دخول الفعل والحرف فيها  
لانها مفردان وادخلوها في تعريف المفرد فتبين ان الكلية وادخلوها  
في تعريف المفرد فتبين صفات الكلية والجزئية وصرح السيد به  
بقصص الانصاف بالكلية والجزئية على معنى الاسم وان يوضح فيه  
ونقل عن السيوسي انه قال في الفعل انه كلي دون الحرف وهو محل  
ينظر فالحجج ثم رأت في بعض الشروح لهذا الكتاب ما يقضيه  
والفعل كلي بدلالة الجملة بدلالة على فاعله وتشخص فاعله لا يوجد  
تشخصه والحرف كالمعقل لا بغيره وكان معنى الحرف في ذلك  
الفاصل بين كلياته والجزئيات وهذا لا يوضع ولا يحمل والمحول في زيد  
في الدار هو العامل المقدرا انتهى بحر و قد كان في قوله الجملة في ذاته  
تظهر لا يخفى يعلم ذلك بمراجعته كلام السيد في حاشية التمهيد **قوله**  
بالنظر الى معناه انما قال بالنظر الى معناه لانه هو المتصف بالكلية  
والجزئية حقيقة واقعا وصف اللفظ بهما مجازا فسميته لذلك باسم  
مدلوله وكتب ايضا ما يفهم قوله ليس المراد بمعناه وهو ناقصة  
بقوله وهو الذي لا يرد بالجزء منه دلالة بل المراد معنى ما صدق



عليه هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما مضى قوله بالنظر الى معناه  
ان اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يراد به ال  
اللفظ الذي ان وضع رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي  
لانه على هذا التقدير واقع على اللفظ لان المعنى وهو اللفظ  
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الارادة  
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد بقوله بالنظر  
الى معناه ما اراده بقبض الشراح من ان وصف اللفظ بالكل والجزء  
على وجه التجاوز والمقصود حقيقة هو المعنى فلما قال بالنظر الى  
معناه حتى عماله على الحقيقة لكن مراده بمعناه بمعنى ما صدق  
عليه معناه اي مفهومه وان اراد هذا الشكل غود الضمير في  
قوله مفهومه على الذي لا يحتاج واقعة على المعنى فيلزم ان يكون  
المعنى وهو المعنى الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه المعنى وهو  
فاسد اللهم الا ان تجعل الاضافة بيانية فافهم فانه في خطرات  
الدين **قوله** اما كل انما اعلم ان مفهومه الكلي من حيث هو  
من غير اشارة الى شئ مخصوص يسمى كليا منطبقا من حيث هو هذا  
هو المفهوم لانه المجهول عنه فيه ونعروضه اي ما صدق به  
مفهومه الكلي عليه من حيث انه صالح لعروض الكلينة يسمى طبيعيا  
لانه طبيعته وحقيقته والمجموع المركب من العارض والمعرض  
يسمى كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل ولذا لا نزاع  
الخمسة الخمس والتويع والفضل والخاصة والعرض العام للكل  
فان قلنا الجسم خمس جهات مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم  
ومفهومه من حيث المعارضات الخمسية ومفهومه من حيث  
هو المركب نهما فانما في جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع

عقل

عقل وقس على ذلك البواقي انتهى **قوله** باختصار **قوله** من حيث  
اي لا من حيث الدليل الخارجى مثلا وكيفية الاضافة ما مضى قوله  
من حيث انما قال بعضهم انما فسر نفس التصور بقوله من حيث  
انه متصور لان نفس التصور يجري لقيامه بالنفس الجزئية  
والجزئية المحل يستلزم جزئية احواله فلا يجوز انفسا منه  
الى كلى وجزى انتهى وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الى التميز  
والنفس والتفصيل بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتفصيل  
بالمقس ليقطع النظر عن برهان التوحيد لم يكن في بدله ايضا  
تصويري والمقس لا يدل على قطع النظر عن الخارج لم يكن في  
به لانه اذا قيل نفس زيد قائم بينهم منه اية قائم في الخارج  
فلا يجوز الاحتجاج باحدهما انتهى الى تصور ذلك ايضا ما مضى  
قوله من حيث انه اي المفهوم من تصور وليس المراد ان تصور  
المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردود وهو  
مذهب من قال العلم هو الشئ وظل المعلوم كما بينه السيد  
وغيره **قوله** يصح جملة اي يمكن ذلك **قوله** اذا تصور انما حصل  
في العقل **قوله** سواء وجدت افراده اي في الجملة فلا ينافيه  
قوله اولم تتناه تامل **قوله** وشاهدت اي الاعراض **قوله**  
كالكوكب اي السبعة وهذا مثال للافراد الكلي المتناهي  
الافراد وكلها هو الكوكب السيار **قوله** اولم عطف على قوله  
شاهدت والتقدير او وجدت ولم تتناه لا يقال كيف  
حكم عليها بالوجود لعدم التناهي لان ما وجد في الخارج يلزم



ان يكون تناسها لانا نقول الاضافة في قوله افراده  
للمشروع لا منافاة بين الحكم بالوجود وعدم التنافي  
فتأمل فانه من خطرات الدرس **قوله** اولم تتدبره بمغني انه لا توجد  
بعده فرداخر **قوله** اولم يوجد اي افراده **قوله** فيه اي شيء  
اخراج **قوله** كالمجموع فان افراده اي ما صدق عليه اجمع بينهما  
ممتنع **قوله** اولم يدر عطف على امتناعها وفيه ركالة لا  
تخفى **قوله** وجودها اي الامراء **قوله** كجبل فانه كل واحد  
لم توجد في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة  
حال وجبته فلا يقال انه يشتمل القسم الاول وهو الممتنع  
فتأمل **قوله** او وجد عطف على قوله لم يوجد **قوله** كالألوان  
البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من المنطق فقه نوع  
اساءة ادب وكتب ايضا ما رضى فانه لم يوجد منه اولا  
الواحد الاخر **قوله** اذ الله ليل خارجي اني زار الشئ في  
حواشيه على جميع اجوامع وهذا مثل كثير بالاسرار  
ولو كانت واحدة نبتة تعالى بضرورة العقل لما وقع  
ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي **قوله** لكنه اي الامه  
**قوله** عند العقل ان يقدر على حل الماتن ان يقال لكنه لا يمنع  
اي **قوله** والا اي لو منع **قوله** ام امكن عطف على امتنع كما توجد  
من قضيته **قوله** ان استوي معناه اي عدم تنافا وتنه  
بقرينة المقابلة فانه رفع ما يقال **قوله** وان تفاوت اي  
معناه **قوله** في اي افراده **قوله** بالشدّة او التقدير جعل  
بعضهم الانقسام ثلاثة فراد على ما ذكر او اولوتيه  
ولغضهم جعلاً قسمين فذكر الاولوتيه والا اولوتيه كما في

من التذهب **قوله** فتشكك قال ابن التلمساني لا حقيقة  
للمشكك لان ما به التفاوت ان يدخل التسمية فمشكك  
والا فهو التواطى واجاب عنه العقل بان كلام التواطى  
والمشكك موضوع للتقدم المشترك لكن التفاوت ان  
كان ما مور من جنس المسمى فهو المشكك او ما مور خارجة عن  
المسمى **قوله** كالذرة والاثوثة والعلم والجهل فهو التواطى انتهى  
من حاشية الش على شرح جمع الجوامع ثم رأت شيخنا نقل عن اسمه  
في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني باوضح عبارة ثم قال  
واجاب بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقعه  
على افراده وحصوله فيما فاعبر قسمي على حدة مقابل الامايل  
فيه هذا التفاوت انتهى وفيه ارضاح لكلام القرافي فتأمل  
**قوله** كما ليسا فان معناه اي حصول معناه **قوله** والوجود  
فان معناه اي حصوله **قوله** في الواجب الى عبارة عن الحفيد  
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكن  
**قوله** قبله اي كامن او حاصل فهو خير **قوله** واسمه الى بقرة اثاره  
قاله الحفيد ثم قال وهما هنا بحث وهو انهم خيلوا الاشدية  
باعتبار كثرة الاماير او كمالها والظاهر ان ذلك يوجد في  
التواطى كالأشياء ان لبعض افرادها تبيينا عليه افضل الاطلا  
والسلام اكثر واجعل بحسب الخواص الانسانية كالادراك  
من غيره كبحي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكدر به  
بالشهورات كجسمانية اصلا فامل انتهى **قوله** منه اي الواجب  
**قوله** فيه اي الممكن **قوله** واما جزئي اي حقيقي بقرينة  
المقابلة مع التعريف والا فالجزئي قد يكون اضافيا بالنبذة



الى باهوا عم منه مع كونه قد يكون كلياً بالنسبة الى ما تحتها **الاشياء**  
 كالحيتان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم كالي بالنسبة الى الانسان  
 حاشية على شرح جمع الجوامع واعلم ان من اجزى الحقيقة انما  
 المعرف بالشيء الذي للمفهوم الخارجى وكذا المفهوم واسم الاسارة  
 والموصول على ما حرره السيد من انما موضوع الجزئيات  
 المشفقات على ما لاحظته اسر كل خلافاً للسعد حيث قال انما موضوع  
 المفهوم الكلى وانما المعروف بغيره الى المفهوم فكل وضعه وضع  
 الضمير اذ لا ينفك كلام طويل حرر شيخنا **قوله** وهو الذي يمنع  
 انما ان كان الموصول واقعاً على المفهوم واسر كل قوله مفهوماً  
 لانه لا يلزم منه ان يكون المفهوم مفهوماً وان كان واقعاً على  
 اللفظ فهو صحيح بلا شك اشكال على وجه المماز من باب تسمية  
 الدال بالشيء المذكور اذ المذهب بالجزئية والظن حقيقة انما هو  
 المفهوم وقد نختار الشئ الاول وتجعل الامتياز في مفهومه بانه  
 فافهم انه من خطرات الدرس ولعله صحيح وتب القيا على هذه القول  
 ما نضنه ان لا يمكن ان يقع من صدقه على كثير من كثره فانه لا يمكن  
 فرض صدقه على كثير من منع الشخص فيه عن الفرض فان قيل  
 فما الفرق بينه وبين الاشياء ونحوه من الامور العامة فانه لا يمكن  
 صدقه على كثير من فانه لا شئ من الاشياء الخارجية والذهبية  
 يصدق عليه ان لا شئ فلا يمكن ان يقع من صدقه على كثير من  
 قيل الفرق بينهما هو ان زيداً ممنوع فرض صدقه على كثير من  
 بسبب ان تقديره وهو الشئ يكون شاملاً لجميع الاشياء الخارجية  
 والذهبية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافى في الامكان  
 الذاتى انتهى وبعبارة شيخنا السيد عيسى رحمه الله تعالى

في شرحه على الفرق فضلاً عما سبق ان لا يمكن صدقه على شئ اصلاً كالمفهوم  
 للملائكة وشريك الباري والمعدوم ذهناً اذ كل ما فرض فهو  
 شئ وليس بشريك ونحوه في ذهن فلا يكون رفعها ممكناً  
 لا امتناع اجتماع التقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات  
 المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع العقل صدقاً على كثير من هذه  
 القسم يسمى كلياً فرضياً اي لا تحقق له اصلاً اي انتهى فالتأمل  
 هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى حيث  
 قال اولم يوجد فيه فالجواب لا ينفك **قوله** كزيد اي هذا الانسان  
**قوله** وصفه اي زيد وقوله له المفهوم اي واحداً من هذه  
 الحيتية بان لم يكن زيداً علماً فهو صدر كلى **قوله** لان فتوده على  
 ان يكون المراد بالعبارة متعلق لا يمنع من التصور والنفس  
 والمفهوم فافهم **قوله** بخلاف الجزئى فانه ليس مادة كل  
**قوله** والكلى اي قال لا بدني في شرحه فالكل اذ انبى الى  
 ما تحت من الجزئيات ينقسم الى ثلاثة اعتبارات لانه انما ان  
 يكون تمام حقيقة ما تحته كالانسان بالنسبة الى زيد وبكر  
 وغيره لانه تمام حقيقة التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار  
 الشخص فان الشخص عارض على او داخل فيما كالحيتان  
 بالنسبة الى الانسان فانه جزئى الانسان ويسمى الذاتي منها  
 ذاتياً والثاني لشمولها على هذا معنى الذاتى ما يكون داخلياً  
 في حقيقة جزئياته والعرضى ما يكون خارجياً وقد يقال  
 الذاتى على ما ليس بخارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتى  
 ايضا انتهى المعصوم منه وقوله كالحيتان بالنسبة الى  
 الانسان اي وكالحساس بالنسبة الى السميع البصير وقوله



كادضا حك بالمشية الخ وكالحساس بالنسبة الى الجسم **قوله** وهو  
الذي يدخل الى لا يكون خارجا عنها فالمراد لازمة لانه يلزم من  
كونه داخلا ان لا يكون خارجا فاستعمل في هذا اللازم فكون من  
باب الكفاية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى وهو  
المناسب لما سيأتي في قول المصم والذاتي الخ فانه جعل منه النوع  
وفي كلام بعض السارحين ان الماسنا ساء الى الهلاك الذاتي على  
مغنيين وتجعل في كلامه استعمل اما فليراجع القارئ في حواسيه  
وفي كلام بعضهم يمكن ان يؤخذ المعنى الخاص وهو الداخل في  
حقيقة جزئياته بالمعنى الاعم قال ابن براد لازمة اعني غير  
الخارج على سبيل المجاز المرسل لكن من باب استعمال الخاص في  
العام واما حيث قال بان براد ولازمه فالاسباب ان يكون من  
الكتابة فالبرر مرة اخرى **قوله** كالحيوان اي والناطق وكتب  
ايضا فانه جزء من الانسان والفرس وكل منهما كماله وكتب ايضا  
ما دونه هو الداخل قوله بالنسبة الى الانسان الخ ان اراد بالانسان  
والفرس ماهيتهما النوعية جزئيات اضافان وان اراد  
بهما ماهية افرادهما اي اخصص جزئيات حقيقيتان فترك  
وكتب عيا قوله انسان فانه حقيقة جزئيات الحيوان التي  
هي زيد وعمرو وبكر وخوها **قوله** فانه اي الحيوان داخل في  
حقيقة جزئياته فان الحيوان مثلا جزئيات مثل زيد وعمرو  
وبكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان  
غير خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل فيها كما افاده المصم  
وكتب ايضا ما نصه اعلم ان مزحه عطف الفرس على الانسان  
وهو المتبادر وقال بعض السارحين الفرس موطوف على

الحيوان

الحيوان اي والفرس فان جزئياته الافراس المستحصه وحقيقتها  
الفرس اعني الحيوان القاهل وهو غير خارج عنها بل عينها فالحيوان  
مثال لذاتي هو جزء الماهية والفرس مثال لذاتي هو نفسه انتهى  
**قوله** فيها اي الانسان والفرس لانهما حقيقة الجزئيات **قوله** من  
الحيوان والناطق الذي هما حقيقة جزئيات الحيوان كزيد وعمرو  
وبكر مع قطع النظر عن تشخصهما فانه عارض خارج عن الحقيقة اي  
الماهية الكلية كما هو ظاهر واضح لاحقاء فيه وكتب ايضا  
**قوله** من الحيوان دارضه فالحيوان داخل في الانسان لاجزائه  
**قوله** كادضا حك فان جزئياته زيد وعمرو وبكر مثلا وحقيقتهم  
الانسان وهو اي كادضا حك خارج عنها فغير داخل فيها شرعا اخر  
**قوله** وعلى هذا اقاما ماهية الخ يعني كما هو الظاهر ولا ضرر في  
هذه العلالة فقد التزم بعضهم بناء على ظاهر هذا التفسير  
وبعضهم منع عرضتها واقل هذا التفسير فقال المراد بتخصيصه  
بالحقيقة في قوله حقيقة جزئياته اعلم من الحقيقة الذهنية  
والخارجية المقترنة بالتشخص فيكون بتعريف الذواتي سلم مثلا  
للنوع فانه وان كان تمام الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه  
جزء الحقيقة الخارجية من حيث انها مقترنة بالتشخص ونظر  
فيه بانه يلزم ان يكون الشخص العارض للحقيقة جزاء داخلا  
وذلك باطل **قوله** فديقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس  
جزءا من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في التاويل  
المراد بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات المعار  
لها فلا يكون الماهية داخلة لا متشاع خرج الشيء عن نفسه  
وعورضه عليه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجا فالاولي ان لا



يكون الشيء نفسه خارجا عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا الكلام  
مسكوت عنه بان لا يكون ذاتيا ولا عرضيا والارضاء ان هذه  
كلها تكليفات ليست تامة المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله  
وعلى هذا اي تفسير العرض بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة  
جزئياته فالماهية اي الحقيقة النوعية كالإنسان عرضية  
انح ويحتمل ان مرجع اسم الإشارة الى تعريف الذات السابق  
وهو ظاهر ضمني ثم حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس  
بعرضي وترى عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح  
صنيع الفكري رحمه الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق  
بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع  
على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني  
ذاتي انتهى **قوله** فتكون ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل  
فيه هذا المعنى اعم من المعنى الاول فانه يصدق على جزئي  
لحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل ويصدق  
على النوع ايضا لانه ليس بجزئي بل هو تمام حقيقة افراده  
غير اعتبار الشخص فانه عارض عليها **قال** بعض الباعثين  
ان الذات مشترك لقطابين المعنيين وان كان احداهما للجزئيات  
من الآخر كالصوت المشترك لقطابين مطلق الافراد والاول  
الذي هو غير الحكم **قوله** الذاتي اي الحقيقة والماهية **قوله**  
فلو كانت اي الحقيقة والماهية **قوله** التي الذي هو الحقيقة  
الذي هو المشروب **قوله** الى نفسه اي الحقيقة المشوبة اليها  
**قوله** ويمكن نسبة الحقيقة اي النوعية **قوله** الى ما صدق

اي

اي جزئيات لانها مشتملة عليها مع زيادة الشخص وكتب  
ايضا ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانها مشتملة لان عليها  
اذ كل جزئي مشتمل على نوع وتخصيص عارض له فيكون جزاء  
من جزئيه فينسب اليه كما ينسب الي جزئيه من الجنس  
والفصل فيقال انها ذاتية ان تحصل اذا المشروب  
الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات الى ما صدقها الذي  
يلحق عليه ذات ايضا وما صدق الحقيقة غير الحقيقة  
وقعت النسبة في اللغة للتغاير من غير حاجة الى دعوى  
الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قوله ويمكن نسبة الحقيقة  
اي اجاب الابدعي عن ذلك بما هو قريب من ذلك وعبارته  
بلقطة بعد ان اجاب بان التسمية محمولة على الاصطلاح  
بقوله او لان الحقيقة ذاتية لها من حيث انها مقترنة  
بالشخص فلا يلزم انتساب الشيء الى نفسه بحسب اللغة  
ايضا واجاب ايضا عن كون الماهية عرضية الذي لزم  
من تفسير الماهية بوجهين فالراجع **قوله** والذاتي ليس  
المراد به ما سبق في قوله وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته  
فانه يجب ظاهره لايقنا اول النوع بل المراد به المعنى اعم  
وهو ما لا يكون خارجا عما لشمول النوع بقربية ذكره في  
المتن الاتي النوع ففي الكلام استخدام ولا يمنع منه ذكر  
الذاتي هنا معرفا بالفيقال ان المعرفة اذا اعتبرت  
معرفة كانت عين الاول لان ذلك امر اعملي وخصوصا قد  
قامت القرينة وكتب ايضا ما نصه ويحتمل بالاستقراء  
لثلاثة اجناس والنوع والفضل لما سياتي **قوله** بحسب التركة



المحضة في بعض النسخ زيادة لفظة فقط مع اسقاط المحضة  
ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها بعضهم فقال فهذا القيد  
لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد يقال بحسب الشبهة بين  
الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على ما سيأتي في تعريف النوع  
المقابل للجنس من انه يقول بحسب الشبهة والخصوصية معا  
فيعلم ان الجنس يقول بحسب الشبهة لا الخصوصية ليحقق  
التقابل بينهما او نقول المراد بالثلاثة المحضة الشبهة التي  
بين الحقايق لا التي بين الافراد بدلالة قوله يقول علي  
كثيرين يختلفون بالحقايق فيخرج النوع به دون ذلك القيد  
انتهى ثم رأيت الفارسي شرح عليا مع اسقاط المحضة وقار  
لا بد من قولنا فقط والام يوضع الا ما رضى رحمة الله سبحانه  
وتعالى وكتب على قوله في هذه الحاشية او نقول المراد في هذا  
ربما يفهم ان النسخة فيها المحضة **قوله** لم يدمع ان يكون اي الحيوان  
**قوله** فلا يجاب به اي الحيوان **قوله** وتما ٢ اي الماهية **قوله**  
وليس من الافراد لقوله متماثل حقيقة اذ ليس لنا  
حقيقتان متماثلتان وكثير يختلف وهذا القسم هو  
المراد هنا فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكثير يختلف  
ليس المراد به الافراد وان كان هو الظاهر عطفه على ما  
قبله بل المراد اعم فيشمل الحقايق المختلفة كما سئل ويشمل  
الحقايق والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا  
الفرس ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو ما زيد  
وهذا الفرس فتأمل **قوله** واجواب عن الاربعة موصوف  
اي يجاب عن الاول بحيوان فافهم وعن الثاني والثالث

بافراد

بافراد لانه تمام الماهية ولا عبرة بالمشخصات ويجاب عن الرابعة  
بحيوان وهذا هو المفرد هنا فافهم **قوله** فافهم كلام الشيخ وشرح  
كلام غيره ان اجواب في ما زيد هو انسان لانه تمام الماهية وكذا  
يجاب به عن نحو ما زيد ونحوه وبكر من غير ذكر المشخصات واما  
اجواب في قولنا ما الانسان الحيوان السابق الذي هو وحدة  
وهل يدمع ان يكون اجوابا عن الفرد نحو ما زيد او الافراد  
المتفردة كما تقدمت في جوابها الاجمال وهو انسان لان الشخص  
لا يحد فالحجج وقد تعرض لذلك في المطالع **قوله** لا اشتراك الثاني  
اي الواحد الجزي نحو ما زيد **قوله** والثالث اي الكثير المتماثل **قوله**  
وشرح الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس منطقي ويعرف  
كالحيوان جنس طبيعي وحيوان ومفهوم الجنس جنس عقلي وهكذا  
الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم النوع نوع منطقي ويعرف  
كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم النوع نوع عقلي قاله  
الدواني وغيره وعبارة احفد رحمة الله تعالى فان قلت الجنس  
جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من حيث المعروف  
الجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منها فالنوع جنس  
طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وفهم على ذلك التواني  
بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروفية الجزئية  
جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منها جزئي عقلي  
انتهى المقصود فقله منه وح فقول الشيخ حرج به النوع المنطقي  
اي مفهومه وهو القول على الكثرة المتفردة حقيقة لا مفروضة  
كالانسان مثلا يعني وان صدق عليه فتأمل وانظر شرح التبيين  
للسود ومرة **قوله** دخل فيه اي فالكل جنس دخل فيه ساير الكليات



الجنس والنوع وغیرهما فی انواع الدکلی داخله تحتہ قال الخبیری  
فان قيل اذا كانت الکلیات الجنس انواعا يلزم ان يكون الجنس  
نوعا قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار جنس باعتبار  
**قوله** يقول اي محمول وهو مسطور في قوله کلي وكتب ايضا ما  
رضه اي صالح لان يقال اي يحمل هو هو وهو عمل الموطاة لا عمل  
الاستقراق والالزام ان البياض جنس لزاله والفقن سلا لانه يقول  
اي محمول اشتقاق على الكثرة المختلفة الحقيقية وهو باطل في  
تم نوع **قوله** خرج به النوع كالانسان قال الفري حارر بن  
عن النوع وخاصيته والفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع  
تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض  
العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك تابع للمولى سعيد  
الدين في شرح التمهيد وعبارة فالكلي جنس وقوله مختلفين  
بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه  
بأخراج النوع فقط على ما في شرح تحكم وقوله في جواب ما هو  
يخرج الفصل البعيد والعرض العام لا الخاصة لانها ليست  
بداخله انتهى كلامه فتأمل قوله لا الخاصة فانها ليست بداخله  
والحل مراره بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة النوع فهي  
بقوله على متفقين خرج بقوله او لا مختلفين بالحقيقة وان  
كانت خاصة الجنس فهي عرض عام للنوع فالقيد الاول لا يخرج  
فتخرج بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها  
به كما ترك هذا ما ظهر في فهمه فتأمل وفي حاشية التمهيد ما  
منه دفع المحكم عند التام وخاصيته انه انما اسند الأخراج  
الي الآخر ليكون الفصول والخواص مطلقا كقيد واحد فتأمل

فهكذا

فهكذا صنع الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به وكتب ايضا ما  
قوله خرج به النوع قال بعض المراجع خرج بقوله على كثيرين  
بمختلفين باكتفاي النوع وفصله اي القريب وخاصيته انتهى  
يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال على المختلفين  
باكتفاي مثال فصله نحو الناطق فانه فصل الانسان الذي  
هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصته  
فان كلاهما مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة كالنوع **قوله**  
خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي مطلقا  
سواء كانت للجنس كالماشي بالنسبة للحيوان او للنوع كالضاحك  
بالنسبة الى الانسان وقوله والعرض العام كالماشي بالنسبة  
الى الانسان وكتب ايضا ما مضى قوله خرج به الفصل والخاصة  
قال بعض الشارحين ويخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنس  
وخاصته وهما بالنسبة الى النوع فصل بعيد وعرض عام  
انتهى وخرج بعضهم بين خاصة الجنس والعرض العام للنوع في  
قوائم الفري مثال فصل الجنس حساس فانه فصل للحيوان  
فانه جسم تمام حساس وهو بالنسبة للنوع وهو الانسان فصل  
بعيد فانه يميزه عن الحجر والشجر ولم يميزه عن الحيوان فكان بعيدا  
ومثال خاصته نحو الماشي وهو عرض عام بالنسبة الى النوع  
الذي هو الانسان ووجه اخر وجهها هو ان العرض لا يقال في جواب  
اصلا **قوله** اذا الاوانا يقال ان في جواب اي شئ هو لكن الفصل  
يقال في جواب اي شئ هو في ذاته والخاصة فقال في جواب  
اي شئ هو في عرضه فلا تعقل **قوله** واما الخيري اي كريد **قوله**  
يقول اي محمول **قوله** كالجسم الناري فان فوقه جنس وهو



الجنس المطلق وتحت جنس وهو الجنس المحمّل بالارادة **قوله**  
قالوا ولم يوجد له مثال قال بعض السارحين كالعقل على قوله يران  
يكون الجوهر عرضا له لا جنسا وما تحت انواعا لا استخاصا قال  
السعد في شرح الشنسية ومرايب الجنس ايضا هذه الاربع  
تفني التي للنوع لانه اما ان الجنس المفارقة له الواقعة في  
سلسلته وهو العالي كالجوهر او اخصا وهو السافل كالحيوان  
او اخص من بعض وانعم من بعض وهو المتوسط كالجسم الذي  
او بيان للكل وهو الفرد كالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر  
جنسا له بل عرضا عاملا لئلا يتحقق جنس اعلم منه وتكون العقول  
العشرة انواعا مختلفة لا اجناسا حتى لا يتحقق جنس اخص منه  
والاستخاصا حتى لا يتحقق جنسية فالعقل مثال للجنس المزد  
على تقدير وللنوع المفرد على تقدير وهذا كاف في التمثيل  
كلامه فراجع **قوله** واما بقوله اي محمول **قوله** بحسب الشدة  
بين الثنائيات بخلاف الجنس وكتب ايضا ما لقطه اي تارة  
**قوله** والمخصوصية اي تارة اخرى **قوله** والنوع اي الحقيقي  
لانه هو المعبر **قوله** الجواب ذلك ايضا كن على حسب الخصوصية  
وعدم الشراكة بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك  
زيد وعمر في تمام الماهية **قوله** في المتن معاليس المراد به الماهية  
في الزمان بل الاجتماع في المقولية فتأمل ويشير الي ذلك قوله  
الشيخ رحمه الله تعالى انه اذا سئل عن زيد وعمر انما وقوله  
واذا سئل عن كل منهما كان الجواب ذلك ايضا فاضم قوله يقول  
اي محمول **قوله** على كثيرين اي جزئيات كثيرة **قوله** دون  
الحقيقة من ذلك لعلم ان المراد النوع الحقيقي **قوله** خرج

به الفصل لانه يقع في جواب اي شي هو في ذاته ولو بعيدا **قوله**  
والخاصة لانها تقع في جواب اي شي هو في عرضه كالضام **قوله**  
مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الى الابد لانه يقول  
على كثيرين مختلفين بالحقيقة فان قلت كان هذا يخرج بما  
خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما  
خارج بما خرج به الجنس في الخروج فلهذا ضمها بعض السراخ  
الى الجنس في الخروج وجعل قوله في جواب ما هو اخصا من  
الفصل القريب وخاصة النوع فلا وجه للنسب على الثاني وهو  
العرض العام خصوصا وفيه ايهام ان الفصل مطلقا والخاصة  
المطلقة لا يخرج الا بقولنا في جواب ما هو ذلك صرا لا يخرج  
تعالى اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج به جنس  
مطلقا من غير تفصيل تعرض عليه واما الخاصة والفصل لما كان  
التفصيل فيها بين خاصة الجنس وخاصة النوع والفصل القريب  
والبعيد وان الذي يخرج به الجنس انما هو شيئا لم تعرض  
لها ولم تعرض للعرض مع ابد المناسبة في اخراجه بل اخرج  
لكنه يصير ساكنا عن ابد المناسبة في اخراجه خاصة الجنس  
الجنس والفصل البعيد فتأمل لمخرجه احمد الغنيمي **قوله** يخرج  
بما خرج به الجنس لانه مختلف الحقيقة **قوله** والنوع شيئا  
مبتدا وخبر **قوله** وهو اي النوع المندرج تحت جنس وان شئت  
قلت تحت النوع وكتب ايضا ما مضى به ما اذا كان فوقه  
جنس وتحت جنس وشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحت جنس  
قالا اول كونها من ان نوع الجنس تحت جنس وهو خاص وفوقه  
جنس وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج



تحت جنس وهو كحيوان وليس تحت جنس كما بينت في شرحه  
تعالى **قوله** وحقيق وهو الذي من الكليات الخمس بخلاف  
الإضافي فإنه مندرج في الخمسة لأنه كلي ومقول في جواب ما هو  
فأفرده إن اتفقت بالحقيقة وهو النوع الحقيقي وإن اختلفت  
فهي الخمس وهو مندرج في الخمس سواء كان نوعيا حقيقيا أو جنسيا  
بخلاف جعل النوع الإضافي أحد الخمسة فالكليات المفردة  
لا تنحصر في الخمس كجواز وجود كل مقول على كثيرين يتفقان  
بالحقيقة في جواب ما هو ولا يكون داخل تحت جنس فان مثل  
هذا الكلي ليس بجنس لا عوص عام ولا فصل ولا خاص ولا  
نوع إضافي فلا تنحصر الكليات في جنس ومثال هذا النظم  
وهذا جعل النوع الحقيقي أحد الخمس انتهى شرح الموجد  
أيضا ما نصه **قوله** وحقيق وهو ما ليس تحت جنس فيه نظر  
ظاهر إذ يصدق على حيوان أنه ليس تحت جنس وأما تحت  
نوع فيقتضي أنه نوع حقيقي مع أنهم صرحوا في شرح التمهيد  
ونحوه بأنه نوع إضافي قطعا فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو  
الذي ليس تحت نوع كان أولى ويمكن دفع الإيراد عن الشيخ  
بان الحيوان قد دخل في قوله أو لا في تعريف الإضافي وهو  
المندرج تحت جنس فيصير قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس  
تحت جنس في قوة أن يقول وهو ما لا يندرج تحت جنس  
بقرينة المقابلة أو يقال أراد به الجنس الجنس اللغوي لا  
الذي هو الحيوان لأن تحت أنواع بخلاف الإنسان لأن الذي تحت  
استثنى صريحا مل فانه من خطرات الدرس وكتب أيضا

ما نصه

ما نصه قوله وهو ما ليس تحت جنس ما دق بالأن يكون فوقه جنس  
أيضا **قوله** كالإنسان فانه نوع وليس تحت جنس وأما تحت أفراد  
الجزئية **قوله** لأنه راجع تحت جنس وإن ثبت قلت نوع **قوله** وهو  
الحيوان أي جنس سابق لنوع إضافي بالسياسة أي ما فوقه **قوله**  
أي ليس تحت أي الإنسان جنس وإن ثبت قلت نوع فان  
الذي تحت إنما هو أفراد جزئية **قوله** فان فوقه جنس وإن  
ثبت قلت نوع **قوله** وينفرد الحقيقي وهو ما ليس تحت جنس  
فانه يشمل صور بين أحدهما بان لا يكون تحت جنس ذكر فوقه  
جنس وهذه الصورة ليست محل الانفراد بل هي محل الإجماع  
وثانيهما بان لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس وهذه الصورة  
هي محل الانفراد فانه الماهية البسيطة كالنقطة مثلا ليس **قوله**  
جنس بناء على أن الحيوان ليس جنسا طاهرا بل عوصا عاما طاهرا وليس  
تحت جنس **قوله** على القول له وأما لو قلنا أن الحيوان جنس  
لم يكن حقيقيا لمدارجه تحت جنس فيكون إضافيا وكنت  
أيضا ما نصه حتى يتصور كونه بسيطا **قوله** ولو في الجملة فيشير  
به إلى أنه لا فرق في المميز بين أن يكون عن جمع ما عداه أو عن  
نوعه فيه مع أن يجاب بأي فصل أراد قريبا كان أو بعيدا  
كالناطق والحساس والناهي فاداسيل عن الإنسان يأتي  
شي في ذاته صح الجواب بالفصول المذكورة كلها وكذا إذا قلت  
أي جوهري هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول والحاصل  
أن المدار على التمييز في الجملة بخلاف ما لا يميز فيه فاداسيل  
أي جسم ما هو في ذاته لم يصح الجواب بالتقابل للأبعاد والتمايز



ايضا فلا تميز واذا قيل اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق الجواب  
كما حذر السيد فالراجح وكتب ايضا ما رضى قال السعد في شرح التسمية  
والطالب باي شيء يخلط فلا يكون تمام المشترك بين الماهية  
اخر ومما يميز الماهية عما يشترك فيها اضيف اليه لفظ اي حيوانا  
اي الحيوان هو سؤال عما يميزه عن المشاركات في الحيوان  
واي وجود هو سؤال عما يميزه عن المشاركات في الوجود انتهى  
اي فيجاب بقولنا يمكن او واجب ان كان المسؤول عن مميزة  
هو الباركة في الثاني وغيره في الاول **قوله** في الجبس اي ولو  
بعيد **قوله** كالناطق اي من حيث هو كذلك وكالحساس والكا  
والقابل للابصار الثلاثة متقاطعة عن زوايا قائمة بالنسبة  
الى الحيوان والنبات والجسم وهو ان مميز الشيء عن المشاركات  
في الجسم القريب ففضل قريب كما تقدم واما فصل بعيد  
كالهساس والنامي والقابل المذكور بالنسبة الى الانسان  
انتهى شرح آخر **قوله** في الجبس وهو الحيوان فانه شاملا  
للانسان وغيره كالفرس **قوله** كالناطق اي مثلا والانه  
يتعين في الجواب كما اشار اليه **قوله** لها فضل مميز عما  
يشترك تلك الماهية في الجبس لان الوجود اذا شارك في  
الوجود لا يقتضي التميز بالفضل والالزم التسلسل لان  
الفضل ايضا بوجوده فالتمييز عنه يحتاج الى فضل اخر انتهى  
سعد **قوله** الى زيادة الخ اي على قوله في الجبس فقال عما يشترك  
في الجبس او في الوجود واعلم ان المميز عن المشارك في الوجود  
لا يكون الا قريبا **قوله** ومبنى الخلاف الواقع بينهم في ان كل

ماهية

ماهية لها فضل يلزم ان يكون لها جنس فمن قال بجواز تركيب  
الماهية من امرين متساويين زاد قوله او في الوجود ليكون  
التمييز بالفضل جامعاً ومن قال لا يجوز ذلك بل هو محال ترك  
هذه الزيادة فان قلت الامم لم يذكر هذه الزيادة في تفسير الاول  
وقد اطلق في رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما صنع اولاً قلت  
للاشارة الى المذهبين وان مختاره ناسبق فيحمل ما هنا عليه  
بدلالة السياق وانه متردد في ثبوت تركيب الماهية من امرين  
متساويين قال السعد في شرح التسمية وكون تمييز الفضل  
عن المشارك في الوجود مبني على الاحتمال المذكور اذ هو على  
تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق  
فليس مبني عليه لانه قال مراده ان الفضل يميز الشيء عما يشترك  
في الجسم فقط او عما يشترك في الوجود سواء كان مشاركاً  
في الجسم او لا وتحقيقه ان فضل الشيء اخضع بجنسه كالحساس  
للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان مهيأ عما عداه مما يشترك  
في الوجود وان لم يكن مختصاً بالجنس لالناطق للانسان عند من  
يجعله مقولاً على غير الحيوانات كالملايكة سلاماً وتمييزاً لان  
عن جميع ما يشترك في الجسم اعني حيوانه لا عن جميع ما يشترك  
في الوجود اذ لا يميزه عن الملايكة انتهى وكتب على قوله في الحاشية  
عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات ما رضى فعلى هذا لا يكون  
الناطق فضلاً للانسان بالنسبة الى الملايكة بل يكون جنساً  
وكتب عليه ايضا ما رضى فان الملايكة عندهم ليست حيوانات  
لانه عندهم ليست اجساماً ولكننا الحق **قوله** يقال اي يحمل



**قوله** على التي انما قال على التي تشمل المقول على الاشياء المتفقة الحقيقة  
كالفضل القريب والمختلفة الحقيقة كالفضل البعيد مثال الاول  
الناطق فانه يحمل على افراد الانسان وهي متفقة الحقيقة ومثال  
الثاني كالحساس فانه يحمل على افراد الحيوان وافراد الانسان  
وهي مختلفة الحقيقة **قوله** اي شيء هو في ذاته اي شيء هو متبدا  
وقوله في ذاته حال من المتبدا او الجذر والجملة خبر عما يدكر من  
المسؤول عن مآثره كاشان في قولنا اي كيان هو والرابط  
المتبدا في الجملة خبر والتقدير الانسان هو اي شيء في ذاته اي  
شيئنا العلامة احمد بن قاسم في بعض حواشيه **قوله** لانها في  
في جواب ما هو وانه اختلفت مقولتيها فان الجنس يقال في جواب  
ما هو بحسب الشركة المحضة بين امرين مختلفين والنوع يقال  
في جواب ما هو بحسب الشركة بين المتماثلات في الحقيقة او  
بحسب الفرد الواحد **قوله** والخاصة اي بقوله في ذاته **قوله**  
كالناطق الخ فالناطق مآثر الانسان عن جنسه القريب  
وهو كيان وهذا مثال للفضل القريب **قوله** كالحساس  
وكالتامى بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عن الشجر  
والحجر اي عن المشارك واما بالنسبة الى الحيوان فقريب **قوله**  
هذا التمييز اي التمييز في الجملة وكتب ايضا ما مضى اي مثل  
هذا التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان الذي هو جنس  
مساو له والظاهر انه ليس المراد بكل جنس بل المراد بالجنس  
المتوسط فان الجنس العالي لا يميز فيه كما هو ظاهر فتأمل  
في جواب اي شيء هو كان **قوله** اي شيء هو كان  
في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقدر كيان الذي هو جنس

الاضافة

الانسان عما يشترك في الجنس البعيد كالتامى والجنس من الشجر والحجر  
لتميز الحساس للانسان عنها وظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه  
وقال في شأن اول الجنس العالي وهو يحمل تامل فالبحر والكاية **قوله**  
والا العرض اي القابل لهذه اي السابق وليس المراد به ما قابل  
الجوهر كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما مضى  
قوله واما العرضي كالمسرب الى العرض وحيث يقال فيه نسبة  
الشيء الى نفسه لان المراد بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج  
المحمول كاهو بضطلع اهل اصول الدين من انه ما قابل الجوهر  
فالبحر والكاية **قوله** فاما ان يمنع انفكاكه الخ ولا يخلو من  
ان يكون امتناع انفكاكه عن من حيث الوجود الذهني بمعنى  
ان الماهية بحيث يمنع ادراكها بدون ادراكها كالفردية  
والزوجية لما هيته الثلاثة والاربعة ويسمى هذا اللازم لازم  
الذهني هذا هو المعبر في دلالة التزام عند الجمهور كما بينت  
عليه قديما قبل او من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمنع ان  
توجد في الخارج منفكة عنه فيه كالسوار للجنس ويسمى لازم  
الوجود او من حيث هي هي بمعنى انها يمنع ان توجد باحد الوجودين  
منفكة عنه بل انها وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا  
المثلث الثلاثي مساوية لقائميته فانه اذا حصل في الذهن  
او في الخارج يتصف بذلك قطعاً ويسمى لازم الماهية انتهى  
من بعض الشروح **قوله** وهو العرض الملازم اي الخارج المحمول  
**قوله** او لا يمنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية وهو العرض  
المفارق اي يمكن مفارقه وان لم يفارق بالفعل وكتب ايضا  
ما مضى قوله وهو العرض المفارق ولا يخلو من ان يعرض لها في



الذهن فقط وبقارها بالاشتراك بين النور وشكله بالفعل  
بالنسبة الى الماهية فانه يعرض لها اذا اعتبر عر فيها لها  
وبقارها اذا لم يعتبر او تعرض لها في الخارج فقط وبقارها  
كانت المفارقة سرية الوقوع كجمرة الحجل وصفرة الرجل  
او بطيئة بيته وبين لازم الوجود غير خفي او يعرض لها فيها  
وبقارها واظن ان مثال هذا القسم غير موجود انتهى من  
لعض الشروح **قوله** وكل منهما اي اللازم والمفارق وليس  
الغيا بالقدرة فجعله قسمين خاصة لازمة وخاصة مفارقة  
**قوله** بحقيقة واحدة نوعية او جنسية خلافا لما قال  
انها لا تكون ابرام النوع الاخير **قوله** كالضاحك في خاصة  
النوع وكالماسي للحيوان وكالمطلون للجسم وكالموجود في  
في موضع الجوهر في خاصة غير **قوله** والفعال في كماله  
بالفعل وفيه لف ولشرب **قوله** مخصص بغير فان قلت  
الضاحك مطلقا لا يخص بهذه الحقيقة اذ قد قيل ان  
الملائكة والجن قد يصحكون ويبكون ايضا فلم يصح شالا  
للخاصة قلت لا يقتضي به شي انهم عند كمال الضحك ولا  
البكا فلا يصحكون ولا يبكون فمن يقول به فعليه ان لا  
يجعل الضاحك من خواص الانسان فان قلت قد  
فسر قوة الشيء للشيء بامكان حصوله له مع عدمه فوله  
بحصوله له خبر ما فيها من ان كمالا يخفي فلا يلزم  
الضاحك بالقوة للانسان لا في الذهن ولا في الخارج  
كالاي لزم الضاحك بالفعل ففي التمثيل باللازم الضاحك

بالقوة

بالقوة مناقشة قلت نعم ذلك التفسير حق الا انه قد تفسر  
القوة بامكان الحصول مطلقا فيكون اعلم من الفعل بالمعنى  
الذكوري وهذا هو المراد ههنا واخرجا على ما لا يخفى فلا منافاة  
كذا في بعض الشروح ولا يحلوا عن مناقشة كمالا يخفى تأمل ع  
ويؤخذ منه حيث اورد الملائكة واجاب بما تركي المنازعة  
في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل خاصة للنوع خاصة الجنس  
ولم يقف على نسخة الشيخ وعلى ما كتبه على الطامش مما استنقله  
عنه لقطعنا بان النسخة محرقة فليحذر من التعامل بالنقل  
وتما يتعلق به لك وله نفع في تحرير المحل قول بعض الحكماء  
وتنقسم الخاصة المساوية لغيرها والى الخاصة التي هي  
اخصر من غيرها كالضاحك بالقوة والفعل للانسان في  
المقصود فعليه من فتا حله **قوله** وهذا اي تقسيم الخاصه  
الى قسمين المفهوم من قوله وكل منهما اي ذكرت ايضا ما رخصه  
قوله وهذا مدقق المناظرين قال بعض فاضل الدرس  
بانه يلزم على كلامهم عدم اختصاص الكليات المفردة في  
خمس فان الضاحك بالفعل عندهم ليس خاصة وقد اجبت  
عنه بما يضيق عنه المحل **قوله** لانها التي يعرف بها دون المقار  
حتى لا يكون الرسم اخص من المرسوم **قوله** على ما تحت حقيقة  
واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية  
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالماسي بالنسبة  
الى الحيوان انتهى جفيدة وشمل قوله او جنسية الجنس الفاعل  
فيكون خاصة وعبارة الدراني سواء كانت تلك الحقيقة زعم  
اجميا او متوسطا او جنسا غالبا بل ادعي غيرها وهذا او لي



من تعريفه بالخارج المختص بفراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة  
الجنس العالي ولهذا اختاره الشيخ وكتب ايضا ما نصه وهي  
الخاصة الحقيقية وقد يقال الخاصة على غرض مختص لا ينافي  
الي غيره كالماتشي العارض للانسان بالسببه الى النبات وتسمى  
خاصة اضافية وليست هذه من الكليات الخمس كما ان النوع  
الاضافي ليس منها ايضا فاحصر الكليات في خمس واتقرب الى العلم  
ذلك ان الكلمات الخمس قسم من المطلق الكلي فانه لخاصة الاضافية  
والنوع الاضافي ليس من الكليات كما مر جوابه وكذا نحو النبات  
والسواد والمصادور وكذا معنى الفعل على قول بعضهم فخره **قوله**  
خرج به اي بقوله يقال الخ على وجه الاجمال ليعلم التفصيل  
من التعليل **قوله** والنوع اي وخرج النوع وكذا قوله  
ويمكن ادراجه في قول الشيخ والفصل والحاصل ان فصل  
النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط لانه لا يقال على ما كانت  
حقيقة واحدة فقط فنعين اخراجه بقوله فولا عريضا  
واتما الفصل البعيد فمكن اخراجه بما خرج به الجنس  
ويمكن اخراجه بما خرج به النوع كما صنع بعض السراخج  
والشيخ رحمه الله تعالى قصد الضبط والجمع في محل واحد  
قال المتركي عقب قول المتن فقط خرج به عن النوع والفصل  
القريب وخرجا بقوله فولا عريضا انتهى وليت ايضا على قوله  
والنوع والفصل ما نصه خرجا بقوله فولا عريضا كما بينه على  
ذلك بقوله لانها الخ **قوله** ولا حاجة لقوله فقط عبارة  
التهديب قريبة من عبارة المتن وقال حفيد وقوله فقط  
بمنزلة الفصل مخرج للجنس وفصله والعرض العام انتهى

دكانه لحظ ان الجنس وما بعده يصدق عليه انه يقال على حقيقة  
واحدة وان كان يقال ايضا على حقائق مختلفة وشال هذا القدر  
كما فيه في الاحتياج على ان القيد لا يجب ان يكون للاختصاص  
لا غرض اخر فساملغ **قوله** والخاصة قد تكون للجنس شمل كلام  
المصنف المراد بالحقيقة الواحدة اعم من النوعية والجنسية **قوله**  
كاللون الظاهر ان اللون خاصة غير لازمة لان الطوي جسم العرض  
له سوي الحركة والسكون ولا لون له وكذا الماء على احد ما قيل  
منه انه جسم شيال اللون له فخره **قوله** وكل خاصة نوع خاصة  
لجنسه قد توقفت في ذلك حين قرات هذا الشرح مع جمع من  
الفاضل بالجامع الازهر رحمه الله تعالى بالعلل الصالحين وضوا  
مع قوله سابقا لان الضحك بالقوة لا زفر لما هيته الانسان كخضر  
بلا حتى وقفت على نسخة المص رحمه الله تعالى مع شاب فاضل من  
قرنيه فوجدته قد كتب على هامش النسخة ما نصه الانسان  
كالضاحك خاصة للحيوان بخلاف الانسان لا يتجاوز الى غيره وكما  
من سائر انواع الحيوان انتهى بوجه ما رايت به وبعد هذا  
الحيوان من تامل فقد رايت في بعض حواشي شرح الشفعية  
ما نصه قال السراج ان اخشى من بافرا حقيقة واحدة  
وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى  
ما تكون غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي  
لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى  
الانسان واما الخاصة الغير المطلقة وهي التي تكون موجودة  
في بعض ما يخالف ذلك النوع كالمنسوبة بالنسبة الى الانسان فانه  
يكون خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما يكون موجوده فيه

من تعريفه بالخارج المختص بفراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس العالي ولهذا اختاره الشيخ وكتب ايضا ما نصه وهي الخاصة الحقيقية وقد يقال الخاصة على غرض مختص لا ينافي الي غيره كالماتشي العارض للانسان بالسببه الى النبات وتسمى خاصة اضافية وليست هذه من الكليات الخمس كما ان النوع الاضافي ليس منها ايضا فاحصر الكليات في خمس واتقرب الى العلم ذلك ان الكلمات الخمس قسم من المطلق الكلي فانه لخاصة الاضافية والنوع الاضافي ليس من الكليات كما مر جوابه وكذا نحو النبات والسواد والمصادور وكذا معنى الفعل على قول بعضهم فخره قوله





كالشجر لا يطلع انتمى جردوه فنام له مع كلام الشيخ رحمه الله سبحانه  
وتعالى وكتب ايضا ما دونه قوله وكل خاصه نوع فافضاه الى النسبة  
الى الانسان الذي هو نوع فيكون الفضايل خاصة الحيوان **قوله**  
ولا تتفلس اي ليس كل خاصه جنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان  
خاصه نوعه كالانسان **قوله** كالمتفلس اي القابل للتفلس  
والصالح له **قوله** من الحيوانات بن الفرس والبقر وغيرها  
**قوله** لما هيأت اي انواعها **قوله** يفارق لها فوفى ونسب  
في المثال **قوله** وعلى التقديرين اي نحو الماشي بالنسبة الى الحيوان  
فانه خاصه له حقيقة وعرض عام للانسان لعدم اختصاصه به  
وكتب ايضا ما دونه قوله وعلى التقديرين هو غير مختص بهذا اذا  
تطرق الى انواع كالفرس والطيور وكوهما اي بالنسبة الى نوع  
من انواع الحيوان فانه لا يخص بافراد ذلك النوع واما  
بالطرق الى النفس باعتبار القدر المشترك بينهما وبين الحيوان  
فانه خاصه له لازمة ان اخذ بالقوة وفارقه ان اخذ بالنقل  
كما صرح به **قوله** على ما تحت حقائق خرج به النوع وفضله  
واختصاصه وقوله عرضيا **قوله** والنوع اي وخرج **قوله** الاعلى  
حقيقة غير ظاهرة بالنسبة الى الفصل البعيد وكتب ايضا  
ما دونه قوله والخاصة اي اي سوا كانت للنوع كالانسان  
بالنسبة الى الانسان او الجنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان  
ومتضمن تعليله بقوله لانها لا تنال الاعلى حقيقة واحدة  
انها خرجت بالتقدير الاول لكن برو عليه الفصل البعيد وهو  
الفصل الخامس فانه يقال على غيره حقيقة واحدة كان  
يلبغى ان يظهري في الاخراج الى الجنس ليكون مستوفيا لاجزاء

في المتن في المتن في المتن

كل الكليات ما عدا المحدود عنه لا كانه **قوله** تعان اسم ليس  
مرفوع بصفة مقدرة على اليا المحذوفة كما هو مقرر في علم النحو  
**قوله** فتكون اي المهنومات **قوله** عدم العلم اي المهنوم من  
قوله سابقا فحين لم تحقق الماهيات **قوله** ذكر التعريف اي  
بدل الرسم **قوله** اهم من الرسم والمحد **قوله** ما يوصل الى الصور  
فيه نوع تام **قوله** القول السارج ويراد منه الحرفه بكسر  
الواو المحدود عند اهل العربية والاصول لكنه عند المنطقيين  
قسم منه شرح **قوله** شرحه ولو في الجملة **قوله** وبقا  
للتعريف وكثيرا ما يطلق التعريف ويراد به المعرفه شرح آخر  
وكتب ايضا ما دونه قوله ويقال له التعريف فهو مرادف له **قوله**  
ما لم نلزم معرفته اي اقول برده لانه انه يصدق على جنس  
المعرف كالفصل وحده مع الحد التام والخاصه وحدها  
من الرسم التام والخاصه مع واحد من العرصات من  
الرسم التام قصر المركب منها ومن عرض اخر وجز المعرفة ليس  
بمعرف والا لزم ان يكون الشي الواحد المعرف بالحد  
التام مثلا معروفا بتعريفين ولا يقول به احد فلا يكون  
ما دونه وكتب ايضا ما دونه قوله ما تستلزم معرفته فاعل  
تستلزم هو معرفته وهو المعلوم الذي هو التعريف ولازمه  
معرفته المحدود **قوله** هذا التعريف يصدق على النوع نحو  
الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان التام  
ولا يلحق عليه انه معروفا بكسر الواو ويصدق ايضا على التعريف  
بلازم وكذا بالخاص والمركب ويصدق ايضا على  
المزود مع لازمه ويصدق ايضا على القياس الاستثنائي



لكتابته **قوله** ودليل الخ ما خوذ من القدر **قوله** او بعضا صادق  
بالجنس فقط وبالفضل فقط لا فرق بين القريب من كل منهما وبين البعيد  
وقبه نظرا هو فقد قال في شرح الاشارات والحدود تأويل  
على جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق ومنه  
ناقص يشتمل على بعض اذا كان متساويا للحدود كقولنا انه جسم  
او جوهر ناطق انتهى المقصود ثقله منه فتأمل قوله اذا كان  
متساويا له لتعلم منه التعريف بالجنس وحده ليس خروفا وناقصا وكذا  
بالفضل البعيد واتما التعريف بالفضل وحده فقد قال الشيخ  
في شرح الشريعة لانه اقوي المعرف اما ان يكون بمجرى الذات  
او لا فالاول ان بالجنس ان كان بالجنس والفضل القريب مع  
تقدم الجنس على الفضل سمي خروفا اما ان قال وان كان بغيرها  
يسمى خروفا ناقصا نحو عن بعض الدلائل ان كان التعريف بالفضل وحده  
اذهب وبالجنس البعيد وكما كان الجنس بعد كان التعريف في النقص  
اذ مل انتهى المقصود ثقله منه فظاهر اذ مراده بقوله بالفضل  
وحده الفصل القريب مع الفصل البعيد خروفا ناقص **وابت**  
يكون مع الخاصة ايضا كذلك وهو ظاهر بالتأمل واعلم  
ان القيد في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كان متساويا  
للحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكره في  
التهذيب حيث قال وقد اثير في الناقص سواء كان خروفا او  
ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقضيه به تفسيره لاول الاسم  
**قوله** او بالجنس القريب بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة **قوله**  
رسم ناقص كما علم من قوله او بغير ذلك **قوله** فالرسم الناقص قال  
الفرد بعد ان ذكر في المعنى ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فلي

هذا

هذا العرض العام مع الفصل اذ الخاصة والخاصة مع الفصل  
والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص انتهى واقول كلام  
الحفيد في شرح التهذيب يقتضي ان يكون التعريف بالفضل وحده  
لي القريب اذ به والجنس البعيد خروفا ناقصا وكذا الفصل القريب  
مع الفصل البعيد او مع الخاصة خروفا ناقص والفضل مع الخاصة  
خروفا ناقص باذنه السيد الشريف رحمه الله تعالى من ان الفصل  
مطلقا مع خروفا ناقصا لان هذا القسم ليس بمعتبر عند الجمهور لان  
الفصل القريب تقدم معرفته مع الامتياز فذكرنا الخاصة معه لغو  
وكانهم تطروا الى ان التمييز الحاصل بينهما اقوي مما حصل بالفضل  
القريب وحده قاله الحفيد بنوع تصرف وعياره الاستدلال به  
تعالى في حاشية الصفوي بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب من  
العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها  
وان المركب منه ومن الفصل خروفا ناقص وهو اكمل من العرض العام  
والفضل واما قولهم فلا حاجة الي ضم الخاصة اليه فمدفوع بان  
التمييز الحاصل بينهما اقوي من التمييز الحاصل بالفضل وحده فاذا  
اريد هذا التمييز الاقوي اتيح الي ضم الخاصة الي الفصل انتهى كلامه  
وتأمل قول الحفيد نقلا عن السيد ان الفصل مطلقا مع خروفا ناقص  
فالمراد بالاطلاق وحرره فان النسخة التي بيدي محرفه لكتابته **قوله**  
مرادف لم اقف على التقييد بالمرادف في كلام احد غير الشيخ والمنهون  
من التهذيب وشجرة صريحاً عدم التقييد بذلك وكنت اظن  
ان في هذه النسخة سقط فقط او غيره الي ان وقعت على نسخة المص  
فوجدتها كذلك فلم ير لكتابته اهدى ثم رأت في بعض النسخ ما  
دريج بما قاله الشيخ فذكرته **قوله** قول ذلك اي بالاطلاق ظاهر



قوله **قوله** انه تعريف للحد اللطيف وعلى هذا يكون الضمير في قوله وهو  
الذي انما عليه عليه فهو كالنفس للمشايق بناء على ان التركيب  
لقط وان كان المراد بالتركيب فيه اعم من اللطيف والحق  
لان الثاني اعم من الاول ويكون في الكلام شبه استخدام  
فانهم بالتأمل **قوله** كالحیوان الناطق اي او الصاهل بالنسبة  
الى الفرس والناهي بالنسبة الى الخمار **قوله** حده اي حد الجنس  
القريب **قوله** هو الجسم النامي اي يقول الجسم النامي المتحرك  
بالارادة تعريف للجسم القريب وهو الحيوان بالنسبة الى الانسان  
وقوله الناطق هو الفصل القريب بالنسبة له وحي فالحد  
الناس هو ما كان بجميع الذاتيات لا فرق فيما بين ان يكون  
بجمله او بفضله **قوله** وعلى قياسه يكون الامر كذلك في  
الحد الناقص وهو ما يكون ببعضه لا فرق في ذلك البعض  
ان يكون مجزئ او بفضله فلا يحرر تصويره كما تبين **قوله**  
وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم **قوله** اذا اراد بماهية الشيء  
ما به الشيء هو على ما هو المشهور فكما تخرج الرسم بذكر يخرج  
امضا الحد الناقص وان اراد بماهية مطلقا لماهية اشكل  
عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشيء الخ فتأمل ولم  
يخرج الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض السراخ  
وقوله على ماهية الشيء يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص  
والرسم التام والناقص لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تعيد  
معرفة ماهيته لعدم ذكر جميع اجزائه ماهية الشيء في انتمى  
وهو حسن **قوله** وكلامه يدل على **قوله** ويدل ايضا على ان  
الماهية المركبة من امرين متساويين بنا على ذلك لا يكون

حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قرين فانهم كتب ايضا ما وضع قوله  
وكلامه يدل على قال في الطوالع الحقائق اما ان يكون بسيطه وهي  
التي لا جزأ لها او تكون مركبة وهي التي لها جزأ وكل واحد منهما اما  
ان يتركب من غيره او لا يتركب فهذه اربعة اصنام فالاول البسيط  
الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد بكونه غير مركب ولا يحد به غيره **قوله**  
ليس جزأ لغيره كالأول تعالى فانه بسيط وليس جزأ لغيره الثاني  
البسيط الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه التركيب  
بالتحليل يحد به بكونه جزأ لغيره ولا يحد بكونه غير مركب كالجوهر  
فانه بسيط وجزأ لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب  
عنه غيره يحد بكونه جزأ ولا يحد به بكونه ليس جزأ لغيره  
كالإنسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزأ لغيره  
والرابع المركب الذي يتركب منه غيره يحد بكونه مركبا ويحد  
به بكونه جزأ من غيره كالحیوان فانه مركب من الجسم النامي  
والحساس والمتحرك بالارادة وجزأ لغيره لانه جزأ من الانسان  
وهو غيره فلهذا ان الحد لا يكون المركب الخ كما سبق في ذكره  
وبه يتم كلامه رحمه الله تعالى **قوله** الحد ودائ ولو كافضه  
بالماهيات اي بدواتها والباد اخله المعصود عليه فتأمل  
وافهم **قوله** فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحد وفيه نظر فقال  
اعبر المص في الرسم ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازم  
وهو منافي للبساطة فتأمل كما تبين احمد رقة يجاب بان العبارة  
لا تعيد انه يعرف بكل الرسوم بناء على ان في الرسوم الجنس  
فيصدق بانه يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام  
التام لما فيه من التركيب قال في الطوالع بعد ان قرر كانه يصلح من



الماهيات ان يعرف ويعرف الخ مانصه فهو ان الحد لا يكون الا  
للمركب التركيب من الجنس القريب والخاصة وانما الرسم الناقص  
فيشبه له البسيط والمركب اذا الرسم الناقص عند المص هو المركب  
من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركبات انتهى **قوله**  
وتغير في الحد العام طاهره ان ذلك لا يتغير في الحد الناقص وزر  
اقتضى تعليله باعتباره فيه ايضا فليجزم ان هذا الاعتبار ان  
هو على وجه البسوطية او الشطرية فان كان الاول فكلام الماكن  
في تعريفه صحيح وان كان الثاني كان الكلام منظورا فيه حيث  
لم يأت في تعريفه **قوله** باضافته اليه وتلك الاضافة عارضة  
خارجة عنه تاويل **قوله** وفصله الصهر للمعرف وليس المواد  
فصل الجنس فافهم وسياتي كلام الشيخ اسارة اليه **قوله** وخواصه  
اللازم خرج به المفارقة كالفاحك بالفعل فانه اخص من ان  
فلا يكون في تعريفه دكب ايضا مانصه الشامل لجميع افراد الرسم  
البينة الثبوت له والانتفاع عن غيره والا لا يكون دصوره  
سيما اكتساب دصور المرسوم فلا يكون معرفا فلا يكون رسما  
وجميع الخواص نظرا الى المواد والا فلا يشترط ان يكون في الرسم  
العام خاصتان فضلا عن ان يكون فيه اكثر من اثنى شرح اخر  
**قوله** بالضاكن اي بالقوة اي القابل للصحة والصلاح له  
**قوله** وهو الذي يتركب عن عرضيات اي افرام انه لا تكفي  
الخاصة الواحدة وفيه كلام فذهب بعض المتقدمين المنع من  
التعريف بالمفرد فلو انه مشي عليه وافهم ايضا انه اذا كان كل  
واحد من العرضيات يختصا لان المجموع من حيث هو غير خاص  
حتى لا يكون المعرف اثنى من مثلا قال بعض السراخ المتأخرين

معتزلا

معتزلا على مثال الم المذكور بانه مختل اذ هو تعريف بخاصتين ه  
احدهما مركبة يعني ما اشكال والاخرى مفردة يعني مثال الطبع  
ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين انتهى **قوله**  
فيه واقول بعد تسليم هذا النقي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط  
ذلك بقي ان يقال ويخلق على المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص  
لان المعرف قصد التميز بهذا المجموع لكونه اقوي في التميز من  
غيره وذلك لا ينافي ان يكون التعريف ببعض هذا المجموع عند  
افراد به بالتعريف ونظير ذلك ما قررته السيد رحمه الله في  
التعريف بالعرض العام مع غيره فليجزمه او ليراجع كتابه في  
**قوله** تختص جملة اي افرام ان العرض العام لا يقع وحده تحرفا  
وكذا مع غيره من جنسه بان يكون مثلا من عرضين عامين  
لا يختص جملة بحقيقة واحدة وبالتصويرة الاولى صرح بعض الزاح  
وغيرهم لكن انظر هل ذلك يعني عن عدم جواز التعريف بالاعم او  
ولو قلنا به وحرره بالتفصيل **قوله** وانما يختص كل منهما بصدق بان  
لم يختص شي من احادهما بل حصل الاختصاص من الاجتماع او اختصت  
واحدة منها والاحسن وقوع اخره كقولنا في تعريف الانسان انه  
ماش على قدميه الخ **قوله** اخر **قوله** ايضا على قوله فلهذه العبارة  
بل حصل الاختصاص من الاجتماع ما قصد مثاله هذه الامور  
المذكورة في المتن باستقاطصها كالبطبع وشمل ايضا ما اذا كان  
كل واحد منها مختصا فانه يصدق ان المجموع مختص بالصورة ثلاثة  
فانهم غ **قوله** بحقيقة الماد داخل على المصور عليه **قوله** ماش  
على قدميه خرج الماش على اربع او ثلاث فقد حكم الشيخ العارفي  
باسد تعالى الشعراي عن العارفي بالله تعالى سيدي محمد اكنفي الله



اهدي اليه ذابته ثلاث خوايم اذ اكل من ذلك كالدود المتولد  
من السرقين وغيره وخرج ايضا الماشي على بطنه كالحية وقوله  
عريض الاطفا رخرج نذورها كالطير وقوله باري البشره خرج  
مستورا بالشعر كالقنم وقوله مستقيم القامة خرج به غير  
مستقيما واعلم ان هذه الاوصاف الى كل واحد منها يختص  
بالإنسان ضرورة حصول الوصف الاول للرجل والثاني للرجل  
والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته صورة  
المستقي بالسناسل لكن هذه المجموع من حيث هو مجموع وصف  
مساو للإنسان واما قوله ضحاك بالطنع فقد قيل انه وجده  
من خواص الإنسان وتوقفت في ذلك بانه عرض عام لوجوده  
في غيره لما يحكى اذ هو اناسي السناسل بفحك كما يفحك  
الإنسان قال الامام السعدي في شرحه لا يقال المراد بالضحك  
ما يكون سببا عن التعجب القلبي والذي يوجد من ذلك الحيوان  
ليس ناشيا عن التعجب فليس يفحك واما صورته صورة الضحك  
فحسب لانا نقول بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انه  
انما يضحك اذا راي او سمع ما يتعجب منه انتهى كلامه  
والعهده عليه في ذلك فان قلت احسن من ذلك ان يقال  
الملائكة يضحكون فلم يكن الضحك مختص بالإنسان قلت اما  
الاول فهدا لا يوافق الحكما فان شأنهم عندهم عدم الضحك  
واقا ثانيا فيوقوف على ثبوت ذلك بالطبع لهم وانى بذلك  
الا ينقل بنوي فلا يحرك لكانه اجماع **قوله** جميع اجراء الرسم  
من الحش القريب وخواصه اللازمة **قوله** مع الفصل في التريب  
**قوله** او بالفصل اي القريب **قوله** والاكترون لعله اراد بهم من

المحققين

المحققين والا فقد نقل المحققان عدم اعتبار العرض العام من الفصل  
والخاصه اصل الاصطلاح وان كونه الفصل مع الخاصه حد ناقص كما  
ذكره السيد رحمه الله تعالى لم يعتبره الجمهور لان الفصل القريب يفيد  
تجرفه مع الامتياز فذكر الخاصه لغو فال وكالهم بظهور الى ان  
التميز الحاصل منها اقوى مما حصل بالفصل القريب وحده هذا والذي  
ظهر لهذا الفكر انما تروى النظر القام ان الصورتين تنفي الى اربع  
وسين صورة حاصلة من ضرب ثمانية في ثمانية وبيان ان الحش  
انما قريب او بعيد والفعل كذلك فلهذا اربعة والخاصة اما  
لازمة او مفارقة والعرض العام كذلك فلهذا اربعة صار المجموع  
ثمانية مضدبة في مثلها الحاصل اربعة وسين صور مكررة  
والسالم عن التكرار سبعة وعشرون صورة قد بعرض القوم  
لبعضا صريحا وتركوا التقيض لاجرا حاله على فهم الماهر وليس  
من باب كم ترك الاول لا اخر لمجرده اجماع الغيب **قوله** ومنها  
اي من الاشياء المختلف فيها وتوقف فيه لبعض الافاضل بان ما ذكر  
في المتن من قوله وهو الذي يتوكل من عرصات والجواب  
ممكن فاصل **قوله** المساويه للمرسوم خرج به الخاصه الفاضل  
من المرسوم كالفضاك بالفعل في تعريف الإنسان وكما ايضا  
ما مضى قوله المساويه للمرسوم لم يذكر هذا القيد فمما سبق  
والظاهر اعتبارها كالمحققين فليست بالكاينة **قوله** واجب  
يمنع الحرافة فيه نظر فقد اورد السيد على تعريف المعرف  
بقول صاحب السميته هو الذي يكون نظوره مستلزما للتصور  
ذلك الشيء الحقيقة او مجرد اختياره عن جميع ما يباينه بانه  
غير مانع احدقه على اللزومات بالسببه التي لو ازمها البنية



المحمولة كالمعنى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وانما  
عن ذلك بما مضى ان المراد باستلزام صورة تصور الشئ ان  
يكون تصور الشئ حاصل من صورته وكتبا منه وذلك  
بان يوضع المطلوب التصوري المشعربه بوجه ثم بعد الى اتيان  
وعرضياته ويحصل منه ما يودي اليه وظاهر ان حصول تصور  
اللوازم البينة عن المصورات ليس كذلك انتهى كلامه ثم قال  
انها ما مضى يقال المحدود يستلزم صورته تصور الحدوث  
ان يكون الانسان مثلامعروفا للديوان الناقص لاننا نقول  
الاستلزام ان يكون صورته هو المقتضى والواجب لتصور ذلك  
الشئ فيجب تقديمه بالصورة وليس به ورا الانسان ينتهي  
تصور الحيوان الناقص بل الامر بالعكس انتهى كلامه ومن ذلك  
يعلم ما في كلام الشيخ من النظر فتأمل ثم رأت السوال بعينه في  
الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه **قوله** فيقول ان  
اراد به القول المعقول فقد يعارضه ظاهر قول المتن احد  
قول دال الخ فان المتبادر منه اللفظ وان اراد الاعم فلم لا يجوز  
التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ والمفرد يدل على المعنى  
فتأمل كما تبين **قوله** القضية قوله قال بعضهم فالمعنى في  
القضية انه قضي وحكم فيها يبنى على شئ فعيلة بمعنى معقولة  
وان تركت الصلة لكثرة الاستعمال انتهى وكتب ايضا ما مضى  
قال في التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب  
يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق  
والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه  
جزاء من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً

ومن حيث يحصل بالدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم وتبطل  
عنه مسئلة فاذا كانت واحدة واختلاف العبارات بالاختلاف  
الاعتبارات والحكم عليه في القضية يسمى محمولا وموضوع اللفظ  
يسمى حدا اصغروا محمولا اكبوا انتهى كلامه واقول لظاهره او ضربه  
نقتضي ان النتيجة اسم للفظ المركب وقد مرح بعضهم عند تعريف  
القياس بانهم قول مولف من قضايا سمي سلمت لزم عنها اذا كانت  
قول اخر ان المراد بالقول الاخر هو القول المعقول اذ هو الذي يترتب  
تجلا في اللفوظ وسوا حمل القول في قوله في التعريف قول مولف  
على الملقوظ او المعقول فليحذر فعل المخالفة من دفعه ان  
سما الله تعالى ثم اقوله ايضا اذ دخل في تعريف خبر عما يحتمل الله  
والكذب كلام الساكن والمجنون والظاهر هو ان المتيقن ان الحكم  
المنطوق لا يلقون عليه قضية ولا خبرا اذ هو من قبيل التصو  
ثم رأت في بعض الشرح بعد ان ذكر ما في التلويح مع زيادة في  
الاعتبارات ما مضى والذي هو دقيق وينظر المنطوق حقيقة هو  
ان تعريف القضية بانها نسبة يقع ان يقال في انها صادقة  
او كاذبة لمكانه هي بسيطة والتصورات الدلائل شرطها  
خبر المصدق على المذهب المحتمل الحكمي فانه عند الحكم هو النسبة  
المذكورة والتصورات الثلاث شرط له دون مذهب الامام فانه عنده  
بمجموع التصورات الثلاث شرط له دون مذهب الامام فانه عنده  
بمجموع التصورات الاربع ان جعل تصور او مجموع التصورات  
الدلائل والحكم ان جعل فعلا فالتصورات الثلاث بشرطها حاصل  
ان المصدق في علم ذلك النسبة والقضية ذلك النسبة الملوحة  
انتهى المقصود منه ثم نقل ايضا عن الشيخ في السقا انه لا تصديق



في قول القائل ان العسل مثره فقصبة فان كان عنده قضية فوج  
القضية بدون البعد في القضية فقصبي الحكم ولا حكم هاهنا  
فلا قضية وان لم يكن قضية فصدق عليه التعريف لانه يكذب  
قائله ويكن بقدر ليقه وجوابه كما مر اذا باب الفل يلقون  
الي جانب المعنى فليس هناك بحسب المعنى تصديق ولا قضية  
والالفاظ اذا لم تقع تحت المعاني تكون بمنزلة اصوات الجرس وكذب  
قائله وتصديقه راجع الي زعم الكذب فلا يدم بحسب نفس الامر  
والمراد بالصفة في التعريف ما هو بحسب نفس الامر انتهى كلامه  
محمود وهو ان خلص منه اجواب عما توقفنا فيه شكل فلم يرد  
مرة اخرى وراجع كلام السيد في حاشية القطب في سمي القضية  
منع قولهم ان الالفاظ لا على ما في الذهن يظهر لك التوقف  
ملا به من التمرير **قوله** والاشياء كظاهرة اما الاشياء  
قول تام عنه اهل هذا الفن وان كانت من قبيل المصور الخالي  
عن الحكم فتأمل ثم رأت التفريق به في بعض الشروح وعبارته  
**قوله** وما بشر فيه صريحة انها خبر وهاهنا ان لا فرق في ذلك  
بان يكون خبرا في صورة خبر او صورة الاشياء بخلاف جازم  
فاكرمه وقد تكلم على ذلك ارباب العربية فالاصطلاح اي باللفظ  
مختلف فراجع المطول وحاشية **قوله** والمراد هنا اي بالقول به  
وظاهرا طلاق القول بطريق الاشتراك على الموقوف واللفظ  
ليكون حقيقة فلا وقيل حقيقة عندهم في المعقول مجاز في  
اللفظ **قوله** اذ بالقوة يجوز يد عالم فقصبة زيد ليس بعالم  
**قوله** باعتبار طرزه الاخير اي في الترتيب **قوله** وان كان  
مقدما لفظا وكتب ما رصفه الا ان لموجبه هي الجمالية في الحقيقة

نحو

لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لان كبريا ما تسمى  
الاعداد باسم الملكات استعاضا انتهى شرح آخر ولا ولي اي التحمل  
بغيره ويصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى **قوله** ليس ان كانا  
الشيئين لما لفته فالسبل موجود فقد حكم فيها بان وجود السبل عند طلوع  
الشمس غير ثابت وسميت شرطية لم نقل فيه باعتبار طرزه الى  
كما قاله في الحكمة لانه ليس شرط فاحقيقا القضية هذا ولو اعطى  
لفظ حرف كان اولى فانه قد يكون اسما للشيء الا ان يقال انه وال  
كان اسما لكنه متضمن لحرف الشرط فقول له لو وجد حرف الشرط  
اي مستقلا او ضمنا فتأمل له لكانت **قوله** ومعها اي صاحبة  
فان الحكم بين الطرفين بالمصاحبة في المقابلة وبالمعاند في  
المنفصلة **قوله** والثالث النسبة الواقعة بينهما اعلم ان النسبة  
تطلق على عيين احدهما الايقاع والانتزاع والثاني النسبة  
المقصودة بين الموضوع والمحمول من غير حكم بايقاع النسبة المقصودة  
بين الموضوع والمحمول من غير حكم بايقاع النسبة وانتراعها فاجزا  
القضية اربعة المحكوم عليه والمحكم به والنسبة الحكمية  
الاجابية التي هي سرور الايجاب والسلب والانتزاع فاما  
من اللاتين ان يكون الالفاظ اربعة طبق المعاني الا ان النسبة  
تأمل بعينها الوقوع اذ لا وقوع لم تكن رابطة فلا حاجة  
الى الدلالة على النسبة التي هو سرور الايجاب والسلب فان اللفظ  
الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فاجزا **قوله** من  
القضية متساويان لعمادة واحدة ولهذا اخذ اجزا **قوله** واجزا  
حتى خص الاجزا في ثلاثة قاله القطب بنوع تصرف وحاصله ان  
الرابعة قال على النسبة الاجابية والسلبية وهي يلزم للنسبة



الاولي التي هي مورد الاحجاب والسلب فدلالة علم بالالتزام لان  
 اللفظ اذا دل على الالزام وبالطائفة والعلل اللازمة وهو هنا  
 النسبة الاولي التي هي مورد الاحجاب والسلب بالالتزام **قوله** يسمى  
 واراد به تسميته للدال باسم المدلول **قوله** على النسبة اي التي هي الرابطة  
 في الحقيقة **قوله** باعتبار الرابطة اي باعتبار بيان الجهة وهي اللفظ  
 الدال على كيفية النسبة للفضية التي هي الضرورة والدوام **قوله**  
 وتساويها اللذان هما الامكان والالفاظ فان هذه الكيفية لا بد  
 منها لكل نسبة في نفس الامر وتسمى بالنسبة اليه اي التي هي في نفس  
 الامر مادة فانه صرح باللفظ الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان  
 حيوان بالضرورة يسمى ذلك اللفظ الدال وهو قولنا بالضرورة  
 جهة ويسمى القضية اذا ذاك بوجهة ويسمى انضاريا عليه  
 او صرح مع الجهة بالرابطة وان لم يصرح بجهة القضية سميت  
 بطلقة وانظر بعد الجهة من اجزاء القضية المعقولة كالنسبة لا  
**قوله** لشعور اي علم **قوله** كقام زيد لغني فان الحركة الاعرابية  
 دالة على النسبة قال السعد في شرح الرسالة والذكي لفهم منه  
 الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيا  
 او تقدير الاعتدال فاذا قلنا زيد عالم على سبيل الاعتدال بلدا  
 حركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاستناد واذا قلنا زيد  
 عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير  
 وبالجملة كون لفظة هو موضوع في لغة العرب للربط مما  
 لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحركات والمقتضيات  
 وقدما كنت متاملا في حل هذا الاشكال ومتفحفا عن  
 حقيقة الحال في هذا المقام حتى وجدت في كتاب الالفاظ والكلام

للفيلسوف

للفيلسوف المحقق ابي نصر الفارابي كما يدل على ان ليس مرادهم ان  
 لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عند  
 هؤلاء بل المراد ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك قال الخ زمار  
 واعلم ان ظاهرا حكام المنطق لا تشمل القضية التي هي محلها فعل  
 وهي التي تسمى النخاة جملة فعلية كقولنا قام زيد اللهم الا  
 ان يجعل في تاريل زيد شخص له القيام انتهى كلامه وراجع  
 الدواني على التهذيب وحفيده وحرره ليحيى منها **قوله** والجزء  
 الاول اي السابق يجب مقتضى الترتيب الطبيعي وان جاز ان  
 يجب الاستعمال شرح آخر ثم كتب عقب ذلك ما رصده كالمبتدأ  
 الغير المقتضى له صدور الكلام ثم اخبر الخالي عنه او كان  
 التأخير واجبا فيه كالفاعل مع الفعل والمبتدأ يقع الخبر المصغر  
 المقتضى به صدور الكلام **قوله** وان ذكر اخر كالفعل فمع  
 فاعله فالفاعل هو الجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر اخر  
 لان العبرة عندنا هل هذا الفن انما هو بالمعنى **قوله** او كما بان كان  
 الجزء مقدم في اللفظ نحو النور موجود فان كانت الشمس طالعة  
 فهو متاخر كما وذلك جائز عند اهل المنطق لان ردهم الى  
 المعاني لا الى الالفاظ **قوله** او بعدولة اي بوجبه بعدولة  
 وكتب ايضا دالة قوله منه يعلم ان المعدولة تسمى للمصلحة  
 هي مباينة لها وهي اي المعدولة **قوله** حكما بعده من المحركات  
 والموضوع **قوله** وقيل في الوجبة اي من الحلق عليه الوجبة  
 المعدولة موجبة ولم يلاق عليها سائلة لان حرف السلب  
 عدل به عن اصله من سلب النسبة **قوله** ثم المحصلة اي  
 الوجبة المحصلة **قوله** والمعدولة اي الموجبة المعدولة لذلك



أي اتمام معدولة وظهرها أو بالموضوع فقط أو بالمحول فقط فاقصا  
 المعدولة ثلاثة فصلا وأقسام الموجبة ستة لأن ما حصلته وجودية  
 وهي ثلاثة أقسام وأقسام معدولة وجودية وهي ثلاثة أقسام أيضا  
 فالحاصل ستة أقسام وأقسام السالبة لذلك كما ذكره فيما بعد  
 قوله والسالبة أيضا اتمام محصلة أي مقتصر على ثلاثة أقسام القضية  
 موجبة وسالبة اثني عشر قضية هذا ما اقتضاه كلام الخ رحمه  
 الله تعالى ونفعنا به أمين وعبارته العدة في شرح الرسالة نضر  
 بعد أن قدر أن حرف السلب أن كان جزا من الموضوع فقط أو من  
 المحول فقط أو من كليهما سميت القضية معدولة والآية وال  
 لم يكن حرف السلب جزا من الموضوع أو من المحول أو من كليهما سميت  
 الموجبة بمحصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة ببساطة لأنها  
 لا تشملها على حرف السلب وأما ببساطة بالسببية إلى السالبة  
 المعدولة المشتملة على حرف السلب أكثر من واحد وقد تطلق المحصلة  
 على ما ليس بمعدولة موجبة كانت أو سالبة **فصل** في حصول طرفيها  
 فمجرد الاستئصال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة بل  
 العبارة بالنسبة فإن كانت ثبوتية فالقضية موجبة وإن كانت  
 سلبية فتسالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو عدمية وفي  
 تمثيل السالبة المحصلة الطرفين يقولنا لا شيء من المتحرك **فصل**  
 لبيان إشارة الخ ما ذكرناه عنه مما سياتي **فصل** في حصول  
 لا هو كانت ذكرنا الرابط بتقدم حتى لا يتوهم السلب **فصل**  
 والسالبة أي المذكورة في قول المتن وأما سالبة **فصل** في محصلة  
 الطرفين أي قال السعد في شرح التكملة وفي تمثيل السالبة  
 المحصلة الطرفين يقولنا لا شيء من المتحرك لبيان إشارة الخ  
 أن المراد بعدمية الأطراف هاهنا أن يكون حرف السلب جزا من  
 لفظه إلا أن يكون العدم معبرا في مفهومه قال السكون علم

الحركة

الحركة مع أنه ليس من العذول في شيء فمثل قولنا لا بد لا معدوم يكون عدولا  
 انتهى وبه يعلم ما في قول السكون لأن طرفيها وجوديان ويحاط به عنه  
 بأن موادها يكونها وجوديين أن لا يكون السلب جزا من أحدهما  
 فإنهم **فصل** ما لا عدول فيها أصلا يعني سواء كانت موجبة أو سالبة كما  
 قرئ من المعاد قوله عند الإطلاق الخ الظاهر أنه أحترز بقوله عند  
 الإطلاق عما قدمه في كلامه من أنها قد تكون محصلة الموضوع أو المحول  
 فإذا الحلق المحصلة كان المراد بالمالا قد ولا في أصلا فاقصا إذا كان  
 منها عدول الموضوع فيقال في محصلة معدولة الموضوع وإذا كان  
 فيها عدول المحول فيقال في محصلة معدولة المحول كما قدمه الشيخ  
 رحمه الله تعالى في صدر كلامه غير أني أقول إن ذلك مخالف لما في  
 القطب الصغير ولما في شرح التكملة للمولى سعيد الدين أمنا  
 مخالفته للأولى فقد ذكرنا ما حصله أن حرف السلب أن كان جزا  
 من الموضوع أو من المحول أو من كليهما سميت القضية معدولة ثم قال  
 وإن لم يكن حرف السلب جزا من الموضوع أو من المحول كانت القضية  
 محصلة سواء كانت موجبة أو سالبة ووجه التسمية أن حرف  
 السلب إذا لم يكن جزا من طرفيها وكل من الطرفين وجودي يحصل  
 وربما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة ببساطة لأن  
 البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وإن كان موجودا فيها إلا أنه  
 الخ انتهى المعقود منه وأما مخالفته للثاني أعني لما في شرح  
 التكملة للسعد فقد نقلنا عبارته فيما سبق وعند المراجعة  
 نقول المخالفة في الكلام في نظر النظرين تلك العبارة في  
 عهد في القلب بدعها المشرب بالقله جعله سعد كالأصل في  
 الإطلاق ثم قال وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة  
 كانت أو سالبة وهو ما في كلام السكون **فصل** في حقيقة السعد



شرح التهذيب فلما سئل مراجعة ما في شرح المطالع وكرر البحث  
 وكانه احمد الفهمي **قوله** واعلم ان الموجبة اي قال السعد في شرح  
 القضية ان الفرق بين السالبة والموجبة المدولة  
 المحول هو ان السالبة البسيطة المم من الموجبة المدولة بمعنى  
 ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المدولة تصدق فيها السالبة  
 البسيطة لانه اذا ثبت **الاجاب** صدق سلب الباعثة ضرورة  
 من غير عكس يجوز ان لا يكون للموضوع وجود محقق او  
 مقدار وجه تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس  
 شريك الباري بصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير  
 لانه الايجاب لا يصدق الا على موضوع محقق الوجود كما في  
 الخارجية او مقدار الوجود كما في الحقيقة لانه الشيء عالم ثبت له  
 ثبت له غده والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لانه يرفع  
 الايجاب وكان الايجاب يرتفع بنبوت نقيض المحول للموضوع  
 لانه يرفع الايجاب وكان الايجاب يرتفع بنبوت نقيض المحول  
 للموضوع كذلك يرتفع بعد تحقق الموضوع لانه مشروط بان  
 يتحقق الموضوع ويثبت له المحول وقوله محقق او مقدار اشاره  
 الى ان الايجاب لا يقدح في وجود الموضوع محققا بل هو بخلافه  
 والى انه لا يكفي لخلق الوجود هناك ان اخرجها لان السلب ايضا  
 يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة  
 والسالبة انتهى المقصود نقله منه **قوله** المذكورين الى  
 المتن **قوله** لموضوع موضوعا سواء كان جزئيا حقيقيا محورا  
 كات او انحاءا زيدا وهذا زيد حقيقته وكتب ايضا اذنه الى  
 تكون موضوعا شغوصا لا يتصل الاشارة الى كقولنا  
 زيد عالم وهذا كات واما قايما فان قيل ان اريد ان يدلول

الموضوع

الموضوع في الذكر يكون شغوصا فهذا كات واما قايما ليس كذلك  
 لما مر من ان اسم الإشارة والمضمرات موضوعات لمان كلية وان  
 اريد ان كات صدق عليه الموضوع من الذات يكون شغوصا مثل  
 كات انسان حيوان كذلك لان كل فرد هو شخص قلنا المراد انه  
 يكون الموضوع بحيث ينهم منه شخص بحيث لا يتصل الاشارة كما فهم  
 من قولنا انا قايما وكذا كات مسارا به الى معنى محسوس بخلاف  
 كل انسان حيوان انتهى كلام السعد في شرح الشمسية **قوله**  
 لدلالة على كونه يقال عليه الجزئية ايضا يدل على كونه بوجوب  
 بان وجه النسبة لا يلزم اطراده تامل **قوله** على كونه افراد  
 كلها او بعضها اي يبين ان الحكم على جميع افراد الموضوع او بعضها  
 ملغى يدل على ذلك **قوله** والسور في الكلية الموجبة كل اي كات  
 لا المجموع لانه اذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون  
 القضية شغوصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد متع  
 الشركة فيه فيكون الحكم على مثله حكم الشخص انتهى من حاشيته  
 الشرح قندك على القطب وقال المولى صام في حاشيته عليه فان  
 قلت القضية المذكورة اي الحكم فيما على المجموع من اي قسم  
 قلت كلمة كل فله عنوان الموضوع فتكون محملة فان  
 قلت فيهم ماسيا في من حكم المحملة انه في قوة الجزئية لانه  
 لا يحسن دخول البعض على كل المجموع لانه لا يتدرأ لازاره  
 والبعض نقيضه قلت اتمام هذا الحكم لم يتجوز قبل كون  
 القضية التي موضوعها الكل المجموع محملة بل هو منهدم لكون  
 الموضوع الماهوم المتخصص في فرد كات كات العالم وواجب  
 الوجود والقدم والارابي والشمس والسما الاولي الى غير



ذلك انتهى فخره فابعد من حق الشؤران يدعي الموضوع الكلي  
 فان اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انحرفت  
 القضية عن الموضوع الطبيعي وتسمى منحرفة والمحمول لم يقيد  
 ههنا انحراف عن حملة الموضوع وحصر اسام المنخرقات  
 في الاربعة ان المحمول السور اما كلي او جزئي واما ما كان  
 موضوعه اتاكلي او جزئي انتهى في شرح المطالع كذا  
 بعض قول وهو في الموجبة الجزئية لبعض الخ قال السور في  
 شرح الشنسية وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الأكثر لا  
 على سبيل التقييد فان كل ما يفهم بحسب لغة من اللغات ان  
 الحكم على كل الافراد والبعض فالسور كلام الاستغراق والثرة  
 في سياق النفي والتثنية في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة ونحو  
 ذلك مما تفهم الكلية والبعضية انتهى قول وفي السالبة ليس  
 بعض كقول ليس بعض من الانسان بحسب لوقوعه نكرة في سياق النفي  
 وبعض ليس يذكر لايجاب العدوي كما في قولنا بعض الحيوان  
 هو ليس بانسان يتقدم الرابطة على حرف السلب بخلاف ليس  
 بعض فان حرف السلب مقدم قطعا فتكون سلبا قطعا لا راي  
 مثله للموضوع العددي سعد قول الانسان كاتبا الف واللام  
 في الانسان للحقيقة لا للعموم ولا للعد الخارجي والا كانت مسورة  
 لا مهيمنة انتهى سنوسي وتامل قوله ولا للعد الخارجي هك  
 يكون في كلية كما هو ظاهر كلامه او يكون شخصية وخره قول  
 وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد المراد من عدم بيان كمية  
 الافراد المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها  
 على المعزوم الكلي فانهم وكتب ايضا مانعه فالحكم فيها على

الطبيعية

الطبيعية من حيث انها كلى على الافراد التي تعرض لها الكلية والجزئية  
 او لاشي من افراد الانسان بنوع ولاشي من افراد الحيوان بحسب  
 وهي اما طبيعية عامة ان كان الحكم فيها بعد العموم كالمثالين  
 السابقين او لادان لم يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل  
 ان الطبيعية مهمله وقيل شخصية فمجموع ما فيها ثلاثة اقوال  
 سنوسي قول ولم تصلح ان تصدق كلية ولا جزئية خرج به  
 المهمله فانها صالحة لذلك بان يكون الحكم على الافراد سميت  
 مهمله لاهمال بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد ان  
 تصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان الحكم  
 على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان انسان مهمله  
 وان لم تصلح لا تصدق كلية في نفس الامر والمهمله في قوة الجزئية  
 بحيث لا لزومها في الصدق وهو ظاهر انتهى كلامه بلفظة ويانه  
 زيادة الظهور انه متى صدق حكم على افراد الموضوع فاما ان  
 يصدق على جميع الافراد او يصدق على بعض الافراد وعلى  
 التقديرين يصدق الحكم على البعض فما صدقت المهمله صدقت  
 الجزئية فينبغي التالزام وفيه كلام حققه الله واني في شرحه  
 التهذيب فارجع اليه فالمعول عليه قول وانما ترك اللاحق كقول  
 الخ قال الش في خواشي جمع الجوامع مانعه والقول بان القضايا  
 الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم بحاله اذا طلبت مجردة لاستحالة  
 وجودها كذلك في الخارج اما اذا طلبت في ضمن جزئي منها وهو  
 الموجود المذكور عليه فمعتبرة في العلوم فالامر لا امر لا في  
 ضمن جزئي منها والامر التكميل بالمحال انتهى بلفظه وكتب  
 ايضا مانعه بخلاف المهمله فانها وان كانت يستغني عنها بالجزئية



كثيرا كانت في قوتها مع ان تستعمل في الحجة على ان جزيئة  
فان هذا تعرض المص وغيره لذكرها وكنيل ان المؤلف انما لم يبع  
لذكر الطبيعة لرجوعها الى الماهية والشخصية بنا على قول  
من قال بذلك فينا والله تعالى اعلم سنوسي وكنت ايضا ما نصه  
قوله وانما ترتبها الاكثرون كالمهم **قوله** واما الشرطية في بعض  
الشروط والشرطية ان كان الحكم فيها بالانفصال والاتصال  
في زمان معين فمخصوصة والا فان بين فيها كمية الزمنية  
جميعا او بعضها فمخصوصة والافهالة وبالحالة الارضه وارض  
المقدم فيها بغيره افراد الموضوع في الجملة انتهى كلامه **قوله**  
فمخصوصة وهي التي تخص في الضرور والغيار بزمان او مكان  
او حال كقولنا اذا كان زيد جنبه ضبا للشمس وقت الضحى  
فله حال وزيد انما ان يكون في البحر كقولنا واما ان لا يعرف  
انتهى شرح آخر قوله واما انما في في المفصلة **قوله** مخوات  
كانت الشمس في مفصلة مهله **قوله** واما ان يكون العدد في  
مفصلة مهله **قوله** وفي المفصلة واما انما في الموجبة الكلية  
كما في بعض الشرع ايضا وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المفصلة  
واما ظاهره انه لا يكون سورا في المفصلة وعبارة وعبارة  
بعض السور وسور الشرطية الموجبة الكلية الاسماء التي  
يسمى المحمرون كالمجارات وكلها واما وما في معناها  
والجزيئة قد لا تكون وحرف السبع سور الايجاب الكلية  
والهلاق لفظ لودان واذا في الاتصال وانما في الانفصال  
للاهمال انتهى كلامه وكتب ايضا على قوله في هذه الحاشية  
واما في الاتصال ما لفظه اي والهلاق لفظ اما في

الانفصال

الاتصال **قوله** وهما ان والهلاق لفظ ليس البتة انما في  
في المفصلة فكقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة  
فانها موجودة وفي المفصلة كقولنا ليس البتة انما  
اي يكون العدد زوجا او لا فريدا **قوله** لا بد لها من كيفية  
اي لا بد لتلك النسبة وعبارة القطب نسبة المحرر  
الى الموضوع سواء كانت بالاجاب او بالسب لا بد لها من كيفية  
في نفس الامر كضرورة واللا ضرورة والدوام والادوام  
اي وفيه ايضا وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر يسمى  
قاعدة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المفوضة  
او حكم العقل بان النسبة منكسدة بكيفية كما في القضية  
المعقولة لسيجي جهة القضية ومتى خالفت الجهة مارة  
كانت كاذبة الى اخرها ذكر **قوله** وسيجي مادة وعنده القضية  
واصل القضية **قوله** فان ذكر جهة ما للفظ في ظاهره ان  
اللفظ مثل الضرورة مثلا يدل على تلك الكيفية الواقعة  
في نفس الامر التي هي مادة القضية وفي كلام بعضهم ما يدل  
على ان اللفظ يدل على الكيفية المعقولة عند اهل العقل اذا لفظ  
انما هي بازاء الصور العقلية اي بازاء ما في الواقع ونفس الامر  
راجع القطب وشرح الشبهة للسعد وكتب ايضا ما نصه بالضرورة  
واللا ضرورة والدوام واللا دوام **قوله** وسنت القضية بوجه  
وسمي ايضا بوجه واربعية تكون ذات الربعة اجزا **قوله**  
اولا ولا اي لا ضرورة ولا دامية بان يكون مطلقة من قدر الضرورة  
والتوقيت بان حكم فيها بثبوت المحمول او انتفاؤه في الجملة  
سواء كان ضروريا او لا داما او لا محمولا كل تسان شققت



و في باب البلاء من الحائض التي الاصلح ما دام كانت فان  
صلى ما كان الاصابع عز دالة الكاتب لتعريفه و دري عن  
افراد الاساتيد ملحقا من غير ان يكون كاتب او عبوة الا  
بشرط ان تصادف بالكتابة محم

خ

ففي الموجبة نحو بالضرورة كل كات متحرك الإصابع مادام كاتباً  
لا دأماً وفي السالبة بالضرورة لأشئ من الكات لبأشئ الإصابع  
مادام كاتباً وترتيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة  
عامة إن كانت موجبة وإن كانت سالبة فتتبعها من مشروطة عامة  
سالبة هي الجذر الأول وموجبة مطلقة عامة هي الجذر الثاني وكتب  
أضفاً ما نصه قوله والمشرطة العامة بسيطة حكم فيها بالضرورة  
بشرط وصف الموضوع وكتب الضمالي قوله والمشرطة الخاصة  
ما نصه مركبة حكم ما فيها بالضرورة بشرط وصف الموضوع مع قيد  
اللازم دام بحسب الذات **قوله** والوقعية والمنشئة قال في القرب  
واعلم إن الوقعية المطلقة والمنشئة المطلقة اللتين هما جزاء الوقعية  
والمنشئة قضيتان بسيطتان غير معدومتان في الباطنة  
حكم في أحدهما بالضرورة في وقت ما وأما الوقعية المركبة وهي  
المادة هنا فهي التي حكم فيها بالضرورة بثبوت المحمول للموضوع أو  
بغيره سلبية عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع  
نفيه باللازم دام بحسب الذات فالوجبة نحو بالضرورة كل  
قرم مخفف وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس لا دأماً فتتبعها  
من موجبة وقتية مطلقة هي الجذر الأول وهو كل قرم مخفف  
بالضرورة وقت الحيولة وسالبة مطلقة عامة هي الجذر  
اللازم دام أعني قولنا لأشئ من القرم لمخفف وقت التربع لا  
دأماً فتتبعها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة  
هو مبين وكتب أضفاً ما نصه قوله والمنشئة قضية مركبة وهي  
التي حكم فيها بالضرورة بثبوت المحمول للموضوع أو سلبية عنه في وقت  
معين من أوقات وجود الموضوع لا دأماً بحسب الذات فالوجبة  
نحو بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دأماً وفي



السالبة نحو بالفردية لاشي من الانسان بمقتضى في وقت ما  
**قوله** الدالة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت  
المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع له  
موجودة وتطابقها ايجابا دائما كل انسان حيوان فقد حتما  
في بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة  
وسلبا نحو قلنا ايا لاشي من الانسان بجرح فان الحكم فيها بدوام  
سلبا بجرحه عن الانسان مادام ذاته موجودة والعرفية  
العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع  
او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان مثلا  
ايجابا بكل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتبه وسلبا لاشي من الكاتب  
من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه وسلبا لاشي من الكاتب  
سباكن الاصابع مادام كاتبه سميت عرفته لانه العرف  
لفهم من السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لاشي من النائم  
بمستيقظ سلب المستيقظ عن النائم مادام قائما  
والعرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الاولاد واما  
بحسب الذات اي المحكوم فيها بدوام النسبة مادام  
ذات الموضوع مع قيد الاولاد واما الذاتي فتكون جزوا  
الاول في الموجبة موجبة عرفية عامة والثاني سالبة  
مطلقة عامة وهي مفهوم الاولاد واما في السالبة من  
سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من الشروط  
الخاصة والممكنة العامة وهي بسيطة هي التي حكم فيها بسبب  
الفردية الخالف للحكم نحو كل نار محرقة بالامكان العام  
في الموجبة وفي السالبة لاشي من النار دائما لا مكان

العام

العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم فيها بسبب الفردية  
المطلقة من جانب الايجاب والتدب نحو كل انسان كاتب بالامكان  
الخاص ومعناها ان ايجاب الكتابه للانسان وسلبا عنه لاشي  
بفردية وتوحيدها من موجبة وسالبة من ممكنة غائبة  
احدها موجبة والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة  
والسالبة بل في اللفظ حتى انه ان عبر بعبارة ايجابية كانت  
مرجبة وان عبر بعبارة سلبية كانت سالبة وكتب ايضا على  
قول العرفية العامة ما رتبته بسيطة وعلى قوله العرفية الخاصة  
هي العرفية العامة مع قيد الاولاد واما بحسب الذات فمركبة  
جزوها الاول عرفية عامة والثاني مطلقة عامة بخالفة لها  
في الكيفية وهي اعم من الشروط الخاصة لان الفردية الوصفية  
توجب الدوام الوصفية من غير عكس وكتب ايضا على قوله الممكنة  
العامة بسيطة وعلى قوله الممكنة الخاصة مركبة **قوله** الرابع المتعلق  
الثلاث المطلقة العامة وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت  
المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل نحو قلنا في الايجاب كل انسان  
متنفس باطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية او اية  
اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لا واما الاول  
ضرورة نفهم منها فقلية النسبة اي نفهم منها اي النسبة مثلا  
ذات الانسان بالفعل ولا نفهم منه ان ثبوته بالامكان فليسا  
كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة واما كانت عامة  
لانها اعم من الوجودية للاذات او لا ضرورة **قوله**  
والوجودية الذات هي المطلقة العامة مع قيد الاولاد واما  
بحسب الذات لاشي مركبة وتوحيدها موجبة او سالبة من



من مطلقتين عامتين احدها موجبة والاخرى سالبة لاننا كثرنا  
 الاول مطلق عامة واجزاء الثاني مطلقة هو الاولاد وام  
 ومعنونه مطلقة عامة وسناله ايجابا وسلبا نحو كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا داما ولا شيء من الانسان بضا حكة بالفعل  
 لا داما **قوله** الوجودية الاضروية وهي المطلقة العامة مع  
 قيد الاضروية وتركيبها ان كانت موجبة كقولنا كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة  
 مطلقة عامة وهي اجزاء الاضروية وموجبة ممكنة عامة وهي معنونه  
 الاضروية كقولنا لا شيء من الانسان بضا حكة بالفعل لا بالضرورة  
**قوله** لعلا قد يري بالاحاطة امر بوجوب الاتصال **قوله** كالعلمية  
 بينهما **قوله** والتضاد بينهما بان يكون كل منهما مع الاخر ضرورة  
 خارجا وذهنا فتنبيه **قوله** العلاقة الى العلاقة الاضروية فلا  
 يقال ان العتية امر ممكن لا بد له من علة وفي الاتفاقية ايضا  
 العلاقة المتضمنية للاجتماع متحققة لكنها غير ظاهرة وغير  
 معلومة **قوله** والمتفصلة او كما تنقسم المتصلة الى لزومية  
 واتفاقية كذا تنقسم المتفصلة الى عنادية واتفاقية  
 فالعنادية هي التي يكون احكامها بالتساوي لآلات الجزئية  
 بل لمجرد ان اتفق في الواقع اثنان بينهما مساقاة كقولنا  
 للاسود اللا كاتب اما ان يكون هذا الاسود او كاتب لكن  
 اتفق تحقق السواد وانتفا الكتابة فلا عتية فان لا يتقيا  
 الكتاب ولا يكذبان لوجود السواد ولوقولنا اما ههنا الاسود  
 او كاتبا كانت مانعة اجمع لانها يصدقان ويكذبان لا يتقيا  
 اللا اسود او لا كاتبا كانت مانعة لخلوها لانهما لا يكذبان

ولصدق

وصدق ما لتحقيق السواد واللا كتابة يجب الواقع انتهى من شره  
 اخر **قوله** بالتساوي بين طرفيهما صدقا وكذبا اي كافي الوجها  
 او باللا تقاينها صدقا وكذبا كافي السواب يجوز ليس اما ان  
 يكون العدد زوجا او خفصا مقبسا وبين وكتب ايضا ثمانية  
 اي حكم فيها بالتساوي بين النسبتين اي باستساخ اجتماعهما  
 في الصدق والكذب كافي الموجبات نحو هذه الشئ اما واحد  
 والآخر فان الواحد والكثير وان اجتماعا في الوجود لكن كون  
 الشئ واحدا وكتبا معا لم يتحقق ولم يقع في نفس الامر عند  
 وفي التقدير السارة الى دفع اشكال اوردته بعض الافاضل  
 منه كور في الطب مع جوابه فراجع له ليندفع ذلك كله  
 الايضاح **قوله** مانعة اجمع والخلو تعا وتترك من الشئ تقيضه  
 او مساوي تقيضه كئثال المتن فان زوج مساو لتقيض فرد  
 وفرد مساو لتقيض زوج **قوله** مانعة اجمع فقط وتتركب من  
 الشئ والخص من تقيضه كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود  
 فكل واحد من الطرفين اخص من تقيض الاخر فاسود اخص من  
 تقيض ابيض وهو ليس بابيض فظا صدق اسود صدق ليس  
 بابيض ولا ينفع كس اذ قد يكون اعم وكذا الكلام في مثالك  
 المتن فكل واحد من الطرفين اخص من تقيض الاخر فتسبي  
 اخص من تقيض مجر وهو ليس بمجر فظا صدق سجر صدق  
 ليس بمجر ولا ينفع كس اذ قد يكون ليس بمجر ولا شيء كان يكون  
 حيوانا مثلا وكذا الكلام في اخرى فانه اخص من تقيض سجر  
 فان قلت هل يصح ان يكون انقباطها ان تكون مركبة من  
 الصدين لانها لا يجتمعان ويرتفعان قلت الظاهر انه  
 لا يصح اذ لا يقصر الحال فيها على الصدين بل ولولا كانا حركا



وجودها والاخر عدمها يمكن ان تتعقد فيه ما نفع اجمع نحو اما  
 ان يكون هذا انسانا او حيوانا فلا كلاً منهما اخص من  
 نقيض الاخر فانهم هكذا ظهر في التقدير ولعله صواب ان  
 سألته بقا **قوله** بالتسا في بين طرفي صدق **قوله** اي في  
 الموجبة او اللائحة في في السالبة نحو ليس انما ان يكون  
 هذا انسانا حيوانا او زنجيا فانه يجوز اجتماعها ولا  
 يجوز ارتقاها **قوله** مانعة اخلو فقط وتتركب من الشيء والاعم  
 من نقيضه **قوله** المصفاة لا يعرف اعم من نقيض في  
 البحر وهو كونه ليس فيه لان عدم الغرق يصدق مع البحر  
 ومنع عدمه وكذا نك قوله في الاعم من النقيض لا يعرف وهو  
 يعرف لان كون الشيء في البحر يصدق مع غرقه ومنع عدمه ونحو  
 قولك انما ان يكون هذا حيوانا او انسانا فان الانسان  
 اعم من نقيض حيوان وهو حيوان **قوله** بالتسا في بين طرفي  
 كذا بانقطاع في الموجبة او اللائحة في في السالبة نحو ليس  
 انما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز  
 ارتقاها معا دون اجتماعها ونحو زيد انما ان لا يكون في  
 البحر وانما ان يعرف فان عدم كونه فيه وغرقه يكذب ان ولا يصدق  
 وكل مادة صدق فيها موجبة منع اجمع كذب فيها سالبة صدق  
 سالبة منع اخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع اخلو كذب  
 فيها سالبة صدق سالبة منع اخلو وكل مادة صدق فيها  
 موجبة منع اخلو كذب فيها سالبة صدق سالبة منع  
**قوله** في غير البحر كالبوم مثلا **قوله** في البحر ولا يعرف كان  
 يكون في سفينته او عا **قوله** وسيت الار لي حقيقة وتسمية

السالبة

السالبة حقيقة اتساعا اذ لا يتا في بين طرفي نقيضه قد يلحق  
 كل من سالبة اجمع واخلو على ما هو اعم من الحقيقة فيراد  
 بما نفع اجمع ما حكم فيها بالتسا في او اللائحة في في السالبة  
 او بما نفع اخلو ما حكم فيها بالتسا في او اللائحة في في الكذب  
 حفيد **قوله** وقد يكون المنفصلات اذ كل واحد منها وليس المراد  
 المجموع اذ هو ذواتا اجزا قطعا من غير شائبة شك **قوله**  
 اجزا لثلاثة كما في مثالين او اربعة او خمسة او ازيد وتسمى  
 القسمة الحاصلة من اثنين مثابة والحاصلة من ثلاثة مثابة  
 والحاصلة من اربعة مثابة من الخمسة مثابة من خمسة مثابة  
 جنس او نوع او فصل او حاجة او عرض عام ومثال ذوات  
 الاجزا الغير المحصورة هذا العدد انما انسان او لائحة او  
 اربعة او خمسة او ستة وهم اجزا **قوله** كقولنا العدد في هذا  
 في الحقيقة واقاما نفع اجمع نكقولنا اما ان يكون هذا الشيء  
 شجرة او حجرا او حيوانا او تجمع كذا ابلحور ان يكون شيئا اخر واقاما  
 سالبة اخلو نكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او حجرا  
 او حيوانا فانه لا تكذب جميعا اي بان يكون شجرة او حجرا او  
 حيوانا بل يصدق انتهى من شرح اخر هذا في الموجبة  
 سالبة الحقيقة ذوات الاجزا نكقولنا ليس اما ان يكون  
 زيدا او سودا او كاتا او ظالم او قات او طويلا كان ذوات  
 اربع وعليه نفس واقا السالبة منع اخلو فكل مادة صدق  
 فيها موجبة مع اجمع كما قد مر سالة وكذب فيها سالبة  
 وصدق فيها سالبة منع اخلو نحو ليس انما ان يكون هذا





الشئ شجرة او حجرا او حيوانا وانما سألته منع اجمع ذات الخراف  
 ذلك ما دة صدق فيها بوجبة منع اكله كذب فيها سألته صدق  
 سألته منع اجمع نحو قولنا ليس انا ان يكون هذا الشئ لا  
 شجرة او حجرا او حيوانا **قوله** اما زايده او ناقص او صا  
 وكما شئ عشر فان كسوره المجتهد زايده عليه وهي النصف  
 والثلاث والرابع والسادس اذ المجموع خمسة عشر فالعدد  
 يسمى زايده بهذا الاعتبار وان كانت الكسور مساوية كانت  
 قال كسورها مساوية وهي النصف والسادس والمجموع  
 منها يسمى مساوية وان كانت الكسور رايي المجموع منها  
 ناقصه يسمى ناقصا كما لاربعة فان كسورها النصف والرابع  
 والمجموع ثلاثة واعلم ان حمل الزايده على اثني عشر عمل  
 كقيني عن في وان كان مجازا المتويا ان الزايده انما هو خمسة  
 لا الاثني عشر فهو من تبديل تسمية الشئ باسم كانه الاثني  
 عشر جزء الخمسة عشر ولا يبعد في ذلك **قوله** لانه اي قولنا  
 العدد اجم التحقيقية وبانته اجمع فان في طرفها يرتفعان  
 كما مر فلا يتأتى الا ايرادها **قوله** وهذا اي فيما اذا كانت  
 ذات الاجزا اي مثلا **قوله** واجب اني انظر هل يتم هذا  
 الجواب بالنسبة الى مانعة اكله **قوله** بان المرتفعين  
 كالمساوي مثلا مع الزايده او الناقص او الزايده فمع الناقص  
 او المساوي **قوله** والاصل العدد اما مساوي او اقل  
 وعلى قياسه العدد اما زايده او غير زايده والعدد انا  
 ناقص او غير ناقص وغير الزايده في المثال الاول انا

ناقص

ناقص مساوي وغير الناقص في المثال الثاني اما مساوي او  
 زايده فانهم **قوله** فالحنا حقيقة انما هي بين المصادي وغير  
 تقني اذ بين الزايده وغيره اذ بين الناقص وغيره قال السعد  
 في شرح الشمسية وان رجعا الى التحقيق فالمفصلة مطلقا  
 لا تتركب الا من جزئين لا يأتى تحقق بانته صال واحد والنسبة  
 الواحدة لا تكون الا بين شيئين فغند زيادة الاجزا بعد  
 المفصلة فاذا قلنا اللفظ انا اسم اذ كلمة او اداة فهي حقيقة  
 على معنى انه اسم او غيره وغيره انا كلمة او غيرها واما اذا  
 قلنا انا ان يكون هذه الاشياء شجرة او حجرا او انسانا فهي  
 ثلاث مفصلات مانعات اجمع واذا قلنا انا ان يكون هذا  
 لا شجرة او لا حجر ولا انسانا فهي ثلاث مفصلات مانعات  
 اكله باعتبار الاتصال بين كل امرين واعلم انه ليس كلاما  
 استعمال فيه ادوات الاتصال بحية ان يكون احدي المنفكا  
 الثلاث لانه قال في الاسارات وقد يكون لغيا حقيقي  
 اصناف اخر غير مانعة اجمع ومناضة اكله كقولنا رايت  
 اما زايده او اما غيرهما والعالم انا بعيد الله وانما ان يقع  
 الناس انتهى **قوله** وهذا راي المصادي وغيره الصادق  
 بالزايده والناقص **قوله** واعلم ان المتصلات والمنفصلات  
 اجم قد بين هذا الاجمال تعني الشراح فقال وتنقسم الى  
 باعتبار تنوع طرفيها الى اقسام اقسام المتصلة تسعة الاول  
 من جملتين نحو كلاما كان الشئ انسانا فهو حيوان الثاني من  
 متصليتين نحو متى ما كان كلاما انسانا فهو حيوان فهو كلاما ان



جونا لم يكن انما الثالث من منفصلتين خمسين كان دائما  
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا فاما ان يكون  
 منقسما بين اثنين او غير منقسم الرابع من جملة منفصلة  
 خمسين كان طلوع الشمس على لوجودها في كل مكان طالعة  
 فانها موجودة في جميع عكس خمسين كان كل كانت الشمس طالعة  
 فانها موجودة في لوجودها في لزوم طلوع الشمس السادس  
 من جملة منفصلة نحو كل كان هذا العدد فهو ما زوج او  
 فرد السابع عكس نحو كل كان هذا اثنان زوج او فردا هو  
 عدد الثامن من منفصلة ومنفصلة نحو متى كان كل كانت  
 الشمس طالعة فانها موجودة فاما ان تكون طالعة واما  
 ان لا يكون النور موجودا التاسع عكس نحو متى ما كان دائما  
 اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النور موجودا فاما  
 كل كانت الشمس طالعة فانها موجودة واما من المنفصلة  
 ستة الاول من جملة نحو ان يكون العدد زوجا او فردا  
 الثاني من منفصلتين نحو ان يكون كل كانت الشمس طالعة  
 فانها موجودة واما ان يكون اذا كانت طالعة فانها موجودة  
 الثالث من منفصلتين نحو ان يكون هذا العدد اثنان زوجا  
 او فردا واما ان يكون ليس اثنان زوجا او فردا الرابع من  
 جملة منفصلة نحو ما ان يكون طلوع الشمس على لوجودها في  
 واما ان يكون الشمس طالعة فانها موجودة في جميع من  
 جملة منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عدد او اما  
 ان لا يكون زوجا او فردا السادس من منفصلة ومنفصلة كقولنا

اما ان يكون كل كانت الشمس طالعة فانها موجودة واما ان  
 يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النور موجودا فاما  
 من شرطيات منطلت او منفصلة **قوله** اختلاف بمنزلة الجنس  
**قوله** قضيتين حقيقتين لا الجازيتين كطرف الشرطيات  
**قوله** اي قضيتين **قوله** مفردين كالسما والارض والاشياء  
 ولا انسان **قوله** بالاجاب فصل ثانيا **قوله** وبالغزول نحو زيد  
 لا كانت **قوله** والتحصيل نحو زيد ليس بكاتب **قوله** وبغير ذلك  
 كالجملية والشرطية **قوله** حيث فصل ثالث **قوله** لذاته فصل رابع  
**قوله** بالحشية المذكورة وهي كون احدها صا وحقه والاخرى  
 كاذبة لذات الاختلاف **قوله** المتخصصتين جملتين او شرطيتين  
**قوله** المتصورتين جملتين او شرطيتين **قوله** ورد المتأخر  
 هذه الوحدات اثنان منها ان وحدة الزمان والمكان  
 والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول  
 لاختلاف المحمول باختلافه لان النائم كئلا غير النائم نهارا  
 وكذا البواقي واما وحدة الشرط والكل والجزء مندرجة  
 تحت الموضوع لاختلافه باختلافه لان الجسم ليس شرط كونه قابض  
 غيره بشرط كونه اسود انتهى شرح آخر رأيت المولى سعد  
 الدين في شرح الشمسية قال ما رضى وهما نظر وهما ان جعل  
 وحدة الشرط والكل والجزء راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي  
 الى وحدة المحمول مما لا يرد على طلاقة لانه اذا عكس القضايا  
 المذكورة انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والجزء والكل  
 راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فالاولي القول بوجع



جميع الوحدات الى وحدة الموضوع والمحول من غير تخصيص بل  
 الا صوب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء بوحدة النسبة الكمية  
**الحق قول** لا يستلزامها اي وحدة الموضوع والمحول **قوله** البقية  
 اي وحدة الزمان المذكورة وما بعدها بعضه هو الفارابي  
 على ما في بعض الشروح **قوله** يدل الموضوع والمحول ان كان يقال  
 سلا لا بد من اتحاد المدعى في كل من القضيتين وكذا التالي في  
 كل منهما وكذا لا بد منها من الاتحاد في الزمان **قوله** وفي نسخة  
 المحصورات الاربع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة  
 الكلية والجزئية واما المهمة فهي في حكم الجزئية **قوله**  
 والمراد المحصورات لان التناقض افا هو بين قضيتين  
 الاربع لا بين الاربع **قوله** تعذاتقاهما ان هذا كله اذا لم يقيد  
 الجملة واما اذا اعتبرت الجملة فلا بد في المحصورات والمحصول  
 جميعا من رعاية الشرط جميعا من الاختلاف في الجملة لعدم  
 تحقق التناقض عند اتحاد الجملة مع رعاية جميع ما ذكرناه في  
 مادة الامكان انما هو تكذب الضروريات كقولنا بالضرورة  
 ليس كل انسان بكاتب وصدق المحكمات كقولنا كل انسان  
 كاتب بالامكان ليس كل انسان بكاتب لان اسكان السلب  
 لا يرفع اسكان الايجاب انظر **قوله** في شرح التسمية فانه  
 مفيد **قوله** اي الكلية والجزئية اي بان تكون احدهما مشورة  
 بسور الكلية والجزئية بسور الجزئية او بان يكون حكمها من الهم  
 حفيد وهو ظاهر **قوله** لان الكليتين انما يعني لانهما لو جتمعا  
 بان كانتا كليتين او جزئيتين لم يتناقضا بخوار كذب الكليتين

صدق

وصدق انهما اثبتين في مادته لكون الموضوع فيها اعم من هذا ان  
 المراد بالكاتب هاهنا الكاتب بالفعل والامكان ان يكون الانسان اعم  
 من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان  
 ليس بكاتب فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين شرح اخر  
**قوله** والتناقض انما هو في المعنى من تقيده قوله لان الكليتين  
 انما والمعنى انه لا يقع التناقض بين الكليتين لانه لو كان ذلك  
 لم يرتفعوا وقد ارتفعوا فلهذا اي ارتفعوا ما دل على عدم تناقضها  
 وكذلك الجزئيات لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا  
 في العدة فدل ذلك على عدم التناقض بينهما هذا ايضا  
 وهو سهل **قوله** وهذا ان المسائل انما هي التناقضات في قول  
 المتن كل انسان حيوان **قوله** وبما ان الشرطيتين فان  
 بعض الشراح هذا ان كانت القضية جملية اما اذا كان شرطية  
 فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في المكين اي الايجاب  
 والسلب الموافقة لها في الاتصال والافتصال وفي الضرورة  
 والعناد فنقيض اللزومية الكلية اللزومية السالبة الجزئية  
 كقولنا كلما كان انسانا فهو حيوان وقد لا يكون اذا كان انسانا  
 فهو حيوان وقد لا يكون اذا كان انسانا فهو حيوان وهكذا  
 البواقي انتهى **قوله** كلما انما قضية سالبة جزئية شرطية لان  
 من سور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس  
 كما مر جوابه في شرح الرسالة وغيره من نقيض الموجبة فان  
 قلت لم اورد الاتفاقية مثلا وكان الاولى ان يدل بالقضية  
 الشرطية اللزومية قلت قال بعض افاضل الدرس لانت  
 التناقضات وقع في الاتفاقية فاحري ان يكون في اللزومية



وانما دعى عليها لانه قد يخفى التناقض فيها فتأمل **قوله** والمهملة ثان  
اي الموجبة والسالبة في قوة الجزئيتين تناقض يكون بين  
المهملة تناقض بل بين مهملة وكلية بان تكون المهملة  
موجبة والكلية سالبة وبالعكس كما بين الكلية والجزئية  
كقولنا الانسان كاذب هذه موجبة مهملة فنقضها  
السالبة الكلية كقولنا كولا شئ من الانسان بكاذب ونقض السالبة  
المهملة كقولنا الانسان ليس بكاذب الموجبة الكلية كقولنا  
انسان كاذب **قوله** وعكسه اي تبديل الطرف الثاني بنقيض  
الطرف الاول وايصال ان عكس النقيض الموافق بتبديل  
كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الصبيغ بنقيض  
الآخر بقا الصدق والكيف علي وجه اللزوم الكلي كقولنا  
في كل انسان حيوان كل حيوان لا انسان وخبره بقولنا  
ذات الترتيب الطبيعي المنفصلات فانه ليس في طبع احد طرفي  
ما يقتضي كونه متقدما بخلاف المتصلة اذا نظرنا الطرفين فنج  
طبع احدهما وذا انه ما يقتضي كونه متقدما البتة لا تأنيلا  
كما كان هذا ايضا ناقضا كونه ملزوما لحيوانية هكذا  
قرره السعد ثم قال ولا يخفى ان هذا في بعض المتصلات  
انتهى يعني كافي كلها لانه اذا كان المقدم معلوما والتالي معلوما  
كانا معا معلولين معلوما واحدة او كانا متضادين فليس في  
طبع المقدم ان يكون متقدما والتالي تابيا انتهى وقولنا مع بقا  
الصدق **قوله** اي السلب والايجاب نفسا للكيف والكم  
عبارة عن الكلية والجزئية **قوله** كل شئ ليس بحيوان  
هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبل وهو

كل

كل انسان حيوان **قوله** ليس حيوانا فنقض التالي **قوله** بانسان  
عين الاذكي لتوافقه فيها اي الايجاب والسلب **قوله** اي  
يصير يقيد بيد الياء لان العكس يخلو على معنيين علي  
القضية احاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس التبديل  
فلولم يقيد وصار معنى ثالثا وهو الحصول **قوله** مع نشأ  
السلب والايجاب لوقال مع بقا الكيف كانا اخص **قوله**  
ولا يلزم من كذب اللزوم اي بخلاف العكس وهو انه يلزم  
من كذب اللازم كذب اللزوم ومن ثم حاول بعضهم بتفصيل  
المتن حيث قال والتكذيب علي معنى انه ان كذب اللازم  
كذب اللزوم وليس المراد انه معني كذب اللزوم كذب  
اللازم فانه فاسد كما بدنه الشيخ (حمدا لله تعالى بقوله)  
فان كل حيوان انسان كاذب اي يمكن بعد تلك المحاولة  
مع كونه خلاف ما دل عليه سياق الكلام يصير **قوله**  
والتكذيب قيدا زائدا لان المحذور بدونه فافهم **قوله**  
وهو بعض الانسان حيوان موجبه جزئية عكس الكلية  
السالبة وهو صارقة بخلاف الاصل فانه كاذب **قوله**  
في عبارة البعض الى ان البعض المضاف الشايل لكل منهما  
**قوله** لتساوله الشرطيات ذات الترتيب الصبيغ  
وهو الشرطيات المتصلات لان الترتيب بين الطرفين  
فما ظهرت المغايرة بين تقدم كل واحد من الطرفين  
وتأخره وضع العكس فيما بخلاف المتصلات فافهم  
لا فرق في المعنى بين تقدم احد الطرفين فيما وتأخره



فلم يسم تبدل احد طرفيها بالآخر عكسا اذا العكس لازم لا يصل  
 القضية والبروز لا يدان بفائز البروز في المعنى وكتب  
 ايضا ما فيه فنقول في المتصلة كلما كان هذا الانسان كان حيوانا  
 وعكسه المستوي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا  
**قوله** اعني وصفها العنواي مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان  
 فيها ثلاثة اشياء ذات الموضوع وهو افراد الانسان ووصف  
 الموضوع الذي هو الانسان ويقال له الموضوع بالذكري  
 والعنواي ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك ان قولنا  
 بعض حيوان انسان لم يصدا افراد الانسان فهو مراد الحيوان واليكبر  
 بل هما جالها وموضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل والمحمول  
 وصف الموضوع ولذا تدعى في الاشئ من الانسان بحجرا لاشئ من  
 الحيوان فاما شرح الفقرة **قوله** ذات المحمول اي في قوله  
 والمحمول وهو المحمول الموضوع في العكس **قوله** الاخص وهو  
 انسان **قوله** الاعم وهو حيوان **قوله** بل تنعكس جزئية البروز  
 الصدق لزوما كليا في سائر المواد **قوله** فاما نجد هذا  
 استدلالا على المدعى السابق فهو احد طرق ثلثان يسمى  
 هذا طريق ابحاث وطريق العكس وقد اوضحها بعض الشراح  
 بقوله وانما الخلف وهو ان تضم نقبض العكس الى الاصل  
 لينتج من الشكل الاول محال كما يقال متى صدق كل  
 انسان او بعضه حيوان وجب ان يصح ان بعض الحيوان  
 انسان والا لصدق نقبضه وهو لاشئ من الحيوان  
 بانسان ورفعه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان  
 ولاشئ من الحيوان بانسان لينتج لاشئ من الانسان او بعضه

في اللفظ لا في المعنى  
 في اللفظ لا في المعنى

الافق اخره وكراتع الطريقين لا يخبرين وهو

بانسان

بانسان هذا خلف لا متناع ثلثا لاشئ عن نفسه واما الطريق  
 العكس وهو ان يعكس نقبض العكس ليرتد الى ما يتاخر لاصل  
 كما يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان  
 يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقبضه وهو لاشئ  
 من الحيوان بانسان وينعكس الى لاشئ من الانسان بحيوان  
 في ما ينبغي من السالبة تنعكس سالبة كلية فتلزم المناقاة  
 بين الانسان والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه  
 حيوان هذا خلف فينبغي ان المرجية الكلية والجزئية تنعكس  
 جزئية انتهى ما اردنا وفيه ايضاح فتأمل **قوله** شيئا  
 معينا وكتب كزيد مثلا كما في بعض الشرح **قوله** موصوفا  
 بالانسان والحيوان كان دليل اصل القضية وان جعلناه  
 موصوفا بالحيوان وجعلنا عليه الانسان ان كان ذلك عكس  
 القضية شرح اخر **قوله** وهو الحيوان النالح الظاهر انه  
 تفسير للشيء وبعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان نجد  
 شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان  
 انتهى اي عا صدق عليه الانسان كزيد وعمر وبكر كذا في  
 بعض الهواشئ وينقبض شخص الانسان **قوله** ولا نقاد اصد  
 اني كله عبارة الكافي بالحرف غير انه حرق اولها وهو قوله  
 ولا اولي ان يقال اذا الخ قائل وقد وجه بعض الهواشئ  
 الاولوية فالواجب **قوله** كل انسان اني موجبة كلية **قوله**  
 بعض اني موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السابقة ويتم  
 من صدق الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكسه وهو  
 هنا الموجبة الجزئية كما تقدم **قوله** والا اي والا يصدق

فانما اصله وان كان موصوفا بالانسان وجعلنا عليه الحيوان



بعض الحيوان انسان وهو الجزئية **قوله** تقضيته وهو  
 المسالمة الكلية **قوله** وهي كاشي الخ الا ان يقول وينعكس  
 من الحيوان بانسان الى قولنا كاشي من الانسان حيوان  
 فيلزم المناقاة الخ **قوله** وفيهم ذلك التقيضي تقضي  
 العكس وهو كاشي من الانسان حيوان الى الاصل وهو كل  
 انسان حيوان وكتب ايضا ما مضى قوله ارفهم ذلك  
 التقيضي الخ هذا الشارة الى دليل الخلف وهو قسم تقضي  
 العكس الى الاصل لينتج محالاً من الشكلا الاول كما بينه  
 الشيخ رحمه الله تعالى بقوله هكذا الخ و اشار بقوله ادلا  
 ولا فدا اذا صدق كل انسان حيوان لزم الى دليل العكس  
 قال السعد في شرح الشمسية الثالث طريق العكس هو  
 ان تعكس تقضي العكس محالاً فيكون العكس حقا وانما قلنا  
 بنا في الاصل ليشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا صدق  
 كل ج ب او بعضه ب بالاطلاق فليصدق بعض ج ب بالاطلاق  
 والا فصدق تقضيته وهو كاشي من ج ب دايما وينعكس الى  
 سمي من ج ب دايما وهو مضاف الى الاصل الكلي اعني كل ج ب  
 وسناد في الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطريق  
 يعني طريق العكس بجمي في السواب ايضا الى اخر ما بينه  
 يعني بخلاف طريق الاقتران على ما جرره فليس جمع اليه من  
 احب الاطلاع عليه قال العظام في حواشيه الخلف مطلقا  
 وهو انبات الدشي بابطال تقضيته كما سيحكي سواء كان الابطال  
 وفيهم تقضي العكس مع الاصل لينتج محالاً او يعكس التقضي  
 ليتوصل بانعكاسه الى ما بينا في الاصل المفروض الصدق

فليس

فليس عكس التقضي خارجا عن طريق الخلف الى ان يدعي ان  
 الخلف في ايات العكس اصطلاح تغاير لمطلق الخلف  
 ولا موجب بهذه الدعوى انتهى وكتب ايضا ما مضى قبل انما  
 سمي خلفا لان المتكسك به ثبت مطلوبه باطل حال تقضيته  
 وكانه ياتي مطلوبه لا على الاستقاس بل من خلف ولو تد  
 شمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء اي من  
 غير تعرض لا بطلان تقضيته بالمستقيم وبعبارة شرح المقام  
 الثالث طريق العكس وهي ان تعكس تقضي العكس لينتج  
 الى تقضي الاصل ان كان جزئيا او ضده ان كان كلياً مثلاً  
 اذا صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق وجب ان  
 رقد ق بعض ب بالاطلاق والا فليصدق كاشي من  
 ب ج دايما ويعكس الى كاشي من ج ب دايما على ما سيحكي وقد  
 كان كل ج ب او بعضه ب هذا الخلف والتقريب منه ان  
 يقال صدق الاصل مع لازم تقضي العكس ممنوع استلزام  
 اجتماع التقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً وظاهراً  
 واما اذا كلياً فلا استلزامه الجزئيين فيمنع صدق  
 الاصل بدون العكس وهو المعنى من اللزوم انتهى المقصود  
 نقله منه **قوله** ينتج اي من الشكلا الاول **قوله** والموجبة  
 الجزئية ايضا الخ قال بعض السراج ولما يل الى يمنع انعكاس  
 الموجبة الى الجزئية مطلقاً اذ يصدق قولنا بعض الانسان  
 زيد ولا يصدق بعض زيد انسان بل عكسه وهو زيد  
 انسان او زيد بعض انسان انتهى كلامه وفي بعض الشروح  
 ايضا يقال هذه الحجة منقوصة لانه لو صحت لانعكس



قولنا بعض الانسان زيد الى قولنا بعض زيد انسان وصدق  
 ينعكس اليه كذبه وصدق الاصل لاننا نقول ليس المراد زيد  
 ههنا معناه الجزئي لان الجزء لا يقع معه محمول بل المراد المظهر  
 الكلي وهو المسمى بزيد فنقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض  
 الانسان مسمى بزيد فننعكس الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان  
 فلا نقض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان المخصوص لا  
 تنعكس اذا العكس كما سر جعله في الموضوع محمولا وهذا  
 جزئي فلا يكون محمولا فلا تنعكس نحو قولك هذا زيد اي زيد  
 هذا لان مظهره ههنا هذا الكلي ومعلوم هذا ذاك جزئي اي  
 تلك الشخصية وكذا حال الزيد بن فلان من جعل المحمول هو  
 والموضوع محمولا في شي انتهى من نسخة محرفة **قوله** لانا نأخذ  
 اشيا اي بوضا معينا الزم ان يصدق اي وهو عكس الاصل  
 وانما الزم ذلك لان العكس لا يزم للقضية **قوله** لصدق نقيضه  
 وهو السلب الكلي لان الموجبة الكلية نقيض السالبة الكلية  
 فيلزمه اي يلزم النقيض وهو السالبة الكلية سالبة كلية  
 اخرى لانها تنعكس كعكس **قوله** هذا النقيض وهو لاشي من  
 اكيوان باسان **قوله** الى الاصل وهو بعض انسان **قوله** سلب  
 الشئ عن نفسه الترتيب هكذا بعض الانسان حيوان ولا  
 شئ من احيوان باسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان  
 ليس باسان **قوله** يتن بنفسه اي معلوم بالبداهة فانه اذا  
 صدق ان هذا طريق العكس قال بعض السراج وانما لم يبين  
 عكس السوال بطريق الافتراض لان الافتراض في الوجبات  
 انتهى و مراده بالسوال البسيطة كما هو مبين في المطولات

وهو الذي لا يوجب وجود الذات والسوال لا يشترط

قوله

**قوله** صدق قولنا ان وهو عكس الاصل اللازم له **قوله** نقيضه  
 اي نقيض لاشي من الانسان بجبر السلب الكلي ونقيض ذلك  
 الايجاب الجزئي وهو بعض احيوان انسان كما ترى **قوله** وينعكس الى  
 هو اي النقيض الجزئي الموجب الي مثله وهو بعض احيوان انسان  
 كما سبق **قوله** بعض احيوان انسان وهو يناقض الاصل الذي هو لا  
 شئ من احيوان باسان **قوله** او اضم الى هذا اشارة الى طريق  
 اكلق وقوله فيما سبق والا لصدق نقيضه ان اشارة  
 الى طريق العكس وترك طريق الافتراض لانه لا يخرج عن  
 السوال البسيطة وانما يجزي في الوجبات والسوال الكلية  
 لوجود الموضوع فيها بخلاف المخلف فانه يعلم الجميع وكذا  
 العكس قال في شرح التمهيد وهذا الطريق يعني طريق  
 العكس جزئي في السوال ايضا اي مثال جريان طرني اخلف  
 مثلا اذا صدق لاشي من **ج ب** فليصدق لاشي من **ب ج**  
 والا فبعض **ب ج** وينعكس الى بعض **ج ب** وهو يناقض  
 لاشي من **ج ب** انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وتعالى **قوله** هذا  
 النقيض وهو بعض الانسان جبر الذي هو نقيض العكس بان  
 يجعل هذه الموجبة الجزئية صغرى يكون ايجاب الصغرى  
 شرط في الشكل الاول ويجعل الاصل وهو السالبة الكلية كبرى  
 يكون كلية كبرى شرط فيه فينتج ح سلب الشئ عن نفسه  
 كما ذكر **قوله** بعض الانسان هذه صغرى وهي الاصل النقيض  
**قوله** ولا شئ من هذه الكلية وهي الاصل **قوله** لينتج الى  
 من الشكل الاول **قوله** بحسب الكلي الكلية والجزئية  
**قوله** والسالبة الجزئية ان في بعض السراج واعلم انهم لم

هذا في الجزئي



الماهيات والشخصيات تكون الماهيات بمنزلة المخصوصات  
 وعدم الاعتداد بالشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا فيهما  
 نقلناه قريبا عن بعض الشروح انها لا تنعكس وهو الها هو **قوله**  
 والا اي ولو كان لها عكس على وجه التزوم وعدم الخلف **قوله**  
 فنصدق القائلين والى وجه السببية **قوله** سلب الاخص وهو  
 الانسان مثلا عن بعض الاغم وهو الحيوان وكتب ايضا ما فيه  
 وهو الاصل نحو بعض الحيوان **قوله** سلب الاغم وهو الحيوان  
**قوله** عن بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض  
 الانسان ليس بحيوان **قوله** بعض الانسان ليس بحيوان يجب  
 جزئي **قوله** لصدقه نقيضه اي نقيض العكس وهو الايجاب  
 الكلي لو صدق عكسه وقوله وهو كل انسان انما بيان للنقيض  
 وكتب ايضا ما فيه اذ لو صدق النقيض لزم اجتماع النقيضين  
**قوله** والا لو جرد الكل يعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل  
 وهو الانسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجزء  
 وهو محال **قوله** وقيد اي المقصود **قوله** المراد المواضع **قوله**  
 بعض الانسان انما هذا هو الاصل **قوله** قوله من اقوال صاغة  
 كانت اذ كانت قطعا كما في القياس الشعري **قوله** لا تركب من  
 قياسين الاول البناء اخذ لئلا خفية وكل اخذ لئلا  
 خفية سارق والثاني كان يقال البناء سارق وكل  
 سارق تقطع يده البناء تقطع يده **قوله** فخرج اي يقول  
 من اقوال **قوله** كعكسه المستوي وهو المراد عند الاطلاق  
 وكتب ايضا ما فيه نحو كل انسان حيوان وعكسه المستوي  
 بعض الحيوان لانه الاصل كما تقدم **قوله** وعكس نقيضه اي

وفي التلويح ان هذه هي الصورة التي هي

في التلويح

القول

القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ليس بانسان فمذه  
 القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين لازمة  
 للاصل كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا كل انسان حيوان  
 قياسا لكونه قولاً واحداً وان لزمه قول اخر وهو العكس  
 وينعكس بعكس النقيض المتخالف وهو تبدل الطرف  
 الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول الى قولنا لا شيء  
 ما ليس حيوانا با انسان فمذه القضية البتة عكس الاصل  
 لازمة فلا يسمى الاصل ايضا قياسا لكونه قولاً واحداً **قوله**  
 والاستقرا اي غير تام وكتب ايضا ما فيه اعلم ان الاستدلال  
 بالشيء على الشيء انما ان يكون باجترار على الجزئي البتة  
 كل واحد في الجزئي بثبوت في جزء اخر لمعنى مشترك بينهما  
 وهو التمثيل وتسمية الفقه قياسا كما يقال التمثيل  
 فنكون حراما كالخمر وانما ان يكون باجترار على الكلي بثبوت  
 في اكثر جزئياته وهو الاستقرا فهو تام ان الحكم موجودا  
 في جميع جزئياته كقولنا كل جسم اما جامد او حيوان او  
 نبات وكل واحد منها متحرك وكل جسم متحرك ويسمى  
 قياسا معتمداً او ناقصا ان كان الحكم موجودا في اكثر جزئياته  
 كما ان استقرايا افراد الانسان والفرس والحمير والخيول  
 ووجدناها متحركة فكما الاستقرا عند المصنف وانما ان يكون  
 الكلي على الجزئي اذ بالكل على الكلي وهو القياس كقولنا كل  
 انسان حيوان وكل حيوان مائس فاننا استدلنا بثبوت  
 المائس لكل افراد الحيوان على ثبوت الانسان الذي هو



بعض افراد الحيوان وكقولنا الانسان فاطق وكل ما لمق ضاحك  
 فاستدلناها هنا بنبوت الفصحك لجميع افراد الناطق بنبوته  
 للانسان الذي هو مشا ووسمي هذه الثلاثة حججا ودلائل  
 والعمدة فيها القياس لما علم في الطولات ان الاستقرا الناقص  
 والتمثيل انما يفيدان الظن دون اليقين انتهى كلامه في محل  
 وقال في محل اخر وقد صرح القوم بان الاستقرا ينقسم الى  
 تام وهو القياس المقتسم والى ناقص وهو الاستقرا المتعارف  
 المفهوم من إطلاق لفظ الاستقرا المفيد للظن دون العلم انتهى  
 المقصود بقوله منه ومنه تعلم انه لا حاجة هنا الى تعيين  
 الاستقرا بالتام الا ان النية مما ينبغي قوله اجنبية اي غير  
 لازمة عن المقدمات قوله فلان المريض يتحرك لعلة خفية  
 الكبرى وهي وكل يتحرك فهو حي واما قوله الشئ فهو حي  
 النتيجة قوله لا لزوم اي فلان قوله وكان في قياس المساواة  
 اخ من قياس المساواة القول بشيخ اعمار وانما يشيع الذي  
 وهو باطل لان تصدقه يتوقف على ان مشيع المشيع مشيع  
 وهو باطل لقولك الواحد نصف الاثنين والاثان نصف  
 الاربع فينتج الواحد نصف الاربع وهو باطل لان نصف  
 نصف الشئ لا يكون نصفه قوله موضوع اخرى الى القضية  
 في الاخرى قوله كل اكل انسان مثلا مشا ولب لنا طق  
 مثلا قوله لو فطنا طق مثلا قوله مشا ولب لنا طق  
 كتحقق الاستلزام فيه اي في قياس المساواة قوله كما في  
 قولنا الشمس قوله يلزوم لب الله قوله وب اي الله قوله  
 قوله يلزوم لغير قوله وب وفسر قوله مباين

ملزوم كقولنا  
 ما يلزوم  
 ما يلزوم

كج لنا طق قوله واحد قوله نصف ب اي الاثنين قوله وب  
 والاثنان قوله نصف ج اي الاربعه قوله اما تقسم له ما عدا  
 منورته قوله اقترائي لا اقتران احدا لا وسط بالاضطرار ولا اكثر  
 وسياتي ما يتركب منه في المتن فهو ينقسم الى شرطيتين وغير  
 شرطيتين قوله بالفعل واقفا بالقوة هي مذكورة فيه بذكر  
 مادته دون صورته قوله كل جسم مولف اي من الهيولى والدوره  
 بين الجسمية والنوعية اذن اجزا لا تتجزى على اختلاف  
 مذهب الحكماء والمتكلمين قوله وكل مولف حاد اي يحتاج الي  
 الغير قوله وكل جسم حاد هذا هو النتيجة وليس مذكورا في  
 القياس بالفعل لا هو ولا نقضه وان كان مذكورا بالقوة  
 فيه بذكر مادته قوله بلا استثناء احترز به عن القياس  
 الاستثنائي فلا يصح اقتران قوله في الثاني وهو الذي ذكر  
 فيه النقيض النتيجة قوله ان كانت الشمس طالعة فالهار  
 بوجود قوله هذه مقدمة اولى شرطية كمن اي مقدمة ثانية  
 مستتلة على حرف الاستثناء وهو لكن وقوله الا وليس يوجد  
 نقض النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس قوله  
 فالشمس ليست بطالعة هذه النتيجة قوله وفي الاول  
 الذي ذكرت فيه بالفعل قوله لكن الشمس طالعة استثناء  
 عن المقدم ينتج عن الثاني اللازم لانه يلزم من وجود  
 الملزوم وجود اللازم قوله ولا يشك اي ما ذكر منه النتيجة  
 بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني فانه لا اشكال فيه تامل  
 قوله وهنا اي في القياس الاستثنائي قوله كذلك اي مقار  
 قوله لانه اقوى القول اللازم وهو النتيجة قوله



منها اي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية  
**قوله** اذ المقدمة اي المذكورة في القياس **قوله** ليست قولنا  
ان يفتي حتى يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تنفك ولا من  
المقدمتين وقولنا بل استلزام يعني ان مقدمة القياس الاول  
مجموع الشرطية المركبة من المقدمة والتالي مع فتكون النتيجة  
جزء هذه المقدمة في الظاهر وبجزءها في الكمال والمقدمة  
الثانية في القياس هي المشيلة على حرف الاستثنا وهو لكن  
الشمس طالعة ولا اشكال في معايرة النتيجة بهذه المقدمة  
وقوله التاثير موجود الذي هو النتيجة وقوله للوع الشمس وهو  
اللازم وقوله له اي التاثير موجود وهو اللازم وقوله  
ذلك اي الاستلزام **قوله** والمكرر بين ان اعلم ان  
القياس الاقتراني اجمالي السادج لا متحالة يشتمل  
على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحموله والمكرر  
بينهما يعلم بنبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه  
وهذا المكرر انما يتكرر بين مقدمتي القياس الاقتراني  
اي اجمالي السادج لا بالاشتمال الى حيث لم يجعل جزاء  
جزاء من المقدمة بل به وانه بحيث يجعل جزاء منما واما  
دفع الفكرار بينهما مع انه قد يقع اول جزئين الاول  
واخره من الاخرى مثلا فيكشف عنه بيان تسمية  
المكرر باسمه شرح اخر ثم قال فيه فان قلت قد لا يتوسط  
بينها كما في الشكل الرابع قلت هو متوسط بينهما في  
جميع الاشكال يعني وان لم يتوسط في بعض صورته على  
ان تسمية الامور المتناسية في وجه الشيء لا يتوقف

على

على ثبوته المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من ذلك الامور  
بل يتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها كما سبق سرارا انتهى  
**قوله** بين مقدمتي القياس اي الاقتراني **قوله** فالتاثير من  
المستدتين يعني بحسب الظاهر والافتقار لتحقيق القياس انما  
يتوكل من مقدمتين لا غير سوا كان محمولا على معنى سوا كان  
محمولا فيها كما في الشكل الثاني نحو قولنا كل انسان حيوان ولا  
شي من الفرس حيوان فلا شيء من الانسان فرس او موضوعا  
فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان فاطم  
فبعض الحيوان فاطم او محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى  
كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث  
فالعالم حادث او كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى محمولا  
في الكبرى كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان  
وكل فاطم انسان فبعض الانسان فاطم وهذه انواع كمالها  
داخله تحت قولهم رحمه الله ونفعنا به سوا كان محمولا او موضوعا  
فالهم ولا تغفل **قوله** ام قدما ان في ذلك في القياس الاقتراني  
الشرطي كقولنا ان كان الشمس طالعة فالتاثير موجود وكلما  
كان موجودا فالتاثير مضميئة ينتج من اقتران هاتين  
الشرطين المتصلتين اذا كانت الشمس طالعة فالارض  
مضيئة **قوله** يسمى هذا الوتوعه جدا اي طرفا موضوعا  
او محمولا وفي بعض الشروح ويسمى ذلك المكرر جدا او وسط  
اما تسميته جدا فلان ما يتخل اليه المقدمة كالموضوع  
والجمل يسمى جدا لكونه طرفا للنسبة واما كونه اوسط  
فلتوسطه بين طرفي المطلوب وكتب ايضا على قوله اوسط



ما دونه لان الحد الاوسط بين ملاقة الاصغر والاكبر واسطة  
تكراره **قوله** يتحقق العلم بالانتاج وذلك لان نسبة المحمول  
المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة احتيج الى امر ثان  
موجب للعلم بتلك النسبة فالمراد بالمكرر هو الامر الثالث  
لتكراره بانضمامه تارة الى الموضوع وتارة الى المحمول **قوله**  
لنفسه كالمولف المذكور سابقا **قوله** وسقدمه في الشرطية  
بمعنى الخ فنه اشارة الى ما قاله بعض الشراح معترضا على  
المتن ودفعه او علم ان هذه الاشكال تنفقد في جميع اقسام  
القياس الاقتراني وهذه الاضطرابات على ما تبين  
لا تتناول الاقتراني الشرطي باختصاصها بالاقترااني  
احتمالي وكان المراد ان يعبر عن الموضوع بالمحمول عليه وعن  
المحكم بالمحكم منه ليعلم الحكمي والشرطي ثم بين تلك  
الاصطلاحات في التحمل انتهى كلامه وحاصله ان التعبير  
بالموضوع والمحمول خاص بالحكمي المرف وان غره تجري  
فنه هذه الاءتسام كلها لكن يعبر عنه بالمحكم به والمحكم  
علمه ليعلم التعبير الشرطي والاحتمالي والمختلط فانهم **قوله** لانه  
اي الموضوع **قوله** اخذ في الاغلب هذا انما يتم لو كانت  
الموجبة التي موضوعها اخذ في الاغلب فيما بين النتائج  
والا لموضوع السالبة لا يجوز ان يكون اخذ في موضوع  
الموجبة اخرى لانه ليس في الاغلب اخذ واجب بان المراد  
انه في الاغلب الموجبات الكلية التي هي شرف النتائج  
لان وضع النطق لتخصيل المعلوم ومسايله الموجبة  
كلية ولا يتعدان ليقال النسبة من تمام المحمول وهو

مع النسبة اكثر من الموضوع عصام **قوله** لانه اعم اي من موضوع  
المطلوب **قوله** في الاغلب ومن غير الاغلب ان لا يكون اعم بل  
يكونان متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك  
ناطق وهما مساويان **قوله** واقتراان الصغري بالكبرى يقال  
التحقق ان القياس باعتبار الاقتران يسمى قرينة وضربا  
ولا يخفى انه النسب باسم القرينة قيل وجه التسمية بالضرب  
لانه نوع من الانواع وكان الضرب بمعنى اجمع قلت هذا الوجه  
النسب بالمسمية بالقرينة ولا يبعد ان يجد من الضرب  
بمعنى الكسب والوجود وقد ابقتهما القاموس عصام وكتب ايضا  
ما دونه قال السعد في شرح التسمية اقول ان التحقيق ان  
القياس باعتبار ايجاب تقديمه المعترنتين وسلبها  
وكليتها وجزئيتها يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئته  
الحاصلة له من كيفية وضع احد الاوسط عند الاصغر  
والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا لشيء شكلا  
فقد يتخذ الشكل الاول وقد يكون بالعكس اي يتخذ الضرب  
مع اختلاف الشكل كالموجبتين الكليتين مثلا من الشكل  
الاول والثالث انتهى كلامه بلفظه فليستفهم وعبارة  
العطب واقتراان الصغري بالكبرى في ايجابها وسلبها وكليتها  
وجزئيتها يسمى قرينة والهيئته الحاصلة من موضوع احد  
المتوسط احد من الاخرين بحسب جملة علمها او وصفه  
لها او جملة علمي احدها او وصفه للاخر يسمى شكلا انتهى  
ولعلها افرد من عبارة السعد وكتب ايضا ما رصيه  
قال الجعيد والهيئته الحاصلة من كيفية وضع احد



الاوسط عند الا صغر موضوعا كان او نحو لا وعند الاكبر ايضا  
 كذلك بل القياس باعتبار هذه الهيئتين سمي شكلا وهو اربعة  
 وكتب ايضا ما نصه واعلم انه اذا انزلت الصغرى بالكلية  
 لا يجوز ان يكونا سالبتين معا او جزئيتين معا ويجوز ان  
 يكونا موجبتين او كليتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة  
 او احدهما كلية والاخرى جزئية فلا تغفل وكتب ايضا على  
 قوله في الايجاب والتسلب ما نصه اي لا في الضرورة والدوام  
 سبلا وكتب على قوله قرينة وضربا لما فيه من معنى القرينة  
 والفرب شرح آخر وفي بعض الهوامش وانما سميت قرينة  
 لا قترانه في الايجاب والتسلب في الكلية والجزئية انتهى  
 وكتب ايضا ما نصه ولم يذكرها المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى  
 والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل قد يتحد مع  
 اختلاف الضرب كما في ضرب الشكل الاول وقد يتحد مع اختلاف  
 الشكل كما لو جئنا بالكلية مع شكل الاول والثاني والثالث  
 شرح اخر **قوله** نحو كل **ج ب** اي كل انسان حيوان وكل **ب ا**  
 اي كل حيوان شائش **قوله** وان كان محمولا فيها نحو قولنا كل  
 فرس حيوان ولا شئ من الحمار حيوان ينتج بعكس الكبرى اي لا شئ  
 من الفرس من الحمار آخر وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شئ من  
 الفرس من الحمار ليرتد الى الشكل الاول فان الكبرى سالبة كلية  
 وهي تنعكس كنفسها سالبة كلية فافهم **قوله** نحو كل **ب ا** اي  
 كل انسان حيوان ولا شئ **اب** من الحمار حيوان **قوله** وان كان  
 موضوعا فيها نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج  
 بعكس الصغرى وهو بعض احيوان فرس لان الموجبة الكلية

عكسها

عكسها موجبة جزئية لان الشكل الثالث لا ينتج غير الحمار  
**قوله** وان كان موضوعا في الصغرى اي نحو قولنا كل فرس حيوان  
 وكل صاهل فرس ينتج بعكس الترتيب ما نصه قوله بعكس الترتيب  
 يعني في هذا المثال ليكون منتجا اي لا لو عكس الترتيب واما  
 على حالها في الترتيب كان عقيما كما نسي في الشئ تامل وكتب  
 عليه ايضا ما نصه قوله بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى  
 كبرى وقوله والنتيجة اي وبالعكس النتيجة وكتب ايضا  
 ما نصه وهذا الشكل ينتج المطالب الرابع خلافا للموجبة  
 الكلية **قوله** الا في الثاني وهو ان يكون احد الاوسط نحو لا  
 فيها كما تقدم فان المراد منه فيه المعلوم **قوله** والثالث وهو ان  
 يكون موضوعا فيها فنكون المراد منه الثالث **قوله** لان المراد  
 بفتح علته لعدم تكرر احد الاوسط **قوله** اذا وقع موضوعا في اي  
 فلم يتكرر الاوسط عن المعلوم اي حتى يلزم عدم التكرار **قوله**  
 بل انه اي بل المراد **قوله** المعلوم اي مفهوم المعلوم **قوله** لصدق عليه  
 مفهوم الاوسط سواء كان محمولا او موضوعا يمكن المتبادر من  
 التقديرات هذا البيان في قوله لانه بقوله ان يقال الحمار خاص  
 بالشكل الاول ولا يخفى في الرابع فليحذر بالتامل **قوله** ثبت له  
 الاكبر اي مفهوم الاكبر **قوله** المطالب الرابع وهي المحصورات الأربع  
 الموجبة والسالبة كلية وجزئية والشكل الثاني لا ينتج غير  
 السالبة كلية او جزئية والشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية  
 سالبة ومرتبة والشكل الرابع ينتج المطالب المحصوره  
 خلا الموجبة الكلية **قوله** من الموضوع وهو الا صغر **قوله** اي  
 المحمول وهو احد الاكبر **قوله** حتى يلزم الانتقال وذلك ان



الاكبر فيه دلالة على ثبوت الحكم لكل ما يثبت له الاوسط من  
 حيلته الا صغر ثبوت الحكم له ولا حاجة الى دونه لذلك  
 وضع في المرتبة الاولى **قوله** البديهي الى الاول **قوله** يطلب  
 انرا **قوله** لا حيلة يكون ذلك ان شي اسرف من ذلك الامر  
**قوله** ثم الثالث وهو ما كان احدا الاوسط موضوعا في مقابلة  
**قوله** البديهي الى الاول **قوله** اياه اي الشكل الاول **قوله** في  
 اخس المتقدمين وهي الكبرى لعدم اشتغالها على الموضوع  
 الذي هو اسرف من المحمول لان احدا الاوسط موضوع في  
 كبرى الشكل الثالث كما في الاول **قوله** والثاني وهو ما كان  
 احدا الاوسط محمولا لانهما محمول كل فرس حيوان ولا شيء من الحيوان  
 بحيوان ينتج لا شيء من الفرس **قوله** بعكسه الكبرى اي كبرى  
 الثاني من مداعاة شروط الانتاج كان يقال كل فرس  
 حيوان ولا شيء من الحيوان فالكبرى في هذا الشكل الثاني هي  
 قولنا ولا شيء من الحيوان فاذ عكسنا هاهنا لا شيء من الحيوان  
 ينتج فان السالبة الكلية تتعكس كنفسها فيضم هذا العكس  
 الى المقدمة الصغرى في الشكل الثاني فيرجع الى الاول ويصير  
 هكذا كل فرس حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج فيصير الضرب  
 الثالث من الشكل الاول فينتج سالبة كلية وهي لا شيء  
 من الفرس يحيى كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول  
 وهو الركب من كلمتين والكبرى سالبة كاسيائي كل جسم حيوان  
 ولا شيء من المولف بقدم فلا شيء من الجسم بقدم **قوله** في مثاله الى  
 السابق وهو كل **ج ب** **قوله** ولا شيء من **ب** ابدل قوله

السابق

السابق ولا شيء من **اب** **قوله** والثالث وهو ما كان الاوسط  
 موضوعا بينهما **قوله** بعكس الصغرى اي صغرى الشكل الثالث  
**قوله** بعض **ج ب** وكل **ج ب** فبعض **ب** **قوله** وكتب ايضا على قوله  
**ج ب** ما نضاه هذه عكس الصغرى فان صغرها كانت موجبة كلية  
 وهي كل **ج ب** وعكس هذه موجبة جزئية **قوله** به كس الترتيب اي  
 بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى **قوله** لعدم كلية  
 الكبرى يعني الذي هو شرط انتاج الشكل الاول فان من شروط  
 ايجاب الصغرى وكلية الكبرى كما سيأتي **قوله** ومثال ما يقع منه اي  
 من الشكل الرابع وفيه الامثلة السبعة مذكرة في بعض الشرح  
**قوله** كل **ج ب** فهو ركب من كلمتين والكبرى سالبة ونتيجة سالبة  
 جزئية وهي بعض **ب** ليس افاذا عكسنا هاتين المقدمتين بان  
 تعكس الكلية الى موجبه جزئية وهي بعض **ب ج** وتعكس الكبرى  
 السالبة الكلية الى مثالا وهي لا شيء من **ج** اصار شكلا اول  
 وظله هكذا بعض **ب ج** ولا شيء من **ج** ينتج بعض **ب** ليس **قوله**  
 فيرد بالعكس اي في المتقدمين جميعا عكس الترتيب اذ لم يوجد  
 شرط انتاج الشكل الاول **قوله** لا يحتاج الى دار الثاني اي  
 اي لانه يعلم في بادى النظر ان شي اذا ثبت لامر وانقضى عن  
 اخر يتحقق بين الامرين سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف  
 الثالث والرابع شرح اخر وكتب على قوله في هذه الحاشية  
 اذا ثبت الامر **ج ب** لانه كما سيأتي لا بد فيه من اختلاف مقدس  
 بالايجاب والسلب **قوله** وانما ينتج الثاني وهو ما كان احدا  
 الاوسط منه محمولا في الصغرى والكبرى محمولا كل فرس  
 حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج بعكس الصغرى لا شيء من





الفرس بحرف فان قلت ما البتة في تخصيص هذا الشرط في هذا الكل  
 بالذكر دون الشرط الاخر الا في كلام الشئ قلت كما قاله بعض النحويين  
 ان في معنى الطبع وعدم احتياجه الى ارتداد الى الاول  
 انما نشأ من الشرط المذكور فالتبعية عليه فائدة تخصيه  
 بالذكر انتهى **قوله** لا اختلاف النتيجة يعني وذلك الاختلاف  
 اللازم موجب لعدم الانتاج وهو هذا فالقياس الوارد  
 على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهذا  
 يدل على التباس الاستلزام لقائه النتيجة بخصوصية المادة  
 لا استحالته اختلاف مقتضى الذات **قوله** واحق الايجاب وهو قولنا  
 كل انسان ناطق **قوله** كان احق الايجاب وهو الانسان ناطق **قوله**  
 والا تكون كلية بان كانت جزئية **قوله** وبعض الحيوان فرس كبرى  
 جزئية **قوله** واحق الايجاب وهو الانسان حيوان **قوله** ولو قلنا ان  
 يدل بعض حيوان **قوله** كان احق السلب وهو لا شيء من الانسان  
 صاهل **قوله** وكقولنا في السالبة الجزئية اذا كانت كبرى **قوله** كل  
 انسان حيوان صغرى كلية **قوله** بعض الجسم اي سالبه جزئية كبرى  
**قوله** واحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم **قوله** كان احق السلب  
 وهو بعض الانسان ليس بحرف **قوله** فبشرط انتاج ايجاقول الظاهر  
 انه انما ذكر ذلك مع كونه تقدر في المتن ليربط به قول وجب  
 ان كل كلية الكبرى وفيه رمز الى انه حيث ذكر ذلك الشرط كان  
 الاولى ان يضم اليه الشرط الثاني وايضا لتكون شرايط الاسكال  
 كلها في شكل واحد تسهيل على التبيين كوالناظر في هذه المقدمة  
 وتب ايضا حاله ولا ينتج الا السالبة كلية كانت او جزئية  
**قوله** وشرط انتاج الثالث وتقدم انه ما كان احد الوسا

فيه موضوعا في الصغرى والكبرى نحو فرس حيوان وكل فرس حيوان  
 ينتج بعكس الترتيب بان جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى  
 الصغرى ان بعض الحيوان صاهل وهذا السلك لا ينتج الا الجزئية  
 سالبة كانت او موجبة وتب ايضا حاله ولا ينتج الا الجزئية  
 سالبة كانت او موجبة **قوله** وشرط انتاج الرابع وهو ما كان  
 احدا الا وسط موضوعا في الصغرى كحمار في الكبرى كحمار  
 فرس حيوان وكل صاهل فرس ينتج بعكس الترتيب بان  
 جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير هكذا اكل صاهل  
 فرس وكل فرس حيوان ومقتضى الظاهر ان تكون النتيجة كلية  
 وهي كل صاهل حيوان لكن هذا السلك ينتج المطالب الاربع المجموع  
 ما عدا المرجية الكلية فلا بد فيه من عكس النتيجة ايضا فكون  
 بعض الحيوان صاهل **قوله** معيار مفعول فان **قوله** العلوم اي انظر  
**قوله** اي يترادف هو احد الحلال في المعيار قال السعد في حواشي المطالع  
 اول الكتاب معيار كخيال كما قد ربه مكاييل الانتظار في  
 المراد الجزئية من العلوم وكذا هو ميزان قال والاول  
 تقتضيه ظاهرا العبارة ان تذكر المعيار مع النظر والميزان  
 مع الفكر لكنه عكس تبين على ان المعيار قد يطلق على  
 الميزان ايضا انتهى المراد نقله منه **قوله** المرجية الكلية  
 والشالب الكلية اشرف مما بعده لانه هو المنتفع به **قوله**  
 ستة عشر هو حاصل معين للتركيب **قوله** بالاول اي  
 بالشرط الاول **قوله** الشالبتان صفة الكلية والجزئية  
**قوله** من الصغرى حال **قوله** في الرابع متعلق بغير  
**قوله** بالثاني اي بالشرط الثاني **قوله** من الكبرى



اي كالكبرية من الجزئين الموجبة الكلية والسالب من الكبري **قول**  
 في الكلية متعلق بجزء **قول** من الصغري **قال قول** وفروبه النتيجة  
 اربعة وقد علم من كلامه ان كل ضرب منه ينتج وطلوبان المطالب  
 الرابع وعلم ايضا ان النتيجة تتبع احسن المقدمتين كما سيجي  
 وكيفما ولقد لاحظ في هذا الترتيب شرف فلا شرف يشرح **اخر قول**  
 اربعة ايضا يعني كالأول فان فروبه النتيجة اربعة كما سبق بيانه واما  
 بيان هذا فنقول **قال** السعد في شرح الشمسية اننا بطريق  
 الحذف فلان اختلف المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين  
 كلتاهما كانتا اوجزئيتين او الصغري كلية والكبري جزئية  
 او بالعكس والتبليتين كذلك وكلية الكبري اسقط اربعة  
 اعني الكبري اجزئيه السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبة  
 واتا بطريق التفضيل فلان الكبري الكلية ان كانت سالبة  
 مع الصغري تبين الموجبتين وان كانت موجبة مع السالبتين  
 وكتب ايضا ما رصده قوله اربعة ايضا **الاول** اي كالأول فلا فرق  
 من الكليتين والصغري موجبة ونتيجة سالبة كلية نحو كل  
**ج** فلاشي من **اب** فلاشي من **ج** بالخلف وهو ضم نقض النتيجة  
 الي الكبري لينتج بعض الصغري هكذا بعض **ج** فلاشي من **اب**  
 واذا كذب نقض النتيجة فالنتيجة صادقة وهو المطلوب وليس  
 الكبري يبرر تدالي الشكل الاول كما مر والثاني من صغري موجبة  
 جزئية وكبري سالبة كلية ونتيجته سالبة جزئية نحو بعض  
**ج** فلاشي من **اب** بعض **ج** ليس **ا** والثالث من الكليتين  
 والكبري موجبة ونتيجته سالبة كلية كخاشي من **ج** **ب** وكل  
**اب** فلاشي من **ج** والرابع من صغري سالبة جزئية نحو بعض

**ج** ليس **ب** وكل **اب** بعض **ج** ليس **ا** ثم كتب ما مضى قوله في هذه  
 الحاشية والثاني اني اعلم ان دليل اساجه انتاجه بالخلف  
 ويجوز الكبري يبرر تدالي الاول ويعرض موضوع اجزئيه فكل **ب**  
 فلاشي من **اب** فلاشي من **دا** ثم نقول لبعض **ج** **د** فلاشي من **دا**  
 بعض **ج** ليس **ا** وقوله والثالث من كليتين اني بالخلف عكس  
 الصغري وجعلها كبري ثم عكس النتيجة وقوله الرابع اني بالخلف  
 فتاء لدر اجمع عبارة السعد في شرح الشمسية فان الظاهر  
 ان هذا الكلام خلا من الكات الاول **قول** ومن الثالث ستة  
 بمقتضى الشرطتين السابقتين فيه وهما ايجاب الصغري بحسب  
 الكيف ونكسب الكم كلية احدي المقدمتين ايجابا بطريق الحذف  
 فلان ايجاب الصغري اسقط ثمانية كما مر في الاول وكلية الكبري  
 اسقط الصغري الموجبة اجزئيه مع اجزئيتين ولما بطريق  
 التخصيل فلان الصغري الموجبة اما كلية او اجزئيه وكلية  
 ينتج مع المحصورات الرابع واهجزئيه مع الكليتين ونتيجة  
 كاشكل الاول لا يكون كلية لان المحض الضرب النتيجة لا ايجاب  
 هو المركب من موجبتين كليتين واحض الضرب النتيجة للسلب  
 هو المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وهما لا يتجانان الكلية  
 يجوز ان يكون الا صغرا عكس الا كبر فلا يصح حمل الكبر على  
 كلي لا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل  
 انسان ناطق او لاشي من الانسان بغرس انتهى وكتب ايضا  
 قولمون الثالث ستة الاول من موجبتين كليتين ونتيجته  
 موجبة جزئية نحو كل **ب** **ج** وكل **اب** بعض **ج** او يبرر تدالي الاول







وانما فصل وابتاع حرف وقوله وكل **ب** تظهره وكل فصل لعطف  
وقوله كله **ط** تظهره كل حرف لعطف **قوله** مثاله اي غير العكس  
وقوله كلما كان **ل** في متصلة صفري وانما مثل بذلك دون عكسه  
لانه المجموع كما تبه **قوله** وكل حيوان **ل** في متصلة ما لغة  
جمع **قوله** ينتج الخ وجهه انه متى الخفد اللزوم بين المتصاوتين  
وانقسم اللزوم الى الانسان في الضرورة تنقسم اللزوم الى  
انتهى شرح اخر **قوله** بين الشرطين يشمل المتصلين وقد  
تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المتفصلين وقد تقدم في  
ويشمل ايضا المتصلة والمتصلة وقد تقدم قريباً في المتن  
ايضا وكل منهما ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه الشركة بينهما اما في  
جزء تام منها او في جزء تام منها او جزء تام من احدها غير تام  
من الاخرى والفرق في كون المتصلة صفري والمتصلة كبرى  
وبالعكس والمجموع منها ما تكون فيه المتصلة صفري والمتصلة  
موجبة كبرى كما بين ذلك وكذا المجموع من المتصلين  
والمتفصلين في شرح الشمس وغيرها فليدفع اليه من  
احب الاطلاع عليه **قوله** من ذلك اي من المقدم والتالي  
كما كان في شرطية متصلة **قوله** ودايا الخ متصلة **قوله**  
فتركب من مقدمتين احدهما شرطية الخ اعلم ان العشرة  
العقلية تقضي ان الاقسام ستة عشر فصلا ويمكن ان  
الاستثنائي مركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة  
او متفصلة وهي ثلاثة اقسام ما لغة الخجمع واخلو او ما لغة  
احدها خمد هذه الربعة والآخر كاستثنائية الختي وضع اخذ

جزء

جزء الشرطية او رغبة فالحاصل ما ذكر وبيانه ان المتصلة مشتقة  
على وضع المقدم او رغبة او رغبة التالي او رغبة هذه الربعة  
لكن الحقيقة له فيها اثنان واثنان عقيمان وكذا الكلام في  
المتفصلة الحقيقية لكن النتيجة من الربعة وكذا الكلام  
في المتفصلة ما لغة الخكلو لكن النتيجة من اثنان وكذا الكلام  
في ما لغة الخجمع والنتيجة من اثنان ايضا واثنان عقيمان  
منها وضار المنتج من المجموع عشروست عقيمة فاصل  
ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطبق على غير المنتج ايضا  
كما يطبق على المنتج لانه يصيدن عليه تعريف القياس السابق  
لانه يجب لو سلم ان رفع المألوم مثلا يلزم رفته رفع المألوم  
صدق قولنا في تعريف القياس متى سلمت لزومها لاذ ان قول  
اخر فتأمل واخبرم وكتب ايضا ما رفته قوله احدهما شرطية  
متصلة او متفصلة وكتب ايضا لزومية كاسيات في المتصلة  
وقوله واخر كاي جملة استثنائية او شرطية على ما بينه  
السعد وعائره ثم كتب ايضا ما رفته قوله والآخر كاي  
جملة وضع الخ لم يبين ما لها من لونه عليه او شرطية  
قال السعد في شرح الشمسية فالقياس الاستثنائي كبر  
مركبا من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او متفصلة  
والاخرى اخذ خري الشرطية متصلة او متفصلة او  
تقيضه والذ على الوضع او الرفع وتكون جملة او شرطية  
باغضاد تركب الشرطية من جمليتين او شرطيتين او جملة  
وشرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليا جمليتين كانت



المقدمة الاستثنائية جملة وان كانتا شرطيتين كانت شرطية  
 وان مقدمها جملة وتاليها شرطية فان كان الاستثناء  
 المنقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس جملتين  
 انتهى وكتب على قول السعد وان كان مقدمها جملة  
 مثال **قوله** وضع احد جزئها الى المقدم او التالي فان كان الموضوع  
 المقدم فالنتيجة وضع التالي وان كان الموضوع التالي فلا  
 ينتج كاسي **قوله** او رخصه اي التالي المراد باحد فاهم **قوله** وضع  
 اجزا الاخرى اي التالي اذا كان المقدم موصوفا وقوله او رخصه  
 ان كان الموضوع التالي فكلام على التوزيع فاهم **قوله** او رخصه  
 اي يرفع اجزا اخرى يعني التالي فان رخصه ينتج رفع المقدم  
 هكذا حمل كلام الش على التوزيع بقونية حاسي في كلامه  
 لا على ما يتبادر من قوله **قوله** والآخر وضع احد جزئيه  
 الشامل لوضع المقدم فاهم وكتب على هذه القول ايضا فاهم  
 والاول ان يقال انه كلام مجمل في الشرطية المتصلة والمقطعة  
 ايضا وسياتي بيانه قريبا فتأمل **قوله** ولا يلزم من وجود اللان  
 وجود الملزوم كحوال كون اللان اعم من الملزوم والعام وجود  
 موجد بدون الخاص كحيوان موجد بدون الانسان **قوله**  
 اذا يلزم من عدم الملزوم ان يكون كونه احص من اللان  
 ولا يلزم من عدم الخاص عدم الاعم كالانسان مع الحيوان  
**قوله** وايجاب الشرطية منه الكلام ان الايجاب ليس شرطا  
 في المتصلة والشرطية خلافا وليس الامر كذلك فقد قال  
 السعد في شرح الشمسية بعد ان قال فالقياس الاستثنائي

يكون

يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية او تقضية دالة  
 على الوضع او الرفع ثم قال ويشترط في انتاجه امران احدهما  
 ان تكون الشرطية موجبة ان السالبة عقيمة لانه اذا لم  
 يحد منه امرين اتصالا او انفصالا لم يلزم من وجود احدهما  
 او نقيضه وجود الاخر وعدم الثاني ان تكون الشرطية  
 لزومية ان كانت متصلة وعادية ان كانت منفصلة ووجه  
 ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وقد عرفت  
 معناها او يكون الاستثناء كليا الى تحقيقا في جميع الزمان  
 وعلى جميع الارضاء التي لا تنافي وضع المقدم الى اخر ما ذكر  
 وقيل ذلك في القطب ايضا فتأمل ذلك فاهم **قوله** فاهم كلام  
 الش **قوله** وكلية او كلية الاستثناء قال في القطب  
 والثاني اي الشرط واحد الامرين وهو اما كلية الشرط او كلية  
 الاستثناء اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتقض  
 الامر ان احتمل ان يكون الملزوم او العناد على بعض الارضاء  
 والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احدي جزئي  
 الشرطية او نفيه ثبوت الاخر او انتفاءه اللهم الا اذا  
 كان وقت الاتصال والانفصال ووضعها هو عينه  
 وقت الاستثناء ودفعه فانه ينتج القياس ضرورة  
 نقول ان قد مر زمان وقت الظاهر مع عدم الكثرة لكنه قد مر  
 مع عدمه في ذلك فاكترمة والمراد بكلية الاستثناء نفس تحقيق  
 الاستثناء في جميع الارضاء فقط بل مع جميع الارضاء التي لا  
 تنافي وضع المقدم **قوله** حقيقة فتكون النتيجة اربعة



اثبات باعتبار الموضوع واثبات باعتبار الرفع **قوله** لا متناع  
 رفقها اي الخريجين **قوله** واما ما فاضه فخلووع فالنتيجة فيها  
 اثبات باعتبار الرفع كما فقه اجمع كما سيأتي فان لها اثباتا  
 باعتبار الوضع **قوله** عنها اي عن الطرفين **قوله** كقولنا هذا  
 الذي هذا **قوله** استثننا نقيض احد الطرفين لينتج عن  
 الاخر **قوله** اما شجرة او لا شجرة انهما الوضعتان اللتان  
 كل منهما اعم من نقيض الاخر فلا شجرة اعم من نقيض لا شجرة وهو  
 اي النقيض حتما فان لا شجرة صدق على شجرة وعلى غير شجرة كاشان  
 مثلا فهو اعم من شجرة وكذا الكلام في لا شجرة فانه اعم من شجرة  
 الذي هو نقيض لا شجرة فان لا شجرة يصدق على شجرة وعلى غيره  
 كالحيوان مثلا فهو اعم من شجرة الذي هو النقيض اذ لا يصدق  
 شجرة على حيوان مثلا الصادق عليه لا شجرة وهو لا يصدق  
 لا خفا فيه **قوله** لكنه شجرة هذا نقيض لا شجرة فينتج عن الطرف  
 الطرف الاخر وهو قوله لا شجرة **قوله** بخلاف اي بخالف  
 استثننا نقيض احد الطرفين بان كان استثننا عن احد  
 طرفي فلا ينتج عن طرف الاخر ولا نقيضه **قوله** لا شجرة  
 يعني الذي هو عن احد الطرفين فانه لا ينتج عن الطرف  
 الاخر الذي هو لا شجرة ولا ينتج نقيض الطرف الاخر الذي هو شجرة  
 وكذا الكلام في قوله اذ لكنه لا شجرة الذي هو عين الاخر  
**قوله** نقيض الاخر اي الطرف الاخر لا ينتج عنه لا متناع  
 اجتماعها على الصدق فقوله لا متناع اي علة في الحقيقة  
 لا متناع انتاج عن الطرفين **قوله** اجتماعهما اي الطرفين  
**قوله** البرهان قياس مولف من مقدمات يقينية **قوله** قال

المولى

المولى سعد الدين في او اخر شرح الشمسية ما رضى واما المسائل  
 فهي القضايا التي تطلب في ذلك العلم ببنية كجولها الى  
 موقوفاتها بالبرهان فهي لا تكون الا كسبئية وهذا مما اختلف  
 فيه لاحد والقول باحتمال كونها غير كسبئية بقيد جدا انتهى كلامه  
 وقريب من ذلك قول بعضهم المسئلة مطلوبة خبري ببرهان  
 عليه في العلم انتهى واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون  
 ظنية اذ البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية لا شاع  
 يقيني لكن قال السعد ايضا في شرح الشمسية اقول مقدمات  
 البرهان لا يجب ان تكون من الضرورات الست بل قد تكون  
 من الكسبيات المنتهية اليها فمراد المص ان القياس الذي  
 مراده الاول من الضرورات الست سواء كان مقدمات  
 ضرورية او كسبئية او مختلفتين سمي برهانا وكما  
 يقال ان البراهين لا تتألف الا من الضرورات الست فمعناه  
 انها لا تتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا  
 سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة اذ وجودية وسواء  
 كانت ضرورية في نفسها او ممكنة اذ وجودية وسواء كانت كسبئية  
 او مكسبئية هو اذن قياس مولف من اليقينية لا فائدة  
 اليقينية انتهى كلامه بحروقه فتأمل قوله هنا سواء كانت ضرورية  
 في نفسها مع قوله في تعريف المسئلة لا تكون الا كسبئية الفرع  
 على ما قبله فكل هو مشكل بان القياس اذا كانت مقدماته  
 ضرورية تكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المسئلة  
 لا تكون الا كسبئية وحرره **قوله** احدهما لمي الخ قال السعد في



شرح الشمس والارض في اي البرهان لا بد ان يكون علة  
حصول التصديق بالحكم المطلوب والآن لم يكن البرهان بها  
عليه ثم ما يخلو ان يكون مع ذلك علة لوجود ذلك  
الحكم في الخارج ارضاء يسمى برهان المبدأ لا فائدة للمنة  
اعني علة الحكم على الاطلاق وانما ان لا يكون كذلك وسمى  
برهاننا اننا لا فائدة لانية اعني البتة في العقل دون  
العملية في الوجود انتهى المقصود نقله منه فتأمل قوله علة  
لحصول التصديق هل هو مضاف لقول الشئ هنا ما كان احد  
الارسطية علة للنسبة الاكبر الى الاصغر او لاخره وكلها ايضا  
ما نصه ثم الاوسط في البرهان الذي مع انه علة لوجود الاكبر  
مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا  
الاخطا هو محمول فان تعفن الاخطا كما انه علة  
لثبوت الحكي في نفسه وقد لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون  
معلوما لا كذا كما في قولنا هذه الحسبة تحرك النار الماء  
وكل حسبة تحرك النار الماء فقد وصلت اليها فان تحركت  
النار علة لوصول النار مع انه معلول للنار في المثالين  
تساع انتهى من شرح السعد على الشبهة ويوجد في بعض  
نسخ السعد بعد قوله تساع لان مقدمة لا يكونان يقينيين  
بل ظنيين لان مقدمات الظني ظنيات **قوله** والثاني اني  
قال السعد في شرح الشمس والارض في البرهان الا ان  
لا معلوما لوجود الحكم في الخارج يسمى ليذا كما في قولنا  
زيد محمول وكل محمول متعفن الاخطا والآن لم يسم باسم خاص

لاني

لاني قولنا زيد محمول وكل محمول هذه الحسبة غيابة حقيقة فان  
الاستدلال غيابة ليس بخولا للاجرات بل كلاهما معلومان للاصغر  
المعقنة خارج العروق انتهى كلامه **قوله** كذا ان النسبة الاكبر  
الى الاصغر **قوله** في الذهن لاني خارج لاني فافقده ثبوت الحكم في  
العقل وانما ان علة ما اذا هو لا يقيد ذلك كما سيأتي **قوله** كاللحمي  
التي هو الاوسط **قوله** علة اي في الذهن ومعلومه يجب الوجود  
خارجي كما سيأتي **قوله** لثبوت الخ ومنه تعلم ان المراد بالعلة فيه  
العلة الغائية فتأمل **قوله** اي ثبوت اي العقل فوط **قوله** دون  
المينة يعني علة الحكم على الاطلاق ذهنا وخارجا **قوله** نقولنا  
الواحد نصف الاثنى ونحوه وكقولنا احسن الواحد في ان واحد  
لا يكون في مكانين سعد **قوله** بمجر ذلك اي تصور طريقه  
**قوله** بل يحتاج الى المشاهدة بالحس الخ اقول هل يدخل  
في ذلك المتواترات الانية فانه قال فيها ان العقل حاكم بوا  
السمع وح فيشكل على جعلها مقابلة للمشاهدات فلهذا  
كتب ايضا ما مضى قوله بل يحتاج الى العقل الخ هذا كما ترى  
صريح في ان المدرك هو العقل لكن بوا بسطة الحس وفيها هو  
كلام صاحب التلخيص وصرح به ان المدرك بالحس  
الحس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اصلا وهذه الاطراف  
صاحب العطف وقد ردد عليه السعد فلنراجع حواشي  
وعبارته صاحب التلخيص والمراد بالحس ما يدرك هو  
او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة قد دخل فيه  
انما الى المعدوم بالحس ثم قال في المتن وبالعقل ما عدا ذلك  
قد قل فيه الوهي وما يدرك بالوجود الى اخر ما بينه المولي



سعد الدين فلا تعقل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا  
ما رصفه قال السعد في شرح الشمسية واما المشاهدات  
فهى قضايا يحكم بها العقل بواسطة احواس الظاهرة وتسمى  
حيثيات كالحكم بان الشمس مجزئية اذ احواس الباطنة  
وتسمى وجدانيات كالحكم بان لنا خفا وعرضا ان الاحكام  
كلها جزئية فان احواس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما  
الحكم بان كل نار حارة فيكم على استفادة العقل من الاحساس  
بجزئيات ذلك الحكم والوقوف عليه وانه اظهر ان الحكم بالآثار  
مركب من احسن والعقل لا احسن مجردا فوهبه عبارة الشئ معنى  
القطب انتهى كلامه **قوله** فسمى حيثيات وبحسب ساق ايضا  
**قوله** الشمس مشرقة في المدارك بالبرهان **قوله** والنار محترقة في المدارك  
بالاحسن **قوله** وان كان اي احسن **قوله** فوجدانيات اي فقتسم  
وجدانيات **قوله** سهل الصغرى في بعض العبارات اسقاط  
الصغرى والاقتصار على تسهيل دلالة احسن **قوله** بحسب  
قوى سعد وكتب ايضا ما تفهه قوله بحسب مفيد للعلم  
اعلم ان من احسن نوعا لا يفيد العلم **قوله** وبعد عنها  
وانحساره عند حيلولة الارض بين **قوله** وقرن بينهما  
اي بين احديتين وكتب ايضا ما تفهه قوله وقرن بينهما  
اي قال السعد بعد ان عرف احسن بعرف من ذلك  
ما رصفه فهى اي احديتين كالجريبات معلوم الشمسية غير  
معلوم الظاهرية وفي احديتين معلوم بالوجهين واما  
توقف عليه باحد من لا بالفكر والا لكان من العلوم الكسبية  
انتهى اذ قد ورد نقله منه **قوله** واحسن شبهة الانتقالات



اي قال الامري في شرحه والمراد بالحدس سرية انتقال الذهن من  
المبادي الى المطالب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا يدق من  
الحركة لثبوتها للمبادي وهو حركة من المطالب الى المبادي  
وحركة التحصيل الصورة وهي حركة من المبادي الى المطالب بخلاف  
حدس فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال في حدس حركة  
لما نقول الانتقال فيه وقع ولا من الحركة به فغيبه لوجوه  
كون حركته قد رجحت اعلم ان الجريبات والحدسات حجة على  
النيران لا يصلح له الحدس والتجربة المفيدة ان للعلم به انتهى  
لا انه بحروفه رحمه الله سبحانه وتعالى وقد ذكر السعد على  
حدس بما هو اقرب من ذلك فليراجع فانه نفيس وكتب على  
قوله في هذه القولة اعلم ان عبارة السعد والعلم احاصل  
من التواتر وحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير بخلاف ان  
لا يكون له انتهى **قوله** بواسطة السمع ويشترط الاستدلال والحدس  
حتى لا يقرب التواتر الا فها يشترط الى المشاهدة سعد **قوله** قضايا قضايا  
معها وتسمى القضايا النظرية سعد **قوله** بعد الاربعه زوج  
الجملة مضادة الى الحدس **قوله** من مقدمات مشهورة وهي قضايا  
يعتبر تطابق اراء الكل عليها كاحسن لاحسان الى الايام او  
اراء الاقرب كوحدة الاله او اراء الخليفة بخصوصه كاستحالة  
الفساد ليعرف سعد وكتب ايضا ما تفهه قوله قياس بولف من مقدمات  
مشهورة قال السعد في شرح الشمسية فان قلت المشهورات  
قد تكون يقينية بل اولى ليتها فكيف يحيل من التقيينات قلت  
المراد ان المشهورات لا يقدر بها اليقين وطائفة الراقع بل  
الشبهة وطائفة الاراسوا كانت يقينية اولا وبعض القضايا  
قد تكون اوليا باعتبارها ومشهورا باعتبارها وقد تبلغ الشهرة



الى حيث يشتهر بالاوليات ويفرق بينهما بان العقل المدبر له  
 الذي لا يتغير الى غير متصور الطرفين بحكم بالاوليات من غير توقف  
 بكون المشهورات وذلك بطريق التقدير التام باستحقاق الله  
 فان اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان الكل لا يصغر  
 بالقياس الى آخره اصلا انتهى كلامه وحده الله سبحانه وتعالى  
 وكتبه الله على قوله في هذه القولة بل اولية انما هي بل  
 قد تكون كاذبة كقبح ذبح الحيوان فان الشرع ولكنه وان  
 كان مشهورا عند قوم من اهل الهند **او مسلمة** او مسلمة  
 قال السعد في شرح الشريعة واما المسلمات فهي القضايا  
 باخذها احد الخصمين مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام او  
 تكون مسلمة فمعارف اهل تلك الصناعة والقياس المواف  
 من المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدمة من نوع واحد  
 او من نوعين **او مسلمة** من مولى من قضايا مشهورة  
 او مسلمة لا تحتاج وقضايا آخر المراد ان قضايا تؤخذ من  
 حيث انها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع بعيدة بل  
 اولوية وانما انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا لان  
 المعترف به الانتاج بحسب التسليم والتسليم وسواء كان  
 قياسا او استقراء او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون  
 قياسا انتهى التصور منه وكتب ايضا ما نصه قوله او مسلمة  
 فيه اشارة الى ما قاله الشيخ الرازي الذي هو هذا الشرع  
 كالمعنى منه فيما اطلق ونصه اعلم ان هذا التعريف يقتضي  
 المم المذكور ليس مع كبره بعض الجدل عنه فان من  
 الجدل ما يتركب من مقدمات مسلمة وهي القضايا التي تسلم

فيها

علم او فيما بين اخصمهم فينبغي كل واحد منهم علما الكلام في دفع الالتماس  
 حقة كانت او باطله انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وتعالى **قوله**  
 كقولنا مثال للمشهور **قوله** والفرض من هذا الزام ان الخصم انما قال  
 التسعد في شرح الشريعة والفرع من الجدل اقتناع من هو  
 فاصح عن ذلك البرهان والزام الخصم فالحديث قد يكون مجيبا  
 فاقطع الراي وغاية سعيه ان لا يصير ملزوما وقد يكون  
 سائل بعضا لها دنا لوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم الله  
**قوله** والمطالبة قياسا روي اقول ظاهر صفة ان الخطابة متباعدة  
 للجدل فلا تجمع معه وقد يقال بحسب يادى الراي ان المقدمات  
 المقبولة لا مانع ان تكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال  
 ان قيد احيثيه مراعى وان المعنى قياسا مولف من مقدمات  
 مقبولة انما هي القياس الذي توجب مقدمات من حيث  
 انها مقبولة او مضمونة فلا بد في ان تكون غير مقبولة او  
 مضمونة ذلك ثم رأت المولى سعد الدين في شرح الشريعة  
 تعرض لذلك فقال تعريف المقبولات والمضمونات ما ذكره  
 ويدخل التجريبات الاكثرية والمتواترات والحدسيات الغير  
 اليقينية والقياس الذي تؤخذ من مصادره من حيث انها  
 مقبولة او مضمونة ثم سمي خطابة فظاهر مثل هذه المعيار  
 ان الخطابة لا تكون الا قياسا وانما قد تكون قياسا وقد  
 تكون استقراء وقد تكون تمثيلا وقد تكون على صورة قياس  
 غير يقيني الانتاج كالموجبتين في الشكل الثاني بشرط ان  
 تظن انك ستاج وغاية الاقتناع والترغيب فيما ينفع والتقدير



عما يفهم انتهى كلامه فتأمل له يستفاد منه ما ذكرناه فاحمد  
سبحانه وكتب ارضا على قول السعد وقد دخل فيها التخييلات  
انما تصد انظر الصد في فاهل يرجع الى المعنويات والمفرد  
معاد الى المكنونات وانتظر قوله ارضا الغير اليقينية فهل  
هو وصف للمحدثات اليقينية وح يقال خرجت هذه وحل  
التواترات مع انها يقينية فليتنا مل وحرره مرة اخرى فانه  
على العمل **قوله** يعتقد فيه بسبب من الاسباب وح يقال  
قد خرجت هذه وتخلت التواترات مع انها يقينية فليتنا مل  
وحرره مرة اخرى كالابيا والاوليا والحقا والشعرا وقد  
يقبل من غير ان ينسب الى احد كالمثال السائرة سعد  
**قوله** او من مقدمات مضمونة وقضية العطف على سابقه  
ان المقدمات المقبولة من شخص ليست مضمونة اليقين وفيه  
نظر بل الظاهر انها قد تكون ظنية ايضا وقد تكون  
يقينية وخصوصا المقبولة من النبي صلى الله عليه وسلم  
فتأمل وحده اللهم الا ان يقال روعي في العطف اليقينية  
ارضا كما حرناه فتأمل **قوله** والشع قياسي او صورة كالتقيا  
فتأمل **قوله** من مقدمات الخ وتسمى تخيلات ايدي **قوله**  
والغرض منه انفعال النفس بقبض او بسط ليصير  
مبدا فعل ارتك او رضى او سخط وهكذا يقيد في تعق  
الحروف وعند الاستماعة والاستعطاء وما لا يقيد غيره  
فان الناس للتخيل منهم للصدق بكونه اغرب والذنان  
قلت قد علم ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به  
التخيل فدا يكون قياسا قلت لما كان التخيل يجري مجري

الصدق

الصدق مع جهة تافره في المتبصر قبضا وبسطا غدا من الاقدسية  
انتهى ايدي **قوله** والمغالطة التي اقوت المغالطة قياس ناسد  
مؤثرة او مادة وفي الغرض العضايا المشبهة بالاوليات او  
المشهورات من جهة اللفظ او المعنى والوهيات مشبهة  
بالمشهورات معنى فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تقتيد بحج  
الذات بحسب المشابهة ولولا ظهور التميز لما تم للمغالطة  
مناعه انتهى كلام السعد في شرح الشبهة **قوله** او من مقدمات  
وهمة كاذبة قال السعد في شرح الرسالة وانما الوهيات  
هي قضايا كاذبة يحكم لها الوهم الانساني في امور غير محسوسة  
وانما قديك لك لان الوهم في المحسوسات يقيد بها العقل  
ولذلك يبقى العقل والوهم كارت مما يجري المهندسات  
شديدة الوضع لا يكاد يقع فيها اختلاف اراد وانما في  
المعقولات الصرفة وكاذبة به ليل الا الوهم يساعده  
العقل في المقدمات اليقينية الانتاج وينازعه في النتيجة  
كما في قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه وحكام  
الوهم مشهورة في الاكثر لانه اقرب الى المحسوسات واقوع  
في الضاير والقياس المولف منها يستفي سفيطة والغرض  
منها اسكات الخوض وتقليط واغوي مناخرا الاخترا  
عنه انتهى **قوله** بقتينها وهما المقدمات الكاذبة  
المشبهة بالحق او التنبيه بالمشهور وهذا قسم والقسم  
الثاني المقدمات الوهية الكاذبة **قوله** او الشبهة الكاذبة  
ظاهر العطف على سابقه ان الشبهة ليس بها شك وان  
المغالطة تارة تقيد غيره واقوت قد قال السعد بعد



ان يبين الجبر في الخمس بانفسه فالمفيد للتجديق الجازم الحق هو  
البرهان والتصدق الجازم الغير الحق هو الشفعية والتصدق  
الجازم الذي لا يعتمد فيه كونه حقا او غير حق بل يعتمد في حيز  
الاعتراف والاعتراف المشعوب وهو مع الشفعية تحت قسم  
واحد هو المغالطة والمفيد للتصدق في الغير الجازم هو الخطا  
والمفيد للتجديق دون التصديق هو الشرائع كلامه فانه  
تراه حبل الصناعات الخمس كما يفيد للتصدق ما عدا  
الشعر فنيما تلغ قول السهم ههنا رحمه الله تعالى لا يفيد  
يقينا ولا ظاهرا بل مجرد الشك فان الشك من قبيل المتصور لا  
التصدق في خبره **قوله** فمن ادهم بظن العوام ان قال لا يدي  
في شرح ثم المغالطة ان ادعى المشاهدة بالحق ولم يكن كذلك فهو  
الشفعية وان ادعى المشاهدة بالمشهوره ولا يكون كذلك  
فهو الشك انما يتامله مع ما هنا **قوله** مشاعيا في  
الصالح الشك بالتسكين مدينح الشر **قوله** اكثر خبر  
عن قوله سابقا وهو **قوله** والغلط اما من جهة الصورة  
ان الغلط في القياس اما ان يكون من جهة صورة او  
من جهة حادته او جهتها جميعا اما من جهة الصورة بيان  
لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة او لا يكون على ضرب  
ناج واما من جهة المارة بيان تكون قدماه كآلية  
يكنه شبه الحق اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى  
اما من جهة اللفظ فيقال ان يقال لا الواجب لذاته انما يمكن  
الوجود او غير ممكن وكل ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم

فصل

وكل ما غير ممكن الوجود فهو ممكن فالواجب اقسام من العدم  
او ممكن وهذا الغلط انما عرض من جهة اللفظ لانه انما  
يلفظ الامكان انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن  
الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتمعا **قوله**  
ما فيه من المصادره وهي ان يجدر نفس الوسط ونفس  
الا صغر نفس الا كبر قوله تبديل اللفظ بمراد فنه مثل  
ان يقال كل انسان بشرو وكل بشر متفكر فجعل الكبرى  
نفس الخالب وقابق الافكار قوله الناقص احقر  
به عن الاستقراء التام فانه من اليقينيات وقد تقدم  
انه والتبديل خارجان عن القياس لقوله في تعريفه لزم  
عنها لذاتها قول اخر **قوله** وهو حكم على كل ايج قال السعد في  
شرح الشفعية اقول قد فسروا الاستقراء بالحكم على كل  
لوجوده في اكثر جزئياته وقالوا لان الحكم لو كانا موجودا في  
جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا معسما كذا  
قيل فيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات  
فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان  
الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم والى  
ناقص وهو القياس المقارن المهور من اطلاق اللفظ  
الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح  
ظاهر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي  
هو حكم الكلي هو المطلوب من الاستقراء هو اثبات حكم  
كلي لوجوده في اكثر جزئياته والوجه في تفسيره متا  
ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله تعالى عنه وهو



انه عبارة عن تصفح النور جزئية لحكم بحكمها على امرئ  
تلك الجزئيات وهو الموافق لكلام ابي نصر الغارزي حيث  
قال اني نراجعه **قوله** استقرا بما شاهدنا وصورته  
القياسية هكذا اكل حيوان بما انسان او بهيمة او طائر  
وكل انسان و بهيمة و طائر حرك فله الاستفاد عند الموضع  
قال الصغري كاذبة لان الحيوان لا يحصر فيما ذكره من الاقسام  
فيما يكون من الحيوان الخارج عن هذه الاقسام من حاله  
ان لا يحرك فله الاستفاد عند الموضع كالسباع انتهى من دقائق  
الاذكار في المنطق **قوله** وهو اثبات حكم واحد في جزئها الى  
آخره قال السوهد في شرح الرسائل فسرر والتسلسل بانيات  
الحكم في جزئ لتبويته في جزئ اخر لمعنى مشترك بينهما وفيه  
تسامح مثل تامر في تفسير الاستقرا والاصوب ان تشبيه  
جزئ بجزئ في بعض مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثاني  
في المشبه به المخلل بذلك المعنى كقولنا السها جارت لانه  
كالميت في التاليف الذي هو علة حدوث فاداركو الى  
صورة القياس صار هكذا السها مؤلف وكل مؤلف جارت  
فكرن المخلل فيه من حملة الله على جلاى الاستقرا فان  
المخلل فيه من حملة الصغري فالتجزي الاول اصغر والى  
شبيهه والحكم الكبر والمعنى المشترك او سعا انهن الموقوف  
تلك منه جردا فله من ايضا المخل لهذا اخر ما حرر  
الشيخ بها في نسخة نفعا الله بتحقيقه واحاد عليها  
من بركاته واحمد له وحده **وقصلي الله على من لا ينسى بوعده**  
**وعليكم وصحبه وسلم ووافق النزاع من قباية هذه النسخة**  
**المباركة يوم السبت المبارك غرة شعبان**  
**من شهر ربيع الثماني وثمانين**  
**رب العالمين**

